



د. أحمد عصيد

العقول الصغيرة



العالم  
الإمازيغي

ΣΗΘ | ΣΓ.ΖΣΥ

◦Γ◦Ε◦Η ◦Γ◦ΖΣΥ

LE MONDE

AMAZIGH

# الأقصى التاريخية الجهوية بالمغرب

شباب الريف الحسيمي يحقق  
حلم الصعود إلى القسم الأول







# نفسح آفاقا أوسع للمغاربة المواطنين عبر العالم



المغاربة المواطنون عبر العالم، نبدع حلولاً على المقاس لمواكبتكم في كل مشاريعكم.  
نجدد كل يوم ونفسح المجال لبناء جسور نحو المستقبل.  
لدى البنك المغربي للتجارة الخارجية، أن نفتح آفاقاً أوسع للمغاربة المواطنين عبر  
العالم يعني أن نفسح مجالات أوسع للمستقبل.

BMCE BANK



البنك المغربي للتجارة الخارجية

عالمنا ثروتنا الأولى

إعداد:  
هيئة  
التحرير

وجهرت الجمعيات والتنسيقيات الأمازيغية مذكرة حوك الجهورية والفيدرالية للجهات الأمازيغية إلى رئيس اللجنة الإستشارية التي أكلت لها مرهمة صياغة أرضية حوك الجهورية التي يأمل الغرب تطبيقها في الجهات مستقبلا.

وقد صاغت هذه الجمعيات مذكرة على إثر ندوة وطنية حوك الجهورية نظمتها في منتصف يونيو الماضي بأكادير، ونظرا الأهمية الموضوع عملت العالم الأمازيغي على رصد آراء وتصورات بعض الفعاليات الأمازيغية بخصوص الجهورية وموقع الأمازيغية منها، ونشر مذكرتي كل من المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات وجمعية تامونت تيفوس بأكادير.

## الجهات التاريخية بالمغرب



د. محمد حذابين \*

البيعة لا يمكن تحديده، فهي تزداد اتساعا كلما ابتعدنا عن مركز السلطة المخزنية. ويمكن أن يشمل مناطق واسعة تتجاوز مجال

المغرب كما حدده الباحث والمؤرخ عبدالله العروي. لأن توسعها لا يرتبط بالقوة المادية للمخزن، بقدر ما يتعلق بالقوة الروحية والرمزية للسلطان كأمير المؤمنين. ذلك أن حدود هذا المجال هي حدود بشرية وليست ترابية. وفي هذا الإطار تدخل بيعة أهل تلمسان للسلطان عبد الرحمان بن هشام، غير أن استدخال المفهوم الترابي الأوربي للحدود من طرف فرنسا إلى شمال إفريقيا، قلص مجال البيعة وحوله إلى مفهوم ترابي.

ولذلك، فإن هزيمة معركة إيسلي سنة 1260/1844 لم تكن فقط هزيمة عسكرية للمغرب، بل كانت أعظم من ذلك، فهي هزيمة للمجتمع كله بمفاهيمه ومؤسسته.

وتدخل أغلب قبائل المجال البعيد ضمن هذا المجال. وداخل «بلاد البيعة» هناك نوع من التدرج في تعامل المخزن مع هذا المجال، حيث نجد منطقة إنتقالية بين «مجال الطاعة» و «مجال البيعة»، تكون خاضعة للأحكام المخزنية بشروط يتم الاتفاق حولها بين المخزن وقبائل هذه المنطقة. فهذه القبائل تخضع للمخزن جزئيا وتحظى بامتيازات مهمة لا تحظى بها قبائل مجال الطاعة. ولدنيا في قبائل إيدوليت بسوس وقبائل الكليعة بالرئيف نموذجا لذلك. ثم تأتي منطقة قبائل لا تخضع للأحكام المخزنية بشكل كبير.

غير أن قبائل كل من «مجال الطاعة» و «مجال البيعة» لا تشكل كتلة منسجمة وثابتة وجامدة و statique، بل هي في تحرك مستمر، حيث تقع في كل مجال على حدا تقاطعات متتارة، حسب تغير الظروف المحيطة بكل مجال، الناتجة أساسا عن ازدياد أو ضعف نفوذ المخزن أو تدخل القوى الأجنبية أو تغيير الظروف الطبيعية.

### 4. التاريخ يضيئ المستقبل

ومن درس تاريخ المغرب سيد أن المؤسسة السلطانية ظلت دائما تطبق ما كان عليه الأمر عند الرعية. فكان السلاطين يحدثون الناس بلسانهم ويعينون القضاة والقياد الذين ينتمون إلى القبيلة والمقترحين من طرف مجلس أعيان القبيلة. فهناك ظهير السلطان المولى الحسن، في القرن التاسع عشر، يوصي قاضيه في سوس بالعمل على ما كان عليه الناس، أي يقول بعض أعراف القبيلة التي لا تتنافى مع الشرع. فالقبائل المغربية ظلت تدافع عن المغرب ضد المعتدين على ترابه، اعتمادا على نظمها الداخلية، ولم تتخل قط عن الدعوة للسلاطين فوق المنابر، ولم تتخل عن البيعة، خلافا لما كان المؤرخين الأوروبيين يدعون ببلاد السبية. فهذا المجال أسى فهمه فليس هنالك مجال لا تشملته الأحكام السلطانية، إما ماديا أو رمزيا. فإذا كانت الجهات النائية تسير نفسها بنفسها، فإنها لم تنقطع نهائيا عن السلطة المركزية من الجانب الرمزي والديني. فالسلطان هو أمير المؤمنين. وقبائل الرئيف كالكليعيين وأيت إزناسن كانت دائما حامية الضفة الشمالية للمغرب، فعيد الكريم الخطابي هو النموذج الساطع في هذا المجال، كما قامت قبائل أيت باعمران بنفس الدور في الجنوب. لقد تم تهميش تلك الجهات لحساب بعض الحواضر، مما أدى إلى تراجع دور الجهات في تسيير شؤونها وأصبحت ثقلا وعينا ثقيلًا على كاهل الدولة المغربية التي ورثت نموذج الدولة المركزية الجاكوبينية من فرنسا.

قد يصبح المغرب، إذا ما صاغ نظاما جوهيا حقيقيا ذا تراكم تاريخي، مالكا لزام المبادرة في مجال الحكامة الترابية التي مازالت معظم دول المنطقة تشكو منه، وتطالب الحركات الإجتماعية فيها بضرورة تجديد الهياكل التنظيمية والتسييرية لهذه الدول. فالأبناء، إذا لم يجدوا جوابا عند أولياء الأمر داخل البيت، لم يبق لهم إلا البحث عن الحل خارج البيت، وغالبا ما تكون تلك الحلولا عسلا مسموما قد يؤدي بالبيت إلى التخریب.

\* استاذ باحث ورئيس كوندالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب المغربي- تامونت نيفوس- أكادير

على ذلك بيعة عبدالله بن ياسين وهو من جبال سوس في الصحراء في العصر الوسيط، وبيعة أحمد الهبيبة من عرق الصحراء من طرف قواد سوس بتزيت سنة 1912.

ولم يحدث ذلك اليون بين سوس والصحراء إلا بعد أن ظهرت أزمة الصحراء. ولذلك، فإن جهة الصحراء ستظهر في القرن الماضي كجهة سياسية وليست كجهة تاريخية، أما مصيرها التاريخي فهو مع جهة سوس والصحراء.

### 3. خصوصية التسيير الترابي المغربي

إنطلاقا من هذه المعطيات التاريخية، فإن طرح الجهورية الموسعة والتي أصبح الحديث الآن، لا بد أن تستضيء بالتاريخ لربط الحاضر بالماضي لبناء المستقبل. فالقرارات السياسية لا يمكن أن تصمد إلا بقدر إنسامجها مع التاريخ. فالمغرب عبر تاريخه أسس لنظام فيدرالي مغربي متقدم على ما هو عليه نظام الدولة الوطنية التي بناها نابليون في القرن الثامن عشر. فقد ظلت الجهات المغربية تسيير نفسها بنفسها في إعترااف تام السلطة المركزية المتمثلة في المخزن وعلى رأسها السلطان ليس كحاكم ومسير لأمر الدين كأمير المؤمنين.

فغالبا ما يتحدث الباحثون الأوروبيون والمغاربة عن بلاد المخزن وبلاد السبية، وفي إعتقادي إن المصطلحات المناسبة للتاريخ هو:

- مجال الطاعة وهو المجال القريب من السلطة المركزية والذي تطبق فيه الأحكام المخزنية.

- مجال البيعة وهو المجال البعيد عن السلطة المركزية وتلك القبائل تحك نفسها بنفسها لكن بإشراف السلطان كأمير المؤمنين.

### 1.3. حول مفهومي مجال الطاعة و مجال البيعة.

1.1.3. مجال الطاعة. وهو المجال الذي يدخل ضمن دائرة الأحكام المخزنية، وتكون ساكنته خاضعة للمخزن، وتجري عليها مختلف

تتخذ حدودها تلقائيا: إما انطلاقاً من الحدود الطبيعية كالتضاريس، كما هو شأن جهة سوس/الصحراء، أوحدود نهرية، مثلما هو شأن جهة تامسنا التي تمتد من نهر أبي رقرق في الشمال إلى نهر أم الربيع في الجنوب، وإما اعتمادا على بعض المعطيات الإجتماعية والثقافية، كما هو الحال بالنسبة لجهة الرئيف وأوجهة تافيلالت والوسط. وتعرف هذه الحدود إمتدادا وإنكماشاً حسب طبيعة الأحداث التاريخية التي عرفتها كل جهة، وحسب دورها في كل مرحلة تاريخية.

ولذلك، فإن محددات الجهة التاريخية لا ترتكز فقط انطلاقاً من مجالها وحدودها، أو من بنيتها البشرية أو الثقافية، ولكنها تتم، أساسا، إعتقادا على الأدوار التاريخية التي قامت بها في التاريخ المغربي العام. فمنذ منتصف القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي نجد ظهور هذه الجهات المتمسكة بشخصيتها، قد أسست عدة إمارات منها: في الرئيف، إمارة النكور وبنى عصام، وإمارة بورعواطا في تامسنا، وإمارة مكناسة في تافيلالت، والدولة الإدريسية في الوسط.

أما في العصر الحديث، نجد نفس الجهات تقريبا تعود للظهور من جديد، وتحاول كل واحدة منها إعادة توحيد المغرب. وهذا ما قامت به كل من إمارة السلاطين بسوس والصحراء، وإمارة غيلان بالرئيف / الهبط، والدلائيين بالغرب وتامسنا (الوسط)، والعلويين بتافيلالت، بينما بقيت جهة مراكش/ دكالة تابعة للسعديين وكروم الحاج. وفي القرن الثامن عشر، نجد أن نفس الظاهرة تكررت مع موت السلطان سيدي محمد بن عبد الله، حيث تزعم مولاي هشام جهة الرئيف/ الغرب وسجلماسة، بينما نجد المولى عبد المالك بن إدريس في تامسنا والشاوية، ونجد المولى سليمان في جهة الرحامنة/ دكالة، وأخيرا نجد سوس والصحراء تحت إمارة كل من مولاي عبد المالك الريزون، ومولاي عبد الرحمان بن سيدي محمد.

### • أهم الأدوار التاريخية للجهات في تاريخ المغرب

الجهات التاريخية	العصر الوسيط	العصر الحديث	الفترة المعاصرة
جهة الرئيف/ الهبط	إمارة النكور و بني عاصم منتصف ق. الثاني. هـ / الثامن م.	إمارة آل النقيس والخضر غيلان (المنصف الأول من ق. 17) ببعيم. هشام (1211/1797)	ثورة أبي حمارة مقاومة عبد الكريم الخطابي
جهة تامسنا/ الغرب	إمارة بورعواطة (1150/1148-743/543-125)	حركة محمد العياشي (1641-1573/1050-980) جمهورية الرباط/سلا (1631-1627/1041-1036) ببعيم. عبدالمالك بن إدريس (1211/1797)	
جهة تافيلالت/ الوسط	إمارة مكناسة حركة المرينيين	حركة أبي محلي (1613/1022) حركة الدلائيين (1668-1612-1078) حركة العلويين (1631-1040) حركة أبي بكر مهاوش 1819	مقاومة موحا وحمو الزياتي 1914 مقاومة بوكافر
جهة الحوز-تانسيفت-الرحامنة		بقايا السعديين والشبانات بمراكش (1668-1078/1603-1012) ببيعة م. سليمان (1211/1797)	الثورة الحفيضية 1907 بمراكش
جهة سوس /درة/الصحراء	إمارة البجليين بتارودانت (-213) (1038/827/430) حركة المرابطيين (-541/1055-446) 1147 حركة الموحدين (1269-1140/668-535)	حركة السعديين (1625-1511/1035-916) إمارة السلاطين (1670-1613/1081-1022) إمارة سيدي هاشم ببايع (1810/1225)	حركة أحمد الهبيبة 1912

الكلف المخزنية، من ضرائب، وهدايا، وفروض البيعة والطاعة، وتموين المحلات والحركات. وهو المجال الذي يطلق عليه عادة ب«بلاد المخزن». وتدخل معظم قبائل المجال البعيد عن السلطة المركزية في دائرة هذا المجال. ولا يعني هذا أن هذه الدائرة لا تعرف ثورات أو تمردات ضد المخزن. فمسألة الطاعة مسألة نسبية في الزمان والمكان. وحدود هذه الدائرة ليست ثابتة، فهي في تمدد وتقلص حسب قوة وضعف المخزن.

### 1.2.3. مجال البيعة.

وهو المجال الذي لا تجري عليه الأحكام المخزنية. فسلكته تعترف ببيعة السلطان، وترسل إليه الهدايا في الأعياد والمناسبات لتأكيد تلك البيعة، ولكنها خارجة عن الأحكام المخزنية. فهي لا تؤدي الضرائب، ولا تساهم في الحركات والمحلات السلطانية. كما أن حدود مجال

\* مقدمة  
مما لا شك فيه أن تاريخ المغرب يتميز بخاصية يكاد ينفرد بها في غرب البحر الأبيض المتوسط، تتعلق بقدوم وجود الدولة المغربية، ووجود الجهات التاريخية الكبرى التي ساهمت في التميز الحاصل في تاريخ المغرب. لقد أعطت هذه الظاهرة لتاريخ المغرب أصالة كبيرة ما يزال ثقلها حاضرا بقوة في الحقل السياسي بالمغرب. فالجهات التاريخية الكبرى ما تزال تؤثر في السياسة المغربية إلى الآن، بالرغم من أن سنوات ما بعد الاستقلال أدت إلى تراجعها بشكل كبير. وإذا كانت أغلب تلك الدراسات قد اهتمت بدراسة المخزن و القبيلة كوحدة بشرية/ثقافية منسجمة، و بينه وبين الحاضرة كوحدة إنتاجية متكاملة، فإن تاريخ «الجهة التاريخية» كمجال يتجاوز القبيلة والحاضرة، والذي نفتكره، لا زال لم ينل ما يستحقه من البحث والدراسة.

### 1. حول مفهوم الجهة التاريخية.

نقصد «بالجهة التاريخية الكبرى» مجالا ذا خصوصيات جغرافية، وبشرية، وثقافية، واقتصادية، وتاريخية، وحضارية، تتجاوز مستوى الحاضرة والقبيلة إلى مستوى آخر أكثر اتساعا وأكثر تنوعا. وتجدر الإشارة إلى أن تحديد مفهوم «الجهة التاريخية الكبرى» يثير صعوبات كثيرة مرتبطة بالمقاييس المعتمدة في التحديد، ومتصلة باختلاف مرجعية الباحثين أنفسهم. وقد أشارت الباحثة أمينة أوشار (Amina Aouchar) في بحثها حول «الجهة التاريخية في تاريخ المغرب» إلى هذه الصعوبات، مستعرضة تطور هذا المفهوم عند المؤرخين والباحثين المغربية والأجانب، ومبرزة اتفاق هؤلاء على صعوبة تحديد مفهوم «الجهة التاريخية». وإذ نتفق مع الباحثة في تحديدها للجهة التاريخية، باعتبارها مجالا ذا خصوصيات معينة، فإننا نركز أكثر - إلى جانب الخصوصيات السابقة - على الدور التاريخي

الذي قامت به هذه الجهة في التاريخ المغربي. بحيث لا يكفي توفر منطقة معينة على تلك المواصفات حتى تأخذ صفة «الجهة التاريخية الكبرى»، فلا بد من أن تكون قد لعبت أدوارا تاريخية كبرى، وتركت بصماتها في الوثائق والمصادر التاريخية وفي التاريخ المغربي العام. فالجهة من هذا المنطلق هي إنتاج للتاريخ. كما تؤكد مع الباحثة المذكورة في تحديد هذه الجهة، على أهمية العلاقة التي تربطها مع السلطة المركزية. فالجهة تتميز وتكون شخصيتها انطلاقا من طبيعة علاقتها مع المخزن.

### 2. الجهات التاريخية للمغرب

إن المتتبع لمراحل تاريخ المغرب، سيد أن عرفنا -على الأقل- ابتداء من العصر الوسيط ظهور «جهات تاريخية كبرى»، لعبت أدوارا مهمة في التاريخ المغربي. ومع أننا لم نتوفر على معلومات كثيرة حول أدوارها في التاريخ القديم، فإنها لا شك أنها قامت بأدوار

مهمة. و تتمثل هذه الجهات بشكل عام، مع وجود إختلافات حسب الفترات التاريخية في الأقاليم التالية: جهة الرئيف/ الهبط؛ جهة تامسنا/ الغرب؛ جهة تافيلالت/ الوسط؛ جهة دكالة/ الرحامنة؛ جهة سوس /درة / الصحراء.

وتوافق هذه الأقاليم الخمس في مجملها، مع التقسيمات التي يعتمدها المخزن عادة. غير أنها ليست ثابتة، يحكم أن «المخزن لم يساعد على بروز الجهات بالبقاء على تقسيم إداري قار مما قد يمكن من ظهور مصالح وخصوصيات جهوية [...] وهذا ينسجم مع مفهوم الدولة لدى المخزن، الذي لا يرتكز على أساس ترابي [بل على أساس بشري]».

ولا يمكن الحديث عن حدود محددة لكل جهة. فليست هنالك حدود ثابتة ومسطرة. وكل ما هنالك أن الجهة

إن تكرر هذه الظاهرة في التاريخ المغربي بهذا الشكل يطرح عدة تساؤلات، تتعلق في مجملها في البحث عن الجذور التاريخية والإجتماعية لهذه الجهات الكبرى، وعن طبيعة علاقتها بالمخزن، وعن الكيفية التي تعامل هذا الأخير مع هذه القوى الجهورية والمحلية.

ومن الملاحظ أن جهة الصحراء تظهر مع جهة سوس، فالصحراء تشكل العمق الإستراتيجي لسوس، وللمغرب كله من الناحية التاريخية. فالعلاقة بين سوس والصحراء مستمرة ومتداخلة إلى عهد قريب. فالتجارة التي تربط الصحراء بسوس لم تنقل فقط البضائع، بل تنقل الثقافة واللغة، ذلك أن العلاقة بين اللغة الأمازيغية والحسانية مترابطة بشكل كبير، كما أن الصحراويين يتعلمون الأمازيغية بشكل سريع، نظرا لذلك الإختلاط. وهذه المسألة يعرفها شيوخ القبائل الصحراوية جيدا. ولا أدل

# الأسس الثقافية للجهوية الموسعة

أحمد عصيد

حيويا عماده البحث والإكتشاف والتجديد. لقد ظهرت هذه الرؤية في وقت مبكر لدى بعض أعضاء النخبة المغربية منذ فترة الحماية وفجر الإستقلال، وكان منشأها الغيرة ونعرة الإلتزام إلى جهة أو مدينة، فألف المختار السوسي «المعسول» في تاريخ سوس، وكتب محمد داوود عن تاريخ تطوان، وعبد الرحمان بن زيدان عن تاريخ مكناس و الصديقي عن الصورة إلخ... غير أن الدولة المركزية التي تأسست على النمط العيوقبي الفرنسي جعل هذا الإهتمام بالتاريخ المحلي يتوارى وراء هموم تقوية رموز الدولة المركزية، وأصبحت الجهات هوامش لمركز محظوظ، وأضحى الإهتمام بها مضيعة للوقت وعملا لا طائل من ورائه في سوق الممتلكات الرمزية الذي وضع الأشياء في تراتبية تخضع لأولوياته الخاصة.

وفي إطار التوجهات الجديدة نحو جهوية موسعة سيكون بعث هذه الروح الإيجابية التي تحسن الربط بين ما هو محلي و جهوي وما هو وطني جامع، أمرا ضروريا. لقد أن الأوان أن نعيد للجهات شخصيتها الثقافية التي ترسخت على مدى قرون طويلة، وأصبحت تمثل بصيغة ما «عيقريتها»، والتي تميزت بتجارب فريدة في الديمقراطية المحلية في السياق التقليدي، وأن نمسحها إمكانية الإسهام التنموي في سياق جديد هو السياق العصري الديمقراطي الذي يتجاوز القبيلة إلى المفهوم الحديث للجهة، كما يتجاوز الروابط التقليدية إلى الرهانات التنموية الحالية.

ومن هنا نلح على أهمية إعادة تقسيم الجهات على أساس التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في إطار المناقشة الشريفة بين الخصوصيات المنفتحة على الإطار الوطني، وهو ما يحول دون تحويل الجهات إلى إطارات مغلقة، ويمكنها بالتالي من التبادل التضامني والتفاعل المطلوب فيما بينها.

**(3) جهوية النظام التربوي:** كانت الدولة المركزية قد أقامت منظومتها التعليمية منذ الإستقلال على قيم وطنية مركزية، وعلى رموز موحدة كان الهدف منها خلق الشعور بالولاء المشترك للدولة، مما أضعف حضور الجهات في المدرسة وغيب الخصوصيات المحلية وأغلق المدرسة على محيطها، وخلق الكثير من الجهل بالمغرب وتاريخه، وكانت من أكبر تبعات هذا الإختيار شيوع الهدر المدرسي وغربة المضامين الدراسية - التي تعتمد على الأجنبي بنسبة كبيرة - عن الوسط الاجتماعي والأسري للمتمدرس، وإرساء ثقافة التبعية والتقليد للأخر على حساب الإبداع الأصيل.

ولهذا من الضروري في إطار الجهوية الموسعة أن تحل ثقافة الجهة مكانها الطبيعي ضمن المواد الدراسية بجانب المضامين الوطنية، وهو ما يساهم في إدماج الفرد في محيطه ويمكنه بالتالي من الإسهام في التنمية الوطنية عبر تنمية الجهة التي ينتهي إليها، والتي لن يسعى إلى مغادرتها بحثا عن مكان له في دولة العاصمة، فقد جعلت المركزية عامل الهجرة بالنسبة للمواطنين رهانا وحيدا لإثبات الذات في كل القطاعات، عبر الإنتقال من المركز إلى الهامش، وكان التعليم أبرز المؤسسات التي برز فيها هذا الخيار منذ البداية.

لقد أبداع السوسولوجيون مفهوم «الطمانينة الاجتماعية» للدلالة على حالة الفرد المندمج في محيطه بشكل طبيعي، والقابل للإنتاج مع الآخرين ولم جهوده معهم، ولكنهم أكدوا على أن هذه «الطمانينة» تنشأ قبل كل شيء في المدرسة، التي عليها أن تحرص في مضامينها الدراسية على ربط التلميذ بمحيطه القريب وإشعاره بالأمن الثقافي الكبيرة في مطابقة المضامين الدراسية مع متطلبات الجهة وحاجاتها.

**(4) جهوية الإعلام والإتصال:** انتهجت السلطة المركزية منذ الإستقلال سياسة إعلامية قائمة على هاجس خلق التجانس المطلق homogénéisation بين كافة

موضوع الجهوية على الأسس الثقافية التي عادة ما يتم إغفالها، والتي في حالة عدم توفرها سيظل مشروع الجهوية مجرد تقنيات إجرائية بدون «روح»، مما قد يفرغ الجهوية من معناها العميق، ذلك لأن الجهة ليست مجرد امتداد مادي بل هي أيضا شخصية ثقافية وعبقورية تأسست في التاريخ.

**(1) الخصوصية المنفتحة كأساس للتقسيم الجهوي:** تتحدد الجهة ثقافيا من خلال مجموعة من الخصوصيات الثقافية واللغوية الغالبة في النسيج الإجتماعي للجهة، ونقول الغالبة لأنه لا توجد جهة في المغرب يمكن القول عنها إنها ذات ثقافة «خالصة»، غير أن التخوف الذي يعبر عنه السياسيون هو في أن تتحول الجهة عبر تكريس الخصوصيات السوسيوثقافية إلى كيتو Getto مغلق يقوم على بعث النعرات القبلية المضادة للوحدة الوطنية الجامعة. والحقيقة أن الخصوصية نوعان اثنان: خصوصية منفتحة وخصوصية مغلقة، والفارق بينهما أن الأولى تفاعلية تعيش جدلا عميقا بين مكوناتها وباقي المكونات الأخرى عبر دينامية الأخذ والعطاء الذي يشكل مصدر اغتناء وإغناء، بينما تنزع الثانية نحو التوقع والعزلة ونبد الأخر والخوف من «الإختراق»، مما يؤدي إلى إضعافها بسبب وقوعها في الجمود والعزلة. إن جدل الجهوي والوطني والكوني يتحقق عبر هذه الهوية المنفتحة التي تتدخل فيها عناصر إنسانية بين هذه المستويات الثلاثة، حيث يشعر المواطن بترابته الإلتزام إلى الجهة و إلى الوطن وإلى الإنسانية عبر قيم تتبادل الأخذ والعطاء بشكل عميق، بسبب توفرها على نفس العناصر الإنسانية التي تتخذ تلوينات مختلفة لكنها لا تفقد طابعها الإنساني.

يتضح مما سبق أن الخصوصية الثقافية بمعناها المنفتح والتفاعلي عامل نهضة حقيقي بالنسبة للجهة، لأنها تمكن من تقوية الحام الإقتصادي والإنسجام المطلوب بين السكان في إطار الجهة، وهي الروابط التي تشكل دينامو الإنتاجية الإجتماعية المحققة للتنمية.

يجعل هذا من الخصوصية الثقافية أحد المنطلقات العقلانية للتقسيم الجهوي الأمثل، خاصة إذا كان الهدف من الجهوية الموسعة هو إنجاح مشاريع التنمية بشكل أفضل، وهو ما سيسمح بتجاوز التقسيم الجهوي الحالي (16 جهة) المبني على هواجس أمنية ضيقة، وإفساح المجال للجهات التاريخية التي قد لا يتعدى عددها ست جهات كبرى.

**(2) التاريخ الإجماعي المحلي:** من البديهي أن إقرار جهوية موسعة، والذي من شأنه أن يتجاوز عوائق وحدود الدولة المركزية، سيتطلب قراءة جديدة لتاريخ المغرب خارج الرواية الرسمية للتاريخ، هذه الأخيرة التي كانت تمر من العاصمة نحو الجهات عبر القنوات التي تحتكرها السلطة (التعليم، الإعلام، الخطب الرسمية، الإدارة)، والتي كانت تهدف إلى تقوية شرعية السلطة عبر التركيز على معطيات ورموز وإخفاء أخرى وتغييبها. إن الحاجة إلى رواية معينة للتاريخ إنما تكون ملحة في غياب الآليات الديمقراطية أو في حالة هشاشتها، بينما يقتضي الإنتقال إلى الجهوية الموسعة، التي هي أحد أشكال التدبير الديمقراطي المعقلن، التخلي عن الشرعية القائمة على انتقاء عناصر تاريخية أو صناعة رموز الهوية حسب حاجات الدولة المركزية، واعتماد التاريخ الإجماعي المحلي الذي من شأنه أن يُعرف بالجهات بشكل أكثر عمقا ووضوحا، ويسمح بإعادة كتابة تاريخ المغرب انطلاقا من الجهات، فإذا كانت لسياسة المركزية التاحدية حاجاتها، فإن للديمقراطية التعددية حاجاتها أيضا، وأولها المعرفة.

ومعلوم أن من شأن التاريخ الإجماعي المحلي أن يعيد الإعتبار لرموز الجهات وأبطالها وشخصياتها التاريخية وأعلامها وتوابعها الأصلية، وهو عمل من شأنه أن يعمق المعرفة بالجهة والإعتزاز بالإلتزام إليها، وعبرها بالإلتزام إلى المغرب، كما أن من شأن هذه الدينامية أن تخلق مناخا ثقافيا

يطرح موضوع الجهوية الموسعة تحديا كبيرا على النخب السياسية والمدنية المغربية، حيث يدعوهم جميعا إلى التفكير بشكل مختلف في مغرب ممكن خارج النموذج التقليدي للدولة الوطنية المركزية، وهو أمر من الصعوبة بمكان إذا علمنا بأن معظم هذه النخب قد تربت على مدى نصف قرن على ثوابت الدولة المركزية وبديهياتها السياسية و الإيديولوجية، أي أن معظم الفاعلين الرئيسيين هم بشكل أو بآخر أبناء «الجاكوبينيزم»، وخاصة منهم المثقفون.

ومن المفارقات أن ضعف إمام نخبتنا بموضوع الجهوية الموسعة والمتقدمة، و محدودية الطروحات التي بلورتها حتى الآن بهذا الصدد، والتي عكستها الأحزاب السياسية التي تقدمت بمقترحاتها إلى اللجنة الإستشارية المكلفة بالموضوع، لا يتلاءم مع واقع الترددي العام الذي ترجع أسبابه العميقة في شتى القطاعات إلى التمركز المفرط للدولة، و هذا معناه أن الطبقة السياسية المغربية والنخب المدنية ظلت تحاول إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة والأزمات المتلاحقة من داخل النسق السياسي نفسه الذي كان مسؤولا عنها.

ولعل المشكل لا ينحصر هاهنا في مدى قدرة النخب المغربية على استيعاب التحديات الجديدة والتفكير فيها، بل يخص أيضا - وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية - مدى قدرتها على تأطير الساكنة وتحسيسها بأهمية المشروع الجديد وإعداده للإنخراط فيه، هذا إذا افترضنا توفر إرادة فعلية لدى السلطة لإقرار جهوية موسعة حقيقية، وإن لم يكن الأمر يتعلق فقط بتبديل سياسي ظرفي لملف الصحراء الذي اعتبر منطلقا لهذا النقاش بعد مبادرة الملك باقتراح الحكم الذاتي كحل سياسي لهذه القضية.

إن أولى المنطلقات في اعتقادي لإنجاح سياسة جهوية موسعة بالمغرب تبدأ من الجهات ذاتها، بإشراك أكبر قدر من المواطنين في هذا الورش الكبير والهام بالنسبة لمستقبل المغرب، فمعضلتنا اليوم في هذه المرحلة من تاريخنا تكاد تتلخص في أننا «نخبة في حالة شرود»، حيث مضينا قدما في معالجة تفاصيل إشكاليات التحديث والدمقرطة تاركين المجتمع وراء ظهورنا وتؤطره قوى التقليد في إطار نزعة نكوصية مناقضة لقيم الديمقراطية، وهذا ما يجعل أولى الأولويات العمل في عمق المجتمع من أجل تغيير العقلية، وجعل النسبة العظمى من المواطنين على بينة من الرهانات الحالية ومنخرطة في الدينامية الجديدة المطلوبة لإنجاح الإنتقال نحو الديمقراطية. ثاني المنطلقات أن تكون ثمة قناعة مبدئية بإمكان الإنتقال مع الجهوية الموسعة إلى نموذج للدولة مغاير لنموذج الدولة الوطنية المتمركز، ذلك أن عدم وجود استعداد مبدئي لهذا الإنتقال، واستمرار التشبث ب«ثوابت» النموذج السابق سيؤدي حتما إلى الإلتفاف على سياسة الجهوية وتحجيمها ثم خنقها دون أن تعطي الثمار المرجوة.

وثالث المنطلقات هو ملحاحية اعتماد العنصر الثقافي في مشروع الجهوية الموسعة كعنصر جوهري بجانب العناصر التي تحظى بالأولوية، حيث يلاحظ في النقاش الدائر حول الجهوية منذ شهرين في المنتازرين يميلون إلى التركيز في نقاشهم على أسباب التنمية المادية في الجوانب الإقتصادية المالية والإدارية والتفريط الجغرافي إلخ.. وهو ما يظهر تبرم الناس من التهميش الإقتصادي الخطير لعدد كبير من الجهات التي ظلت مدة غير يسيرة خارج المشروع الوطني للتنمية، كما يظهر أيضا مقدار تهميش الثقافي وهامشيته في مشاريع الدولة.

ونرى بهذا الصدد أن من المعضلات الكبرى للدولة المغربية حاليا عدم القدرة على البث عبر نقاش متعدد المستويات في «هويتها»، وهو ما يمكن أن يسائل الثقافة الرسمية عن مدى توفرها للأسس العميقة للديمقراطية في النفوس والأذهان والقيم، ذلك أن الثقافة لا تطرح إلا عندما تتوفر الإرادة الواضحة لخدمة الإنسان باعتباره قيمة القيم، ولكونه غاية في ذاته أي كائنا ذا «كرامة». في هذا الصدد سأحاول أن أركز في

المواطنين والجهات، وهو خيار جعل السلطات تخلق إعلاما جهويا

على مقاس الإعلام المركزي ووفق توجهاته وأولوياته، فكانت القنوات الإذاعية الجهوية منابر لتسويق بضاعة المركز في الهوامش، ولم يكن يسمح للخصوصي الجهوي بالظهور إلا بمقدار ضئيل جدا وفي حدود نظرة المركز إلى الهامش، والتي شاءت أن تجعل من المحلي مجرد «فولكلور» لإمتاع نخبة المركز والسواح الأجانب، ويفسر هذا الأسباب التي جعلت الإذاعة الأمازيغية مثلا، وهي إذاعة وطنية تتواجد في المركز نفسه، لا تتعدى في نطاق بثها تغطية نسبة 13 في المائة من مجموع التراب الوطني خلافا للإذاعة المركزية الناطقة بالعربية والفرنسية، والتي تمت تقوية أجهزة الدفع لديها لتخاطب الجميع. طبعاً يتعلق الأمر هنا بالخضوع لثوابت الدولة التي أقرت الإزدواجية اللغوية العربية/الفرنسية كنهج مركزي، ما جعلها تنظر إلى الأمازيغية كحائق أو عنصر تهديد لقوة المركز ولإنسجام الإجماعي الداعم لخيارات العاصمة.

ورغم أن السلطة سمحت في الآونة الأخيرة بظهور قنوات إذاعية خاصة إلا أن ذلك تم في إطار ضوابط جعلت معظم تلك القنوات رغم تعددتها تنتج خطابا ممتاهيا مع خطاب الإعلام المركزي، مع بعض التنوع على مستوى أساليب العمل ونسبة الحرية المتاحة. يفسر هذا الأسباب التي جعلت هذه الإذاعات (باستثناء اثنين) لا تديع أية برامج بالأمازيغية. كما يفسر عسبا أسباب النجاح الباهر لإذاعة «راديو بولس» التي تصدرت ترتيب القنوات الإذاعية الخاصة بعد أن قررت بث نسبة 70 في المائة من برامجها بالأمازيغية.

وإلى حدود الساعة ما زالت السلطة ترفض الترخيص بإنشاء قنوات تلفزيونية جهوية، معبرة بذلك عن خوفها من انسحاب من تبقى من مشاهدي إعلامها المرئي المركزي. سيكون أمرا حيويا وضروريا توسيع مفهوم الجهوية إلى المجال الإعلامي خاصة السمععي البصري، مما يفرض تمكين الجهات من قنوات تلفزيونية وإذاعية تعايش قضايا الجهة وواقع سكانها وتخاطبهم بلغتهم، وتعكس واقع الجهة على شتى المستويات، وخاصة منها مستوى الإبداع الثقافي والأدبي الشفوي والمكتوب، وباللغات المختلفة، وهو ما سيجعل المبدع عبر الإعلام المحلي أقرب إلى ساكنة منطقته، كما سيمكنه ذلك من الإطلاقة على جمهور وطني من خلال نافذة التبادل بين الجهات.

**(5) رعاية التراث الثقافي جهويا:** لم تستطع الدولة المركزية إنقاذ الكثير من عناصر التراث المادي والرمزي المتواجد في الجهات المختلفة من المغرب، والتي ضاع الكثير منها أو تضرر بسبب الإهمال، وكفي أن نشير كمثال حي على لامبالاة المركز بالتراث الثقافي للهامش ما حدث مؤخرا من تدمير كلي لمائة من المقابر القديمة بجنوب المغرب والتي تعود إلى ما قبل ميلاد المسيح بقرون، وكذا إلى سرقة العديد من النقوش الصخرية التي تعود إلى آلاف السنين بسبب تواجدها في العراء بدون أية حماية، في الوقت الذي تمت فيه العناية خلافا لذلك ببعض عناصر الثقافة في شكلها الرسمي، وهو ما يستوجب في إطار سياسة جهوية موسعة تجاوزه بتوفير الإمكانيات الضرورية لإنقاذ التراث المعماري والثقافي المادي واللامادي للجهات.

إن الغنى الثقافي والحضاري للمغرب يبرز أوضح ما يكون في جهات المغرب المختلفة، وهو غنى تم توظيفه بشكل جزئي وإختزالي لا يخلو من تضيوية لأغراض سياحية، في الوقت الذي ظل في معظم المغاربة يجهلون القيمة الحقيقية لممتلكاتهم الرمزية والمادية المتوارثة، حيث أدى المنظور الفلكلوري ليس فقط إلى تحنيط عناصر ثقافية حية بل وإلى فصلها عن بعضها البعض وتقديمتها كقطع غيار صديقة لآلة قديمة. نخض بالذكر هنا ما تم فعله بالفنون الأمازيغية التقليدية التي تم «إخراستها» بفصلها عن اللغة وعن الكلمة الشعرية، وعن السياق السوسيوثقافي ومنظومة القيم، وتحويلها

إلى إيقاعات وحركات غالبا ما يتم التدخل في توجيهها استجابة لحاجات لا علاقة لها بروح هذه الفنون.

تسمح هذه المرتكزات والمهام التي حددناها كمنطلقات لنجاح الجهوية الموسعة، بإعادة تأسيس مفهوم «الوطنية المغربية» على أسس صلبة وشاملة ممتدة في مناطق المغرب وجهاته، وتجاوز المفهوم الأورثوذوكسي الإختزالي للوطنية الذي ظهر سنة 1930، والذي تم نحتته تحت ضغط شروط تاريخية لم تعد قائمة منذ عقود طويلة، كما تم تنبيهه بعد الإستقلال وتكريسه في السياسة الرسمية في التعليم والإعلام والخطاب الرسمي، غير أنه لم يعد يفي بالقصد بعد التحولات الكبيرة التي عرفها المجتمع المغربي خلال نصف قرن الأخير، حيث لم تؤد عملية التآخيد إلى إقبال التنوع الثقافي واللغوي بقدر ما عمقت أسئلته وجعلتها أكثر ملحاحية.

لقد كان مفهوم الوطنية القديم، الذي يختزل المغرب في «العروبة والإسلام» ملقيا إلى هامش النسيان بثقافة وهوية أغلبية الشعب المغربي، مفهوما يمتد من أعلى إلى أسفل، من المركز نحو الهوامش، وأن الأوان في إطار سياسة الجهوية الموسعة أن يعاد بناء المفهوم من أسفل في اتجاه الأعلى، وهو الخيار الصحيح.

وفي هذا الإطار لا بد من التمييز في العديد من القضايا بين ما يتم تدبيره والحسم فيه مركزيا قبل تصريفه في الجهات، وما يتم تدبيره في إطار الجهات نفسها، فاللغة الأمازيغية التي هي لغة وطنية وإرث للمغاربة كافة، لا ينبغي أن تعتبر لهجات متفرقة تترك للجهات، بل لا بد بموازاة ذلك من استكمال بناء اللغة الأمازيغية الموحدة، والتي ينبغي أن تكون لها أسوة باللغة العربية مكانتها في النظام التربوي الوطني، قبل أن يتم تصريفها عبر الدينامية الإجتماعية للجهات من خلال فروعها و«لهجاتها» الملازمة لثقافة الجهات بالمغرب. وهو نفس ما يتم بين العربية المعيار ولهجاتها.

ومن هذا المنطلق فالأري الذي عبر عنه بعض الفاعلين الأمازيغيين خاصة بشمال المغرب، والذي هدفه تكريس لهجة «تاريفيت» كلغة قائمة الذات لجهة الريف، هو من باب التراجع المؤسف عن المبادئ التي أرستها الحركة الأمازيغية منذ عقود، كما أنه تنازل عن الخيار الأقوى بالنسبة لمستقبل اللغة الأمازيغية التي لا مكان لها في المؤسسات إلا كلغة حقيقية وطنية وموحدة. والمطلوب حاليا هو التفكير بشكل متوازن وبعيدا عن الغرر الضيقة في إيجاد الملاءمة المطلوبة بين اللغة الموحدة الذي هو خيار سياسي إستراتيجي و وطني لا غنى عنه، وبين خيار النهوض بالأمازيغية من خلال الجهوية الموسعة التي ستعطي دورا أكثر حيوية للجهات المحلية، و التي ستحتاج دائما إلى خزان اللغة الموحدة لكي تغتني وتتقارب و تتمتعير بالتدريج.

غير أنه يجدر بنا في الختام أن نلتفت إلى أهمية الجانب القانوني من الموضوع، فالطموحات المعبر عنها أعلاه لا تتسع لها الوثيقة الدستورية المعتمدة حتى الآن في بلادنا، بل يمكن القول إن الإطار القانوني قد بدأ يضيق جدا عن الطموحات المعلنة من طرف القوى الحية بالمغرب، حيث من غير الممكن الإنتقال بنجاح إلى تطبيق جهوية موسعة على أساس الوثيقة الدستورية الحالية، مما يحتم تعديلها حتى تتماشى مع الشعارات والأهداف المعلنة سواء من طرف السلطات العليا أو المجتمع السياسي والمدني.

انطلاقا من هذه القناعة نرى ضرورة أن يعمل الفاعل الثقافي على توضيح رؤيته فيما يتعلق بالتعديل الدستوري، وأن يوضح اقتراحه للتصحيح على أبعاد الهوية الوطنية في ذباجة الوثيقة الدستورية، وعلى إعطاء اللغة الأمازيغية وضعية اللغة الرسمية بجانب العربية، وعلى إعطاء الجهات الصلاحيات المالية والإدارية المطلوبة لتسيير شؤونها بنفسها في إطار الوحدة الوطنية المتماسكة، مع التركيز على الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الثقافية الجهوية كما ذكرنا.

## ورقة المرصد الأمازيغي لحقوق والحريات حول الأمازيغية و الجهوية الموسعة

كان التمركز المفرط لنموذج الدولة الوطنية الذي تم تبنيه بالمغرب، بعد الإستقلال، من أكبر عوامل الأزمة على كافة المستويات، وهو ما يجعل الجهوية الموسعة حلاً للعديد من المشاكل التي تراكمت على مدى العقود المنصرمة، حيث تسمح الجهوية بأساليب جديدة لحكامة تنبني على توازن السلط والتوازنات المجالية والاجتماعية، وعلى الإنصاف والعدالة التي تعني، من ضمن ما تعنيه، التوزيع العادل والمتوازن للثروة المادية والرمزية، وحق الجهات في الاستفادة من طاقاتها وإمكاناتها.

وإذا كان الفاعلون السياسيون والمدنيون يركزون في النقاش العمومي الدائر على الجوانب الإدارية والإقتصادية والمالية، والتي نشاطهم في كل التدابير الديمقراطية التي يقترحونها في هذه الجوانب، فإن واجب الفاعل الأمازيغي لكي تكون مساهمته قيمة مضافة، أن يركز على الجوانب الهوياتية والثقافية ذات الصلة بالتنوع الثقافي واللغوي، والذي من شأنه أن يبرز دور الأمازيغية هوية ولغة وثقافة في إنجاح مشروع الجهوية الموسعة، والتنمية الدائمة والشاملة عبر دينامية الجهات وإسهامها في كافة المجالات.

وفي هذا الصدد تم التركيز، في مذكرة المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات إلى اللجنة الإستشارية، على المرتكزات التالية التي يمكن اعتبارها منطلقات حاسمة للنهوض بالأمازيغية مستقبلاً في إطار سياسة جهوية موسعة:

1) المرتكز القانوني الدستوري، حيث من غير الممكن الانتقال بنجاح إلى تطبيق جهوية موسعة على أساس الوثيقة الدستورية الحالية، مما يحتم تعديل الدستور حتى يتماشى مع الطموحات المعلنة، سواء من طرف السلطات العليا أو المجتمع السياسي والمدني، وانطلاقاً من هذه القناعة نرى ضرورة أن يعمل الفاعل الأمازيغي على توضيح رؤيته فيما يتعلق بالتعديل الدستوري، وأن يجدد اقتراحه للتنصيص على الأمازيغية كأحد أبعاد الهوية الوطنية في ديباجة الوثيقة الدستورية، وعلى إعطاء اللغة الأمازيغية وضعيتها الرسمية، وعلى منح الجهات الصلاحيات المالية والإدارية المطلوبة لتسيير شؤونها بنفسها في إطار الوحدة الوطنية المتماسكة، مع التركيز على الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الثقافية للجهوية.

2) المرتكز التاريخي، حيث بدأ أن الإتجاه العام للنقاش في موضوع الجهوية والذي يميل إلى التركيز على الجوانب الإدارية والإقتصادية والجغرافية لا يأخذ بعين الإعتبار الجانب المتعلق بالجهات التاريخية، فللجهات في المغرب تاريخ طويل جعلها تتمتع بشخصيتها المتميزة، والتي تم إغفالها في التقسيم الجهوي المعتمد بسبب الهواجس والحسابات الأمنية، وقد أن الأوان أن نعيد للجهات شخصيتها الثقافية التي ترسخت على مدى قرون طويلة، والتي تميزت بتجارب فريدة في الديمقراطية المحلية في السياق التقليدي الأمازيغي القديم، وأن ننحصر إمكانية الإسهام التنموي في سياق جديد هو السياق العصري الديمقراطي.

ومن هنا تلح على أهمية إعادة تقسيم الجهات على أساس التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في إطار المنافسة الشريفة بين الخصوصيات المنفتحة على الإطار الوطني، وهو ما يحول دون تحويل الجهات إلى إطارات مغلقة، ويمكنها بالتالي من التبادل التضامني والتفاعل المطلوب فيما بينها. و يقتضي هذا من جهة أخرى تجاوز الرواية الرسمية لتاريخ المغرب، والتي كانت تستجيب لحاجات الدولة المركزية، واعتماد التاريخ الإجتماعي المحلي.

3) المرتكز التربوي التعليمي، ذلك لأن الدولة المركزية قد أقامت النظام التربوي على قيم وطنية مركزية، مما أضعف حضور الجهات في المدرسة و غيب الخصوصيات المحلية وأغلق المدرسة على محيطها، و خلق الكثير من الجهل بالمغرب وتاريخه، ولهذا من الضروري في إطار الجهوية الموسعة أن تحتل ثقافة الجهة مكانها الطبيعي ضمن المواد الدراسية بجانب المضامين الوطنية، وهو ما يساهم في إدماج الفرد في محيطه ويمكنه بالتالي من الإسهام في التنمية الوطنية عبر تنمية الجهة.

4) المرتكز الإعلامي، حيث سيكون من المفيد توسيع مفهوم الجهوية إلى المجال الإعلامي خاصة السمعي البصري، مما يفرض تمكين الجهات من قنوات تلفزيونية وإذاعية تعالج قضايا الجهة وواقع سكانها وتخطابهم بلغتهم، وتعكس واقع الجهة على شتى المستويات.

5) المرتكز الثقافي التراثي، حيث لم تستطع الدولة المركزية إنقاذ الكثير من عناصر التراث المادي والرمزي المتواجد في الجهات المختلفة من المغرب، واعتنت خلاف ذلك ببعض عناصر الثقافة المركزية، وهو ما ستعمل الجهات على تجاوزه بتوفير الإمكانيات الضرورية لإنقاذ تراثها المعماري والثقافي المادي واللامادي.

و بجانب هذه المرتكزات و المهام التي حددها كمنطلقات لنجاح الجهوية الموسعة، لا بد للفاعل الأمازيغي أن يعمل على توضيح إشكالية توحيد اللغة الأمازيغية في إطار المشروع الجهوي، فمن المعلوم أن وحدة اللغة الأمازيغية هي من مبادئ الحركة الأمازيغية، و قد بني عليه تصور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية لإدراج الأمازيغية في النظام التربوي، كما تضمن ذلك منهاج اللغة الأمازيغية في التعليم، مما يستوجب على الفاعلين الأمازيغيين تدارس كيفية الملاءمة بين هذا المبدأ وبين سياسة الجهوية التي تقتضي كما ستؤدي حتماً إلى إبراز دور اللهجات والفروع الكبرى للغة الأمازيغية في الجهات المختلفة، و سيكون على الفاعل الأمازيغي اقتراح الصيغة التي ينبغي بها التمكين للغة الموحدة مركزياً في الدستور، والتعليم، والتي يمكن على أساسها تصريف الدينامية الجهوية لفروع اللغة الأمازيغية.

## مذكرة حول الجهوية-الفيدرالية موجهة إلى اللجنة الاستشارية للجهوية

4. إقرار مبدأ فصل السلط طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والشعوب.

• أسس التسيير الذاتي للجهة:

1. لتحقيق الجهوية-الفيدرالية، يتعين أن تنبني على المرجعية المغربية أولاً والممثلة في التجارب التاريخية لبلادنا منذ ما قبل الميلاد، مروراً بالفتنات التاريخية، وما عرفه المغرب من تجارب امبراطوريات ودول، والتي أعطت منذ قرون وعياً قومياً وطنياً مغربياً، بفضل روح المقاومة المغربية ضد الرومان والوندال والبيزنطيين والإيبيريين والأوروبيين في الفترة المعاصرة. ومن خلال كل تلك الفترات يتعين استحضار، عند التقطيع الترابي للجهة، الأدوار التاريخية التي قامت بها «الجهات التاريخية الكبرى» والمعروفة في تاريخ المغرب.

2. استحضار المقومات التاريخية في مجال التسيير كالأعراف المحلية المتطورة، والأخرى ذات الصلة باستغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، ومسألة التناوب المعروفة لدى المجتمع المغربي.

3. يتعين استحضار الإنفتاح المعروف عند المغاربة على التجارب الأخرى الأجنبية فيما يتعلق بتسيير الشأن الترابي، وما راكمته الإنسانية في هذا الباب.

4. استحضار المواثيق الدولية المتعلقة بالشأن الحقوقي، وخاصة ما يتعلق باستفادة ساكنة الجهة من ثرواتها الطبيعية وتسييرها، كما يتعين تطبيق القوانين الدولية فيما يتعلق باستثمار تلك الموارد، وذلك بالاستشارة القبلية لسكان الجهة.

5. يتعين إعادة النظر في الترسانة القانونية السابقة ذات الصلة بتسيير الشأن العام بما في ذلك:

• الميثاق الجماعي.  
• قانون الأحزاب بما يفسح المجال لتأسيس أحزاب فيدرالية وأحزاب جهوية بما لا يمس الوحدة الوطنية للبلاد.  
• النصوص المتعلقة باختصاصات الإدارة الترابية كالعمال والولاية. وغيرها من القوانين المتعلقة بهذا الباب، حتى تتسجم مع التوجه الجديد للجهوية الموسعة التي يتداول في شأنها.

6. المشاركة الجموعية في التنمية الجهوية، إذ يتعين تخصيص مجال تشريعي واضح للمشاركة الجموعية في التسيير الذاتي للجهة وذلك وفق مقاربة تسيير القرب gestion de proximité.

7. مبدأ التضامن بين الجهات وتوزيع عادل للمشاريع الوطنية الكبرى بين الجهات وإزالة الفوارق الجهوية وفك العزلة على المناطق الجبلية والقروية.

8. خلق فرص شغل محلية في الجهات، تمتص الطاقات المحلية من أجل تأهيل نخب المناطق المهمشة، بما يكفل لها القدرة على التسيير الجهوي.

9. مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات، فيما يتعلق بالبرامج الوطنية في المناصب العليا للدولة، والحكومة المركزية، وكذلك في الوظيفة العمومية، وإزالة كل مظاهر احتكار السلطة في يد فئة قليلة، إبعاداً لكل مظاهر التمييز والإحساس «بالحرية»، ويحرم البلاد من طاقات متجددة وموجودة في مختلف ربوع المملكة وذات فعالية عالية.

### الجمعيات الموقعة:

كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب المغربي (تامونت ن يفوس) أكادير/ جهة سوس الصحراء، كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب - الناظور/ جهة الريف، كونفدرالية أغاموس لجمعيات وسط المغرب/ جهة الأطلس المتوسط، شبكة الجمعيات المدنية بالشمال- الحسيمة/ جهة الريف، كونفدرالية الجمعيات -أثران- كرسيف، منظمة تامينوت - الرباط / جهة تامسنا الغرب، جمعية الجامعة الصيفية باكاوير/ جهة سوس الصحراء، جمعية أسبكل -بيوكري/ جهة سوس الصحراء، جمعية أوسمان- الدشيرة/ جهة سوس الصحراء، جمعية أزرو- أكادير/ جهة سوس الصحراء، جمعية أكادير اينومار- ايلالين - اشتوكن/ جهة سوس الصحراء، جمعية تيفاوت- بيوكري/ جهة سوس الصحراء، جمعية محمد خير الدين - تافروات/ جهة سوس الصحراء، جمعية اكودار- أكادير/ جهة سوس الصحراء، جمعية أفريكا لحقوق الإنسان- الراشيدية/ جهة تافيلالت نادالا، جمعية امزروي للأبحاث التاريخية والتراث الثقافي- الناظور/ جهة الريف، جمعية سكان جبال العالم فرع المغرب/ جهة الأطلس المتوسط.

نص مذكرة حول «الجهوية الفيدرالية للجهات الأمازيغية» موجهة إلى رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية حول الجهوية الفيدرالية والتي انبثقت من اللقاء الوطني للجمعيات الأمازيغية والفيدياليات والتنسيقيات الأمازيغية، بعد انتهاء أشغال الندوة الوطنية حول الجهوية الفيدرالية المنظم بأكادير يومي 12 و 13 يونيو 2010 من طرف كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب (تامونت ن يفوس) وهي تلخص المحاور الكبرى والتوجهات الرئيسية للنسيج الجموعي الأمازيغي بالمغرب الذي كان من بين الأوائل الذين طرحوا قضية الجهوية والفيديالية كأساس للحكامة الجيدة ومدقرطة البلاد.

ونظراً لأهمية هذه الوثيقة ننشرها كاملة.  
\* توطئة

لقد دأبت الجمعيات الأمازيغية منذ تأسيس التنسيق الوطني سنة 1994 على المساهمة الفعالة والمتميزة في مختلف القضايا التي تهم الشأن المغربي في مستوياته المتعددة. وكان لتلك المساهمة تأثير بالغ يتمثل في تطوير الخطاب السياسي والفكري حول طبيعة الهوية المغربية، وعلى التعاطي مع الشأن الأمازيغي. وقد راكمت هذه الحركة تجربة غنية وفريدة في التعاطي مع مختلف القضايا الوطنية، وكان ذلك في إطار منهجية واضحة وسليمة تتوخى الإقناع والواقعية، سواء منها تلك المذكرات التي أرسلت إلى المؤسسة الملكية في البلاد، أو تلك التي أرسلت إلى الفعاليات السياسية والجموعية، وقد كان لها الأثر البالغ في تطوير المواقف، وتبني خطاب واقعي حول الهوية المغربية، توج بالاعتراف الرسمي للدولة على «أن الأمازيغية مسؤولة وطنية».

وسعيًا إلى ترسيخ نفس المقاربة النضالية وأمام ظهور خطاب جديد لدى الدولة المغربية حول مسألة «الجهوية الموسعة»، واقترح «الحكم الذاتي»، واكبت الجمعيات الأمازيغية كل ذلك من خلال سلسلة من ندوات، وأيام دراسية حول الجهوية، وموقع الأمازيغية فيها، في كل من أكادير والرباط والحسيمة وغيرها من الجهات.

واستكمالاً لكل تلك المراحل ارتأت كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب المغربي (تامونت ن يفوس) تنظيم الندوة الوطنية الثانية حول «الجهوية-الفيديالية أي مستقبل لمغرب الغد؟» بأكادير يومي 12-13 يونيو 2010، شارك فيها خبراء وفعاليات سياسية وجموعية إلى جانب ممثلي الجمعيات الأمازيغية الوطنية والتنسيقيات والفيدياليات الأمازيغية.

وبعد الإستماع إلى المحاور النظرية، والإطلاع على نتائج الورشتين الأولى حول الإطار القانوني والتشريعي للجهوية، والثانية حول التسيير الذاتي للجهة والموارد الطبيعية، تم الإتفاق على هذه المذكرة، التي نتمنى أن تساهم إلى جانب مساهمات أخرى في إخراج صيغة مغربية للجهوية-الفيديالية التي ستميز مغرب الألفية الثالثة.

إن الجمعيات الموقعة، إذ تعتبر مبادرة الجهوية الموسعة مقاربة نوعية إيجابية للتعامل مع الشأن الترابي، كما أن تأسيس «اللجنة الإستشارية حول الجهوية» فرصة إيجابية للتعبير عن مختلف الآراء حول هذا المشروع الحضاري الهام، فإنها ترى أن الجهوية الموسعة يتعين أن تنبني على الأسس التالية:

### • الأسس التشريعية للجهة:

لتحقيق جهوية موسعة نوعية ترى الجمعيات الأمازيغية: 1. ضرورة إصلاح دستوري عميق يعترف في ديباجته بالهوية الأمازيغية للدولة المغربية، كما يتعين أن ينص في باب اللغات على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، ومرفقة بنصوص تطبيقية ملزمة لتفعيلها عملياً في الحياة العامة.

2. إقرار تنظيم جهوي سياسي مع مراعاة الأبعاد التاريخية والثقافية والإقتصادية، يضمن إنتخاب مجالس جهوية وحكومات محلية ذات صلاحيات واسعة في المجال الإقتصادي والمالي والتربية والتكوين والجانب الإجتماعي والثقافي، وإقامة علاقة تجارية وإقتصادية وثقافية وإتفاقية شراكة مع الجهات الأجنبية المماثلة، بإشراف وتسهيل الحكومة المركزية.

3. تعميم هذا النظام على كافة التراب الوطني بشكل يضمن المساواة وعدم التفاؤل بين جهات المملكة، في أفق نظام فيدرالي مغربي يأخذ بالمقومات التاريخية والحضارية للممارسة السياسية المغربية.

## الفقيه اللي نترجاو براكتو دخل لجامع بلغتو



امصوبري علي

يخطب في المصلين يوم الجمعة وكان يحثهم على التصديق وكان ابنه ضمن المصلين، فسبقه إلى البيت وتصديق بكل ما يملكون، ولما فوجئ الإمام بفعلته ابنه أخذ يوبخه فأجابته بأنه هو الذي كان يحث الناس على التصديق، فقال «يا بني، ذلك عليهم لا علينا» هذا هو حال هؤلاء يقولون مالا يفعلون.

قال صاحبنا أنه أصيب بالصدمة عندما سمع ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز، يدعو العالم في محاضرة علمية له بمعهد أوكسفورد للدراسات الإسلامية إلى الإقتداء بالتعاليم الإسلامية في مجال البيئة. وهل اقتديت أنت وأصحابك بهذه التعاليم؟ من حقك يا السي رشيد أن تصاب بالصدمة لأن هؤلاء ينعمون بحرية التعبير، أما عندنا فإن الظلاميون يخفون أنفاسنا. إن عاهل بريطانيا صرح بما هو مقتنع به، فهل يجزؤ الحكام العرب أن يذكروا محاسن المسيحية واليهودية على غرار ما فعله هذا الحاكم البريطاني بالنسبة للإسلام؟ أصيب بالصدمة أيضا عندما علم كذلك أن جامعة «دوفين» العلمانية بباريس فتحت أمام طلبتها شهادة «الماستر» في شعبة جديدة متخصصة للتمويلات الإسلامية المبنية على الشريعة الإسلامية في مجال البنوك والمعاملات المالية الخالية من الفوائد الربوية.

أقول له، عوض أن يصاب بالصدمة عليه أن يدعو جامعاتنا إلى أن تحذو حذو هذه الجامعة العلمانية وتفتح أمام طلبتها شهادة الماستر في شعبة الدراسات المسيحية واليهودية وبذلك يبرهن على التسامح والإفتتاح على الغير. وها هو يشيد باليهودية «فحيمة» التي أعلنت إسلامها في الوقت الذي لم يتحمل إعلان رشيد (مترجم القرآن إلى الدارجة) اعتناقه الديانة المسيحية. إنه الكيل بمكيالين. وفي الأخير نجده يلجأ إلى الأسطوانة المشروخة ويتكلم عن التآمر والأيادي الخارجية التي تحرك في نظره أولئك الذين يدعون إلى أعمال العقل ويدافعون عن الاختلاف والتعدد والتنوع وحرية التعبير إلخ... إن الأيادي الخارجية التي ينبغي أن يحذر منها إن كان فعلا يخاف على سلامة البلاد هي تلك الشرذمة المتشعبة بالفكر الدموي الذي يدعو إليه تنظيم القاعدة، ولو لا يقظة جهاز الأمن الذي يفكك من حين لآخر خلايا، آخرها خلية الفلسطيني التي تتلقى تعليمات مباشرة من خارج المغرب لاستهدافه لأصبحت البلاد تسبح في مستنقعات من دماء الأبرياء. هذا هو الخطر المحدق ببلادنا ومع ذلك يتغاضى عنه السي نيني وعينه فقط على أصحاب التنوير من الأمازيغ وغيرهم. ونحن نعرف من المسؤول عن الهجمات الإرهابية ل 16 ماي وما ترتب عنها من تنديد شعبي بدموية الانتحاريين. إن ما يجب أن يقوم به هو نشر الوعي في أوساط الشباب حتى يسد الطريق أمام زعماء الأفكار التكفيرية الذين يسعون إلى استغلال أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية لاستقطابهم وجعلهم ضحايا جدد في العراق وأفغانستان إلخ... إن ما يؤجج غضب نيني وأصحابه هو انفتاح البلاد وسيرها الإستثنائي، مقارنة مع الدول العربية، في طريق الديمقراطية. إن أسلوب السي نيني قديم قدم التاريخ. ألم يتم نهجه بعد قيام الفتنة الكبرى أي بعد مقتل عثمان والصراع بين علي ومعاوية على السلطة وذهب ضحيتها آلاف المسلمين؟ ولكي يخرج المؤرخون العرب من هذا المأزق يردون ذلك إلى التآمر والأيادي الخارجية. وها هو السي نيني وأصحابه يرددون نفس الشيء بالرغم من مرور أزيد من 14 قرنا على إبداع هذا الأسلوب. ولا ألومهم في ذلك لأنه الجواب السهل على كل المشاكل التي تعترضهم. ألم أقل لكم في الأول أن أدمغتهم أصبحت قطعة إسفنجة جافة عاجزة عن التفكير، ولذلك أشفق لحالهم. إنهم مساكين أهل الجهل والله وخاصة أولئك الذين لا يعلمون أنهم جهال.

من القمامات. لماذا لم يسرعوا إلى التكفل بهم حتى يقطعوا الطريق أمام هؤلاء الأجانب؟ أم أنهم حذقون فقط في اللغو والكلام الفارغ وإلصاق التهم بدون أي مبرر؟ العجب العجاب أنهم لم يبدوا غيرتهم على الإسلام وحبهم لهؤلاء المحرومين حتى وجدوا الدفء والحنان في أحضان الأجانب. لقد ذكرني هذا التصرف بأكثر أذوبة سياسية في القرن العشرين، إنها أذوبة ما يسمى بالظهير البربري. فما أن شرعت السلطات الفرنسية في بناء المدارس في المناطق الناطقة بالأمازيغية حتى أسرع أهل بعض المدن وعلى رأسها فاس وسلا والرباط إلى النحيب والبكاء وقرءة اللطيف في المساجد، زاعمين أن الهدف من تعليم أبناء الأمازيغ هو تنصيرهم. والغريب أنهم لم يحركوا ساكنا عندما شيدت فرنسا المدارس في فاس ومكناس وسلا والرباط والدار البيضاء لتعليم أبناء أعيان هاته المدن. إنه الإيثار، إنهم يريدون الإسلام والجنة لأبناء الأمازيغ، أكثر مما يريدونه لأنائهم، إنهم يوثروننا على أنفسهم.

روى لي أحد خريجي مدرسة أزرو أنه لما تم استقبال تلامذة هذه المؤسسة في بداية الاستقلال في العاصمة الرباط، سألهم أحد أبرز قيادي الحزب الحاكم آنذاك «كم عدد الذين اعتنقوا المسيحية في الأطلس المتوسط» فكان جواب أحد التلاميذ «لم يعتنق أي مغربي المسيحية إلا شخص واحد اسمه محمد بن عبد الجليل أخو عمر بن عبد الجليل أحد قيادي حزب الاستقلال» فلم يعلق الرجل وانصرف.

إن رشيد نيني وفريقه لا يتحرك فيهم حب الأمازيغ والغيرة عليهم والخوف على مصيرهم إلا عندما تمتد إليهم أيادي كريمة تنقذهم من الأمية وتحسن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. أما عندما يكونون عرضة للفقر والمرض والبؤس... فلا يهتمون بهم ولا يسألون عنهم. إنها دموع التماسيح. يبكون خوفا من أن تتحسن ظروفهم. لقد صرح السي نيني عدة مرات أنه أمازيغي. يفعل ذلك لكي يضيفي على نفسه الشرعية في الإساءة إلى الأمازيغ، بدعوى أنه منهم وليس لأحد أن يمنعه من ذلك.

عليه أن يعلم أنه ليس كل من يتكلم الأمازيغية أو ينحدر من أصول أمازيغية. أمازيغي، بل الأمازيغي هو من له غيرة على لغته وهويته وحضارته وتاريخه وثقافته وهذه الأرض الطيبة ولا يعمل على إهدائها للمشاركة على طبق من ذهب (بعد أن حررها الأمازيغ من المستعمر) قائلا لهم «المغرب دولة عربية، والمغاربة شعب عربي...» ربما يقتردي بزميله مصطفى العلوي صاحب جريدة الأسبوع فهو كذلك بدوره كلما يريد أن يسب ويشتم الأمازيغ وينعتهم بأبشع النعوت يقول أنهم أحواله. هذا وأن مشكل الأمازيغية يكمن في أبنائنا المستعربين، المستلبين، وخير مثال على ذلك رشيد نيني. وها هو يضرب أخماس في أسداس، ولم يعد يعي ما يقول. وها هي أقواله تتناقض مع أفعاله. صرح في جريدته «المساء» عدد السبت-الأحد 19-20/06/2010 أنه أمازيغي بدون حاجته إلى كونغريس عالمي. هل نسي أم تناسى أنه هاجر عن طريق الكونغريس سنة 1997. وبفضل هذا الحريك استقر بإسبانيا وتزوج بإسبانية مما ساعده على الحصول على أوراق الإقامة. وها هو يدافع عن اللغة العربية وعن التعليم العمومي والخصوصي المغربي ويهاجم البعثات الأجنبية في الوقت الذي نجد ابنته تتابع دراستها بالمدرسة الإسبانية بالرباط. يا رشيد يا نيني من كان بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة. ثم ألم تستمع إلى الشاعر حين قال: «لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم». يعتقد أن المغاربة لازالوا ينصتون إلى أبواق أولئك الذين يدعون إلى التعريب ويبعثون بأبنائهم إلى البعثات الأجنبية. لا يا أخ العرب. فالمغاربة لن تنظلي عليهم الحيلة مرة أخرى، لقد انكشف القناع. إن مثل نيني كمثل الإمام الذي كان

أن تختلف معهم حتى يتهمونك بالكفر والردة ويطلقون دمك. فلا مكان للنسبية عندهم. إنهم لا ينطقون عن الهوى. فما علينا إلا الامتثال لأوامرهم. ماذا يمكن أن نقول لهؤلاء؟ إن الجهل أعمى بصيرتهم، وصار ينخر عظامهم ويأكلها كما يأكل السيف غمده. أما أدمغتهم فقد تسرب إليها سرطان هذا الجهل الخبيث وأخذ يمتصها إلى أن أصبحت عبارة عن قطعة إسفنجة جافة عاجزة عن التفكير، لذا يكرهون كل من يستعمل عقله في التحليل، لأن عقولهم أصبحت متحجرة، لا حياة فيها لأن شريانها تصلبت لا تسمح بمرور الدماء وبالتالي أصبحت محرومة من أوكسجين الحياة. فمادام للبشرية أن تنتظر من هؤلاء الأحياء- الأموات؟ لا خير يرجى منهم. لذا ينبغي أن لا نأبه بهديانهم، نسوق قافلتنا ونترك الكلاب تنتبح.

بعد إطلاعي على مقال السي نيني تبين لي أنه أصبح يحضر جلسات غسيل المخ التي ينظمها أصحاب فكر التكفير والجهاد. فها هو يحرض على أذى عصيد ويتهمة بالعداء للعربية والإسلام وأنه يهاجم مقدسات المغاربة والأمة الإسلامية قاطبة. وهو بذلك يسلك الطريق السهل لجلب بعض المؤيدين للإجهاد عليه. ما يزال يسلك ذلك المسلك الذي كان ينهجه الحزب الوحيد إبان استقلال المغرب، بحيث كان يعتبر كل من لم ينخرط في صفوفه خائنا ليقوم باغتياله أو اعتقاله أو اختطافه وتعذيبه. نسي السي نيني أن هذا الأسلوب لم يعد يجدي، وبذلك أصبح مثله كمثل أهل الكهف لما استفاقوا من سباتهم العميق لم يدركوا أن العملة التي بين أيديهم لم تعد رائجة.

من جملة ما ورد في مقال السي نيني ما يلي «... يدافع مثقفون غربيون وعلمانيون عن الإسلام كديانة للتسامح والتعايش...» بهذا يبدو التناقض واضحا في ادعاءات صاحبنا. في بداية مقاله يزعم أن الأمازيغيين والعلمانيين يعادون الإسلام، وبعد ذلك يتراجع فيشير إلى أن العلمانيين يشيدون بالإسلام. ثم إنه لم يدرك أن ما أدلى به انقلب حجة ضده فأصبح كالألعاب الذي يسجل هدفا ضد فريقه. فهؤلاء العلمانيون الغربيون على الأقل لهم الحق والحرية في التعبير عن أفكارهم وآرائهم. تخيلوا لو أن أحد المغاربة قال نفس الشيء في حق المسيحية أو اليهودية، ألا يتهمهم السي رشيد بالكفر والردة؟

نعم، الإسلام دين التسامح والتعايش، لا أحد يقول عكس ذلك، لكن لماذا ذهب المسؤولون عندنا في الاتجاه المعاكس لمبادئ هذا الدين الحنيف فعملوا على طرد الأجانب الذين التفتوا إلى الوضعية المزرية للأطفال المتخلى عنهم والمشردين فأوهموا وتكفلوا بإطعامهم ولباسهم ودوائهم وتعليمهم إلخ... وذلك تحت تهمة التبشير دون اللجوء إلى القانون والقضاء ودون أن تمنحهم السلطات المغربية فرصة تقديم توضيحات حول عملهم الإنساني منذ عدة سنوات. هذا وأن القضاء هو المخول قانونا للبت في هذه الحالة. وها هو هذا التصرف يتحول إلى ما يشبه بوادر أزمة دبلوماسية وسياسية، فقد تم استدعاء السفير المغربي بلاهاي من طرف وزير الخارجية الهولندي للإحتجاج على ما أقدمت عليه الرباط. ثم لنفترض أن التهمة قائمة، أليس الإسلام دين التسامح والتعايش. أين حرية المعتقد؟ هذا ويجب أن نتساءل عن الأجدى والأأنف لهؤلاء الأطفال ولمجتمعنا، أن يكونوا مسيحيين متعلمين ومترربين أحسن تربية يحيون السلم وينبذون العنف أم أن يصبحوا مجرمين، قتلة يعترضون سبل المارة ويتعاطون للمخدرات ومختلف الموبقات، ألم يكن هذا مصيرهم لو لم تتم إغاثتهم من طرف أولئك الأجانب المحسنين بل قد يصبح الأمر أدهى وأخطر من ذلك، إذ قد يتم التفرير بهم وضمهم إلى خلايا متشعبة بأفكار القاعدة وعندئذ يقول نيني فكها يا من وحلتها. ثم أين كان السي رشيد ومن معه من المتشدين بالإسلام لما كان هؤلاء البؤساء يتسكعون في الأزقة حفاة وعراة ويقفون

كنا نعتقد أن رشيد نيني صاحب جريدة «المساء» من أنصار الحرية والديمقراطية والتعددية والاختلاف والتنوع. لكن مع الأسف تبين من خلال مقاله المعنون «أحفاد مسيلمة الكذاب» أنه ظلامي أكثر من الظالمين وأحادي أكثر من الأحاديين. فالظالميون قد يلوح من ظلامهم بصيص من النور من حين لآخر، على عكس الظلمة التي يسبح فيها رشيد نيني فهي ظلمة حالكة ليس فيها أمل للنور. إن ظلمته مثل ظلمة الأكمه ميؤوس معالجته إلا بمعجزة النبي عيسى عليه السلام، ومن سوء حظ السي رشيد أن زمن المعجزات قد انتهى وبالتالي فلا شفاء يرجى له. وأخطر ظلمة هي ظلمة الجهل لأنها عندما تتضي إلى الأمخاخ تعشش فتبيض ثم تفرخ فتغلق كل منافذ الضوء والنور، فتصبح مسبحا من السواد الحالك يسبح فيه صاحبه دون أن يعي أنه سينتهي به الأمر إلى الغرق.

فقبل أن يهاجم السي رشيد الأمازيغيين بما فيهم العلامة الأستاذ عصيد ارتدى جلباب العروبة والإسلام لأنه كغيره من أمثاله يعتبر ذلك درعا واقيا، بل سيجلب له ذلك المظهر الخداع الكثير من المؤيدين الذين يسيرون على نهجه ويسبحون في فلكه والذين لا هم لهم إلا الحقد على كل ما هو أمازيغي، ويبدلون كل ما في وسعهم لطمس هوية هذا الوطن. فتراهم في كل واد يهيمنون مرددين دون تعب أو كلل البهتان والكذب والزور مثل عبارات «المغرب دولة عربية»، «المغاربة عرب»، «لغتهم الأم هي العربية الفصحى»، «دول المغرب العربي» إلخ... أما تعريب أسماء الأماكن فحدث ولا حرج، والأسماء الأمازيغية لازالت تمنع من حين لآخر بالرغم من صدور مذكرة وزارة الداخلية ترفع ذلك المنع. وإسم «تيلالا» الذي تم منعه مؤخرا من طرف ضابط الحالة المدنية في مدينة القنيطرة خير مثال على ذلك. أما منع اللغة الأمازيغية من التداول في مختلف دواليب الدولة فذلك شأن آخر وطامة كبرى.

أليست هذه التصرفات قمة العنصرية والتهميش؟ ألا يتنافى ذلك مع مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب؟

وأكثر ما يحز في قلب السي نيني ويؤلمه هو ترجمة معاني القرآن الكريم إلى الدارجة والأمازيغية. إنه العجب العجاب، أن تترجم معاني القرآن إلى كل لغات العالم أمر جائز بل محبب ومستحسن، لكن أن يترجم إلى لغة المغاربة فهذا حسب السي رشيد يعتبر من الكبائر. وربما نسي أن يحكم على من يقوم بذلك بأن تقطع أيديهم وأرجلهم بخلاف، ويحرمهم من الجنة. فالظلاميون لا يترددون في إصدار مثل هذه الأحكام. وكيف لا- أليسوا حراس المعابد ويملكون مفاتيح الجنة، يدخلون إليها من يشاؤون ويخرجون منها من يشاؤون. وهم الذين سيشكلون لجنة السراط يوم الحشر. إنهم سيحاسبون العباد حسابا عسيرا. سيمرونها على السراط الذي هو أمضى من السيف وأرق من الشعرة. والأدهى أنهم سيئاتلون العباد باللغة العربية الفصحى. فتبا لمن لا يتقن هذه اللغة المقدسة، سيكون ماله الدرك الأسفل من جهنم حتى ولو كان مؤمنا وأعماله صالحة، إذ كيف يدخل الجنة وهو يجهل لغتها. إذن لن يسألونك عن أعمالك بل على لغتك، ربما على عرقك وأصلك وفصلك ونسبك، فحذاري أن تكون مسلما أعجميا فلن يشفع لك لا إيمانك ولا عملك. فخلاصك الوحيد هو أن تكون عربيا ومتقنا للغة العربية، وكيف لا وهي اللغة الأعظم والأرقى والكاملة الأوصاف التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ومن يقول عكس ذلك فهو في ظلال مبين. أليس كذلك يا رشيد؟

إذا كان المدافعون، عن حرية التفكير وحرية المعتقد أحفاد مسيلمة الكذاب فحفيد من تكون أنت؟ أتترك لك الإجابة. أعزائي القراء ألم أقل لكم أن هؤلاء لا يتوانون في إصدار الفتاوى والأحكام حسب هواهم، ويعتبرونها حقائق مطلقة لا تقبل النقاش، فما

## عقول صغيرة



أحمد عصيد

أن وحدة المغرب واستقراره لا يختلفان عن وحدة واستقرار البلدان المسماة «عربية»، والتي يبدو أن قدرها أن تزرع جميعها تحت نير أنظمة الاستعباد والتسلط، إنه استقرار هش لأنه لا يقوم على أسس ديمقراطية سليمة ودائمة.

ويرمي مستعملو نظرية المؤامرة إلى صرف الانتباه عن الأسباب الحقيقية للتخلف والتي هي أسباب داخلية مرتبطة بطبيعة النسق السياسي والاجتماعي القائم، كما يهدفون عبر إطلاق النار على كل من يتحرك إلى تقديم أنفسهم للسلطة ك«وطنيين» مخلصين وملتزمين ب«الثوابت»، هذه الأخيرة التي ليست سوى مناطق نفوذ مسيجة بإحكام.

ويمكن تفسير لجوء هؤلاء إلى نظرية المؤامرة بأنهم يجدون فيها أفضل طريقة للتخلص من الخصوم دون «وجع الرأس»، أي دون مناقشة آرائهم أو دحضها، ولهذا فهي السلاح المفضل لدى العقول الصغيرة.

7) التركيز على الجزئيات المتفرقة و بعض المظاهر الخارجية عوض النسق ككل، و ذلك لإظهار الآخر كما لو أنه مجرد شخص فوضوي أو مخرب بدون مشروع أو قضية.

هذه الخصائص هي ما يميز على العموم كتاب المقالات التحريضية و الهجائية، إنهم يعملون بتواطؤ مباشر أو غير مباشر في إطار جبهة تضم قوى المحافظة وحماة القيم التقليدية، للدفاع عن الماضي ضد الحاضر والمستقبل، الماضي الذي هو عبارة عن إرث ميت في معظمه، لكن يتم النسخ فيه لكي يستمر وتستمر معه العقليات والسلوكيات القديمة، تلك التي عمادها احتقار الإنسان واعتباره مجرد وسيلة وضيعة لخدمة نسق سياسي لا يريد أن يتغير، نسق تغيب فيه شروط النقاش الحر والصريح وقيم وأخلاق الإحترام المتبادل والضمير المهني والحس الإنساني، نسق يفتقر من الخوف والنفاق والتواطؤ العفوي على اللجوء إلى السلطة كبديل مطلق، عوض العمل في عمق المجتمع من أجل تغيير العقليات.

إن المستهدف من طرف هؤلاء ليس كاتب هذه السطور أو غيره من الأشخاص، وإنما هو الرأي الحر والفكر النقدي، الذي يكشف عن التناقضات والبيوت في المفارقات ولا يكف عن طرح الأسئلة، وهي معركة - رغم عدم تكافؤ الفرص والإمكانات فيها بين الطرفين - محكومة بأن تنتهي لصالح من يطابق فكره اتجاه التاريخ ويخدم الكرامة الإنسانية، وفق القيم الكونية التي هي أفضل وأرقى ما بلغته البشرية حتى الآن.

صواريخ «الحسين» الكارتونية في شوارع الرباط قبل سنوات في مبايعة مقززة للدكتاتور الدموي الذي أوقع العراق في خراب شامل، و كان ذلك بسبب تأثير صحافة التحريض القومية و الإسلامية، لكن الأحداث مضت في اتجاه آخر مطابق تماما لما كانت تقول به أقلية صغيرة من العقلاء.

5) تعمل الكتابات التحريضية على حماية حقل السلطة وحراسة مقدساتها من رياح التغيير، وفي هذا يبرز الدور الحقيقي لهذا النوع من الكتابات، فما وراء التهجم على الأشخاص السياسيين ومناضلين حقوقيين و فاعلين جمعيين والتجريح فيهم، يوجد مخطط التصدي لمشروع مجتمعي لا يروق للذين بنوا امتيازاتهم و مصالحهم على ثوابت الاستبداد، ولهذا تتجنب صحافة التحريض كليا التصادم مع الإسلاميين و أهل التقليد، أو مع المسؤولين الذين يدورون في فلك «المخزن»، لأن هؤلاء يمثلون جمهورا مقترضا لهذا النوع من الكتابات، حيث يلتقي الخطاب الوعظي الشرس والإنساني، منتج الفتاوى المضحكة، مع المقالات الهجائية للصحفيين خدام المعبد وحراسه في هدف رئيسي هو إجهاد أي انتقال ممكن نحو الديمقراطية، مهما كان بطيئا أو معاقا، وفي هدف ثانوي هو إرضاء جمهور يعرفون مستواه ونزواته و غرائزه، وذلك بالتنفيس عن غيظه و ضيقه من الحريات ومن مسلسل التحديث الطبيعي، ومن الدور النقدي للفاعلين السياسيين والمدنيين.

6) تعتمد الكتابات التحريضية استعمال نظرية المؤامرة بشكل مكثف يكاد يوحى بحالة مرضية، فكل من يتحرك من أجل تحرير العقول من أساطير وأوهام ثقافة متآكلة، يُنعت بأنه مسخر من قبل قوى أجنبية عن المغرب بهدف زعزعة استقرار البلاد و إحداث شرخ في وحدته الخالدة، والحقيقة

و على انقطاع هؤلاء عن البحث و التفكير منذ زمن غير يسير، و لهذا يجدون صعوبة في فهم الأفكار أو الآراء النقدية فيعمدون إلى تحريفها أو تسطيحها حتى تصير على درجة كبيرة من الميوعة، ثم يعرضونها للقراء الذين عليهم الإحتفاظ فقط للأشخاص المعنيين بالصورة التي يرسمها لهم المهيجون.

4) يتعمد كتاب المقالات الهجائية و التحريضية الحديث باسم «الشعب»، الذي يعرفون نسبة الأمية فيه، كما يعرفون شيوع التقليد و النزعات الماضية لديه بسبب السياسة الرسمية التي اتبعت في التعليم و الإعلام منذ عقود، فيعمدون إلى تملق عقلية التخلف و مهادنة قوى السلف التي يعتبرونها جمهورهم، و تحويل سلبيات المجتمع إلى «ثوابت» و «قيم الأمة»، و اعتبار أي نقد «مسا» بمشاعر المؤمنين، تماما كما تفعل السلطة. و الغرض هو إظهار قوى التغيير و الديمقراطية

بمظهر الشواذ المنعزلين، لكن الحقيقة التي لا يريد هؤلاء الإنتباه إليها، هي أن منطق الواقع و اتجاه سيره لا يراعي بالضرورة عواطف المهيجين و المهتاجين، و قد يسير بهدوء و ثبات في اتجاه التغيير المحتوم. لقد رفعت الجماهير المهيجة

الكتابة عن حقد أو بدافع التحريض وإشاعة الكراهية هي أخط أنواع الكتابة، لسبب بسيط هو أنها تخلو من الفكر، ذلك لأن الجهد الذي يتطلبه التفكير يضعف في صياغة عبارات الإنتقام و النهش في الأشخاص، لا لشيء إلا لأنهم يطرحون أسئلة لا يحبّ غيرهم أن تطرح، و يثيرون قضايا يعتبرها هؤلاء محسومة قطعية وداخلة ضمن «الثوابت» و «المقدسات». غير أن ما يشعر به المرء أمام بعض بهلوانيات ثقافة التحريض والكراهية كالتي صدرت عن مصطفى العلوي مدير جريدة «الأسبوع»، أو عن رشيد بنيني مدير جريدة «المساء»، أو بعض ما نشرته جريدة «العلم» في صدر صفحاتها الأولى، و كذا ما نشره بعض كتاب «التجديد»، هو أن نهاية مرحلة وبداية أخرى أمر وشيك، لأن انتفاضة حراس التقليد والمحافظة تزداد شراسة كلما اقتربت الأفكار التي يتداولونها من الإحتضار، رغم كل المؤشرات السطحية التي قد توحى بخلاف ذلك، حيث يحرس حراس المعبد القديم على استعمال أشرس أسلحتهم التي قد تصل حد استعداد الناس ضد بعضهم البعض وتحريض السلطة القمعية على المتقنين أو السياسيين الذين يتحلون بقدر من الشجاعة، فالأولوية بالنسبة لهؤلاء الحراس هي إسكات الأصوات النقدية.

وبدون الخوض في نقاش عبثي حول من يحرك هؤلاء وما هي أهدافهم الحقيقية من وراء حملات من هذا النوع، إذ لا أحب نظرية المؤامرة، وأفضل أن أترك حرية استعمالها للذين يجدون أنفسهم بلا حجج أو براهين مقنعة، سأحاول أن أبرز خصائص هذا النوع من الكتابة الذي نشرته المنابر الثلاثة المذكورة، ومواطن ضعفه وحدوده، والضرر الذي يمكن أن ينتج عنه للأشخاص أو للمجتمع.

تعتمد مقالات التحريض التي كتبت عن حقد أو برغبة في الاستعداد وإثارة الكراهية على الخصائص التالية:

1) استهداف الشخص والتركيز عليه بوسائل التجريح البلاغية، عوض مناقشة أفكاره التي يتم عرضها ك«أدوات جريمة»، منزوعة من سياقها الحجاجي، ويظهر هذا مقدار ضعف العقول الصغيرة، التي تتفعل بالرأي الآخر وتتشنج له، مما لا يسمح لها بالتفكير فيه.

2) شيوع العنف اللفظي وأساليب الهجاء والقذف بشكل ملفت للإنتباه في هذا النوع من المقالات، التي يبدو أن مهمة أصحابها هي إطلاق النار على كل من يتحرك، وهو ما يجعل من اللغة وسيلة الحجاج الوحيدة، في غياب التماسك

## الأمازيغ، السكان الأصليون للصحراء المغربية

## بين سندان أقصاء السلطات و مطرقة هيمنة النخب العربوحسانية



بوكير اليديب

المنظمات الأمازيغية من الحماية القانونية وإقصائها من المنح السنوية والبرامج التنموية، بسبب برامجها أو الإلتقاء اللغوي والثقافي لأعضائها.

إن المتتبع لتاريخ إيمازيغن بشمال أفريقيا عموما والمغرب بصفة خاصة، سيتعلم درسا في الوطنية الحقبة. فقد قاوموا بكل شراسة المستعمرين الفينقيين والرومان والبرنانيين والوندال والبرتغاليين والفرنسيين والإسبانيين وحتى الفتوحات العربية بكل إستماتة.

هذه الحقيقة التاريخية تستوجب علينا اليوم وبكل فخر وإعتزاز أن نقف بإحترام للإنسان الأمازيغي ونستخلص الدرس والعبر في الوطنية الحقيقية بدون قيد ولا شرط. ونعتمدها في مواجهة أعداء وحدتنا الترابية. وإعادة الإعتبار للنخب الوحدوية المدافعة عن مغربية الصحراء بدون أي تمييز بسبب الإلتقاء القبلي أو اللغوي. وإعتماد برامج العدالة والإنصاف الإجتماعي. وتفعيل المقاربة التشاركية و الحكامة الجيدة، وإحترام التنوع اللغوي والثقافي والحضاري لدى جميع الفاعلين وتمتعهم بجميع حقوقهم الاقتصادية والسياسية والإجتماعية. وإعتبار مشروع الحكم الذاتي بالمناطق الصحراوية مدخلا ومنطلقا لنظام فيدرالي ديمقراطي حديث يعتمد مبدأ تقسيم الثروة والسلطة والقيم في ظل الوحدة الترابية.

إماتيات الصحراء. وحوافز مادية ومعنوية أخرى زادت في إقتصاد الربيع. الشيء الذي ساهم في تزايد مد أصواتها. وأغلب هؤلاء الشباب من أبناء الشعب ضحايا التهميش والإقصاء دافعهم الوحيد هو الفقر والحاجة والإحساس بعقدة النقص، جلمهم من أبناء حملة السلاح المرابطين في الحدود، وفي المقابل تهميش الفئات العريضة من الوحدويين الصحراويين الذين يشكل الأمازيغ السواد الأعظم منهم، هؤلاء الذين تم تغييب صوتهم بسن سياسة إقصائية ضد لغتهم وثقافتهم خاصة في المشهد الإعلامي العربوحساني الممنهج في محطة العيون الجهوية التي تقصي بالمرّة الأمازيغ من حقوقهم في الإعلام بجميع برامجها التلفزيونية، دون أيما احترام لوجودهم الإنساني والثقافي والحضاري. وإقصائهم من حقوقهم الاقتصادية والإجتماعية والثقافية بسبب إلتماهم اللغوي أو القبلي وبسبب معرفة موقفهم الثابت من مغربية الصحراء الذي لا تشوبه شائبة، بدون أية مساومة، لكن كانت النتيجة حرمانهم وإقصاءهم من جميع الحقوق والمكتسبات المعروفة بإماتيات الصحراء، من بطائق الإنعاش الوطني، الرخص، إماتيات أبناء المقاومة وجيش التحرير، مباريات الوظيفة العمومية، اديئات السفر، الحي الجامعي، أشبال الحسن الثاني، السكن، البقع الأرضية، المخيمات... الخ. كما تم إقصاء النخب الأمازيغية الصحراوية الوحدوية من التمثيليات السياسية ومراكز اتخاذ القرارات، كالمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية وقبله مجلس شيوخ القبائل. وبعض المناصب السامية والمجالس البلدية والتمثيلية القطاعية والمهنية. كما يعاني الفاعلون المدنيون والسياسيون الأمازيغ بالصحراء من ولايات إقصاء وتهميش والسلطات وهيمنة وتمييز النخب العربوحسانية، بممارسة جميع أنواع التضييق على الأنشطة الجموعية وحتى حرمان الجمعيات وفروع

الإمبراطورية الأمازيغية ( المرابطين ) إنطلقت من أعماق الصحراء. وتتكون التركيبة السكانية للصحراء المغربية من الأمازيغ، السكان الأصليون والزوج الأفارقة والعرب الوافدين من شبه الجزيرة العربية لاحقا بعد الفتوحات الإسلامية. هذا التنوع أطفى طابعا خاصا على سكان هذه الربوع من البلاد، إذ تتميز بالتعايش والإنصهار والتلاقح بين المكونات الإثنية والقبلية واللغوية، التي تجمعها في نهاية المطاف كلمة صنهاجة «ازناكن». والتي استطاعت تدبير التنوع والإختلاف وذلك بانضمامها إلى تكتلات تمثيلية فيدرالية ديموقراطية كفيدرالية «تكنا» التي حرصت على تنظيم الشؤون الاقتصادية والسياسية والسوسيوثقافية لجميع القبائل المنضوية تحت لوائها في إطار دساتير وقوانين عرفية «ازرفان» أو «تلواح» وتفعيلها عبر مؤسسة «إنفلاس» أو «إدقان» هذه الأخيرة تصاغ ويتفق عليها بطريقة ديموقراطية، بعيدا عن أي سياسة مركزية. وبعد نهاية الإستعمارين الفرنسي والإسباني و بزوغ دولة الإستقلال وبعد سنوات من الإحتقان السياسي طمح في الأفق ملف قضية الصحراء المفتعل، وقد تم التعامل مع هذا الملف من طرف الإدارة المغربية بنوع من الغموض والضبائية وتهميش وإقصاء لأبناء هذه الأقاليم من المشاركة في تدبير واتخاذ القرارات، من قبل السلطات المحلية، كما تميز بإعتماد مقاربة أمنية قوية أفرزت نخب ولوبيات إنتهازية ووصولية أحكمت قبضتها على المشهد السياسي والإقتصادي، تساويم بوطنية مزدوجة، تارة باسم الوحدة وأخرى باسم الإنفصال. والتي لها أيادي طويلة وإن كانت في بعض الأحيان خفية في تحريك العديد من التظاهرات المطالبة بالإنفصال، حتى أضحت أغلب مدن الجنوب المغربي مستتبنا ومرتعا لما يسمى بإنفصالي الداخل، هذه الأخيرة هي الأكثر إستفادة من

لا أحد ينكر أن الصحراء الكبرى لشمال أفريقيا جزء لا يتجزأ من بلاد تامازغا الموطن الأصلي للأمازيغ. بإتفاق جميع العلوم الجغرافية، التاريخ، الأنثروبولوجيا، الأركيولوجيا، الطوبونوميا وغيرها من العلوم الحديثة رغم كل المحاولات لتعريب المحيط، الإنسان، الحجر والحيوان والتي تمتد من واحة سيناء إلى جزر الكناري مرورا بجميع بلدان الساحل والصحراء، حيث ماتزال تحتفظ بأسمائها الأمازيغية ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر تسميات بعض الأماكن بالصحراء ومرادفاتها بالأمازيغية: أسا: المنخفض من الأرض، أكلميم: بحيرة او مجمع الماء، أخفنين: رأس الحافة، تيندوف: دات الحراسة، مورطانيا: أمور إعتان: الوطن الشاسع: تيزمي الملثوي من الشيء، تامايا: شجرة الطرفة، إغيلاس: الفهد، الدشيرة: تدرشت الدوار الصغير. كما تحتفظ العديد من القبائل الصحراوية بأسمائها الأمازيغية، كلقبائل التي تبتدئ بنسب «أيت» أو «إدا» ك أيت أوسا، أيت موسى أو علي، أيت زكري، أيت بوهو، إد بوعشرة، إدبراهيم. نجد أغلب العائلات تحتفظ بالأسماء الأمازيغية الأصلية: ك بيغراسن بووركان، بوطنمين، أولاد تدرارين، تركز ازوافض، إنفائيس، أيت ايدر، أمير، بوكزام، بودي ... الخ كما تزرع اللهجة الحسانية بجهاز مفاهيمي غني بالمصطلحات والتعابير اللغوية الأمازيغية، نورد منها بعض الأمثلة: أسوتل، أسراك، أركاج، المصرية، اليوش، التوية، المزلو، تركيا، أكينان، سوكت، ازوان، اريفي، تيدينيت، لهرموش الخ.

وبهذا تكون صحراء شمال أفريقيا، بصفة عامة، والصحراء المغربية بصفة خاصة، أمازيغية أرضا وهويتا وحضارة، بحيث نجد جميع العادات والتقاليد والأشكال الإحتفالية وحتى اللباس في الصحراء المغربية هي نفسها لدى الطوارق الأمازيغ بصحراء مالي والنيجير، مع العلم أن

## LE FAIT AMAZIGH AU MAROC (2 ÈME PARTIE)

Par Audrey Roberge

Combien de personnes pouvons-nous compter qui soient au courant de la situation du peuple Amazigh? Combien de gens savent qu'ils ont habité Tamazgha bien avant que les Arabes n'y mettent les pieds? Pourtant, certaines statistiques les évaluent à environ 30 millions d'individus en incluant les habitants du Sahel. Soit près du dixième des d'autochtones dénombrés par l'Organisation des Nations Unies (ONU). Ceux-ci sont particulièrement nombreux au Maroc. En effet on y compte plus de 13 millions de personnes d'origine amazigh. Cela représente environ 60% de la population marocaine. Comment expliquer alors que le Maroc d'aujourd'hui soit un Royaume arabe dans lequel l'homme amazigh ne peut que difficilement accéder au pouvoir? Comment justifier que ce Royaume ne reconnaisse pas encore le peuple amazigh? Comment interpréter le fait que la majorité des citoyens marocains arabes ignore cette situation ou nie qu'elle est source d'oppression pour une énorme partie de la population? Ce questionnement est sensiblement le même dans toutes les régions du monde, car nul pays, presque sans exception, n'est exempt d'une présence autochtone. Par ailleurs, ce qui fait la complexité du cas des Amazighs au Maroc, contrairement à certains peuples autochtones d'Amérique par exemple, est qu'on tarde à leur reconnaître leur caractère d'autochtonité. Heureusement, les groupes de recherche de l'ONU se sont penchés sur la question à savoir qu'est-ce qu'un autochtone et, à défaut d'élaborer une définition restrictive du terme qui, selon plusieurs représentants autochtones, ne conviendrait pas à la réalité, ils se sont mis d'accord pour en élargir la portée.

Dans les prochaines pages, j'utiliserai ce schéma pour défendre le caractère autochtone de la société amazighe. Pour ce faire, je me baserai sur les quatre critères qui ressortent de l'analyse de M.Cobo, soit le critère de la continuité historique, celui de la différence culturelle, celui du principe de non-dominance et finalement celui de l'auto-identification. Je tenterai ainsi de démontrer le caractère d'autochtonité indéniable au peuple Amazigh et je terminerai par une critique générale de la situation actuelle concernant la lutte amazighe.

## \* Le critère de la différence culturelle

Afin de répondre à ce deuxième critère, il suffira de démontrer en quoi le peuple amazigh constitue une identité différente de celle véhiculée par la classe des

arabophones qui, comme nous le verrons dans la prochaine section, domine actuellement le territoire marocain. Cet exercice peut sembler difficile à faire, car comme nous venons de le voir, le peuple amazigh cohabite maintenant avec le peuple arabe depuis le VII<sup>e</sup> siècle, à l'époque de la première invasion islamique, donc depuis plus de mille quatre cents ans! Cependant, bien que la plupart des Amazighs se soient effectivement convertis à l'Islam, cela n'empêche pas qu'ils aient conservé des bribes importantes de leur culture originelle dont ils se réclament encore aujourd'hui.

Ainsi, pour aborder le sujet de la différence culturelle, il est nécessaire de faire ressortir les concepts clés qui définissent cette culture. Tout d'abord, il faut reconnaître le rôle que joue la langue maternelle au sein de chaque culture. En effet, la construction des différents langages, en plus d'ouvrir la porte aux différentes perceptions du monde, permet un véhicule indispensable aux différents systèmes de valeur et d'expressions culturelles. Chez les Amazighs, il existe plusieurs groupes linguistiques tout à fait différents de la langue arabe (1). Au Maroc seulement, on en compte trois, soit le Cleuh, le Tarifyt et le Tamazight. Selon le travail méticuleux de Salem Chaker, professeur de langue amazighe à l'Inalco et Directeur du Centre de Recherche berbère, qui s'efforça d'analyser plusieurs sources statistiques, l'ensemble de ces trois groupes linguistiques totalise 40% de la population marocaine se réclamant amazighophone (2) plutôt qu'arabophone. Cela dit, ce pourcentage tend à diminuer pour plusieurs raisons : tout d'abord à cause d'une politique d'arabisation forcée en vigueur sur le territoire du Maroc, puis en raison des choix personnelles de chacun, influencé entre autre par la situation de marginalisation gênante des parlers amazighs, mais surtout par leur foi religieuse (3). Ainsi, de plus en plus d'amazighophones choisissent l'arabe à leur langue maternelle, causant ainsi la perte d'un héritage culturelle inestimable. De plus, chacune des langues amazighs sont actuellement gravement menacées car elles ont intégré à leur vocabulaire un nombre important de mots arabes, qui représente jusqu'à 35% du parlé dans certains cas (4). Bien que cette réalité semble décourageante, elle nourrit les nationalistes amazighs qui sont à la base des luttes de libération de ce peuple, tel que nous les verrons plus bas.

D'autre part, se rattachant de près à la langue et n'exis-

tant qu'à travers celle-ci, il est important de parler des modes de diffusion de cette culture pour bien décrire le critère de la différence culturelle. J'entends par mode de diffusion les différentes pratiques traditionnelles telles que la danse, la musique, les contes et les arts, qui font partie du quotidien du peuple amazigh. De nos jours, ces pratiques représentent, surtout pour les femmes qui ont généralement un accès moins facile à l'éducation institutionnalisée, la meilleure technique de diffusion des savoirs ancestraux qui peuvent ainsi être transmis de génération en génération. La musique et les chants sont aussi une marque de distinction dans lors des cérémonies. En effet, surtout dans les secteurs ruraux, la musique amazighe ne s'est jamais vraiment confondue à la musique arabe (5). Chez les Amazighs, le chant traditionnel émane de l'inspiration du moment. Plus qu'un divertissement, il permet l'expression, de façon artistique, de ce que chacun veut bien partager avec la communauté. Dans d'autres circonstances, le chant servira à louer les saints, relevant parfois d'une culture animiste (6), ou à exprimer sa classe sociale. Bref, les pratiques culturelles des Amazighs renferment tout un mode de vie complexe qui n'a que peu de place au sein du gouvernement marocain. En effet, chez les Amazighs, comme chez plusieurs peuples autochtones d'ailleurs, ces pratiques ont été marginalisées par le système dominant qui tentera parfois de dénigrer le code vestimentaire traditionnel, parfois d'empêcher les célébrations culturelles. Malgré tout, nous verrons dans les prochaines sections que le désir de faire reconnaître cette culture, qui est si cher à cette société, est à la base de plusieurs luttes amazighes.

## \* Notes :

(1) Said HANOUIZ. L'ORIGINE DU PEUPLE BERBERE ET DE SA LANGUE, en ligne, [http://www.amazighworld.org/history/ancienthistory/origine\\_peuple\\_berbere/origine\\_peuple\\_berbere\\_sa\\_langue.php](http://www.amazighworld.org/history/ancienthistory/origine_peuple_berbere/origine_peuple_berbere_sa_langue.php) page consultée le 16 décembre 2009

(2) Salem Chaker, Langue et littérature berbères, Le Monde de Clio, en ligne, [http://www.clio.fr/bibliotheque/langue\\_et\\_litterature\\_berberes.asp](http://www.clio.fr/bibliotheque/langue_et_litterature_berberes.asp), page consultée le 16 décembre 2009.

(3) Isham Agnaw. Amazigh de Tiznit (Sud du Maroc)

(4) Gabriel Camps, Laboratoire d'anthropologie et de préhistoire des pays de la Méditerranée occidentale, en ligne : <http://www.mondeberbere.com/histoire/camps/origines.htm> page consultée le 17 décembre 2009.

(5) Servier, Jean. Que sais-je? Les Berbères. Coll. « Encyclopédique ». Montpellier : Presses Universitaires de France, 2003, p.115

(6) Ibid.

tan – (a3udou billah min qolt ana) ou remplacé par une autre plus modeste à savoir : « serviteur de son Dieu » ( abdou rabbih). Et il n'est pas étonnant de constater à quel point il est difficile pour nos apprenants de parler à la première personne pour s'exprimer sur leur vécu ou dire leur point de vue.

Aussi, apprend-t-on à ne pas se poser de questions sur le sens, ni sur la logique ou le bien fondé des actes et idées préconisées. On se contente d'obéir, de suivre et d'emboîter le pas. Ainsi l'évolution des idées et des mentalités est freinée et les archaïsmes cristallisés. Quelqu'un avait dit que celui qui emboîte le pas ne pourra pas dépasser celui qui le précède et ne laissera jamais de traces. Ainsi se développe un long processus de désertification de la pensée qui rabaisse les débats au niveau de l'indigence. On réfléchit par procuration.

Le conformisme et la fusion constituent les règles principales d'intégration ou plus précisément de désintégration. « Quand on vit quarante jours au sein d'une communauté, on devient l'un de ses membres » est un autre adage qui plaide pour le conformisme.

Par conséquent, cette culture ne peut

que produire des personnalités faibles, des esprits étroits, stériles, sans imagination, sans une seule idée à elles. Elles se contentent de restituer et de reproduire. Elles sont réduites à copier autrui chacune dans son domaine. Les plus intellectuelles se font l'écho de personnes renommées sans que les idées soient bien assimilées et que cela ait une quelconque influence sur leur manière d'être ou de penser. Si Bacon disait : « Savoir c'est pouvoir », il n'en demeure pas moins vrai que « l'essentiel dans le savoir, c'est la pensée qui le précède. Tant qu'on n'accordera pas une priorité, dans le tiers monde, à la pensée elle-même, on ne fera que perpétuer scientifiquement le sous-développement. Le savoir est un moyen, mais la pensée est une fin. » ( Mahdi El Mandjra : valeur des valeurs ).

N'ayant que le savoir, nos intellectuels sont incapables de traduire leur culture en actes. Ils vivent par conséquent une schizophrénie chez qui des contradictions incroyables cohabitent. Leurs actes et paroles sont dénués de cohérence. Les responsables se gargarisent d'un jargon moderne et démocratique qui se trouve aux antipodes de leurs

pratiques. Le système éducatif en est une illustration parfaite. On importe des modèles pédagogiques qu'on vide de leur substance, de leur essence pour n'en conserver que l'apparence ou tout seulement la dénomination. Depuis des décennies, il croule sous des réformes mal assimilées, mal préparées, non suivies. L'essentiel pour ces amateurs de réformes importées d'ailleurs, n'est pas de remédier à une situation propre et bien diagnostiquée, mais de faire comme, d'imiter, d'emboîter le pas. En effet, les principes fondamentaux des démarches et réformes empruntées sont allègrement violées, ignorées dès qu'il y a passage à l'acte. Car on a tendance à articuler les techniques et les principes modernes sur les représentations archaïques donnant naissance à une caricature grotesque.

- Outre cela, l'échec des réformes peut s'expliquer aussi par l'attitude d'un grand nombre de responsables renforcée par l'absence de redevabilité (ils n'ont de comptes à rendre à personne). En effet, les mentalités sclérosées de ces responsables qui ne se remettent jamais en question, constituent un handicap majeur et un frein au perfectionnement.

C'est le doute et l'humilité qui permettent de faire avancer les choses. Trop sûrs d'eux, ils n'hésitent pas à imputer leurs échecs à l'incompétence des autres et aux défaillances matérielles. Même quand la bonne volonté est là, le discernement et la créativité font cruellement défaut : l'imitation, l'assujettissement aux règles figent l'expérience, la dépravent et la tuent. C'est spontanément d'inspiration que doivent se vivre les changements.

Reflète de la société et facteur de changement et d'évolution, le système éducatif a besoin d'être repensé en fonction des droits humains et des principes fondamentaux de la liberté, de l'autonomie, de l'équité. Les nations qui ont pu relever les défis, ont réussi grâce à un système éducatif performant de qualité dont elles sont fières car il n'est pas un moyen de reproduction, mais un moyen de promotion et de créativité. Si la diversité est une richesse, le débat est un outil nécessaire pour la cultiver, la fructifier et la pacifier.

(1) Emanuel Kant, Vers la paix perpétuelle. Que signifie s'orienter dans la pensée? Qu'est-ce que les lumières? Flammarion, 1991.



Aïcha Aït Berri

## LE DÉBAT : UNE ÉDUCATION À LA CITOYENNETÉ ET GAGE DE LA DIVERSITÉ

Si dans une société démocratique la liberté d'expression est garantie, le débat constitue l'outil privilégié pour l'exercer. Cette forme d'échange, de confrontation d'idées est indispensable à l'évolution des représentations sociales, au rapprochement des cultures et des positions. Et c'est à travers le débat que se construit la vérité car personne ne peut prétendre avoir un niveau de science et d'inaffabilité qui lui confère le droit de dire la vérité. C'est pourquoi toute réforme, toute initiative doit faire l'objet d'un débat non seulement au sein du parlement mais au niveau national avant d'être adoptée. La pratique démocratique veut que les points de vue soient individuels et que les décisions soient collectives. Si la liberté d'expression est un droit inaliénable, il n'en demeure pas moins vrai que se forger une idée personnelle et être en mesure de la partager avec les autres n'est pas chose aisée. Cela est tributaire de conditions sociales favorables, d'une éducation à la liberté d'expression, aux valeurs de l'altérité de la tolérance. Par ailleurs, convaincre suppose un cumul cognitif : une bonne connaissance de la langue de communication, un savoir suffisant sur le sujet, un esprit de discernement qui permet le choix de la stratégie et des arguments pertinents susceptibles d'influencer le public visé. En revanche, l'interlocuteur doit être suffisamment armé pour ne pas se laisser endoctriner, manipuler. Pour cela, il doit apprendre à réfléchir par soi-même, à développer son sens critique qui fait passer tout par le crible de la raison pour distinguer les preuves qui sont valides de celles qui ne le sont pas.

Mais pour qu'il y ait un vrai débat, il faudrait que chaque personne puisse penser par elle-même, avoir un point de vue qui émane de ses convictions personnelles. Car un débat tire sa justification de la diversité des points de vue. Pour cela, la pensée ne devrait pas être freinée ou déformée par des intérêts personnels ou des contraintes économiques, politiques, religieuses, culturelles. Rien ne devrait aliéner la pensée. Les à priori sont aussi des parasites qui troublent le regard et braise la vérité. Pour faire preuve de liberté d'expression, l'individu doit être affranchi de la peur inhibante et castratrice,

des préjugés qui troublent et faussent le regard. Il doit être capable de voir par soi-même, de réfléchir, d'apprécier, de prendre du recul par rapport aux faits. Il doit faire preuve de courage, d'audace pour donner libre cours à sa réflexion, explorer les interdits, briser les tabous et s'aventurer dans les lieux inexplorés. Certes quand on réfléchit par soi-même, on court le risque de déranger, de ne pas plaire aux autres, d'aller contre le courant. La conséquence est qu'on peut être épinglé, marginalisé, ou tout simplement comme Socrate banni de la société. C'est le lot à payer quand on n'accepte pas de s'effacer devant le groupe et de se désintégrer dans la communauté.

Jouer du droit de la liberté d'expression est important. Mais quand l'éducation nécessaire fait défaut, on peut se trouver dans l'incapacité d'en tirer profit quand on n'en fait pas un mauvais usage.

Dans les sociétés démocratiques où la liberté d'expression est sacrée, on apprend très tôt aux individus à bénéficier de ce droit et en faire un usage courant. Pour cela, on leur donne les outils et l'éducation nécessaires pour exister à part entière et manifester leur identité et leur originalité. Comme a dit Descartes: « je pense, donc j'existe ». Penser par soi-même n'est pas une activité passive mais active qui permet à l'esprit de faire appel à ses facultés pour délibérer sur une question donnée. Kant(1) souligne que « Penser n'est pas une activité théorique mais pratique, c'est un exercice de la liberté ». Il ajoute que « penser par soi-même m'émancipe de l'hétéronomie (des croyances historiques, des préjugés, des guides en tout genre) et permet à la pensée de se conquérir en propre. La pensée libre, la pensée libérée, la pensée « libre penseuse » est la pensée autonome, celle qui ne s'autorise que de son tribunal, du tribunal de son entendement propre, celle qui se donne à elle-même ses propres lois et ne reconnaît comme légitimes que les lois (naturelles et morales) que donne sa raison ».

Outre cela, la personne sera confrontée à des avis, attitudes et comportements différents des siens. La communication avec l'autre, se fait à travers le dialogue et le débat qui se basent sur un certain nombre de principes dont le principal est le respect de l'autre dans sa différence.

C'est dès le jeune âge que les enfants devraient apprendre à dialoguer : à se forger une idée

propre, à écouter, à relativiser, à nuancer, à concéder et à respecter les différences. Eduquer à la citoyenneté par le débat ne consiste pas à susciter des faces à face inspirés du spectacle télévisé où chacun campe sur ses idées et où les jugements de valeurs se substituent aux preuves. Il s'agit de leur apprendre le débat scientifique qui se donne une méthode et porte sur le réel. C'est le but des ateliers de philosophie à l'école primaire qui sont organisés en France pour l'initiation au débat, l'éducation aux valeurs, et le développement du sens critique. Très jeunes, les enfants apprennent à exprimer leurs goûts et leurs idées. Aussi bien à l'école qu'à la maison, on devrait cultiver et respecter les différences.

Par ailleurs, chaque projet, chaque problème qui surgit dans la société devrait faire l'objet de débats où les points de vue seraient exposés, analysés, appréciés. C'est à la lumière de ces confrontations de points de vue que seront prises les mesures adéquates. Ainsi apprend-on à respecter les différences, à vaincre les passions et à jauger à l'aune de la raison et des principes fondamentaux de l'humanité.

### Qu'en est-il dans notre société?

Dans notre société, on déplore l'absence du débat. Car les conditions nécessaires à cet échange font cruellement défaut. Les entraves sont diverses: - La première consiste en la conformité des points de vue. En général, le citoyen, fut-il intellectuel, se contente de faire l'écho de cette poignée de personnes qui président à sa destinée. Les médias, comme les partis politiques se contentent de relater, de justifier, d'appuyer la position officielle. Pour chaque initiative officielle, on se fait le devoir de la saluer : l'initiative est toujours bonne et le moment propice même quand ce sont les prix du pétrole et des denrées alimentaires qui ont rejoint l'ascenseur du chômage. Les réactions des politiques et des médias suite à l'affaire Aminatou Haidar et à l'expulsion des évangélistes de Ain Leuh et d'Amez Miz illustrent bien cette vérité. A une ou deux exceptions près, tous les médias s'alignent sur la position officielle. Le journaliste est devenu un outil précieux de propagande en faveur du pouvoir existant. En revanche toute voix qui s'élève pour défendre les libertés individuelles est vite taxée d'hérésie ou d'atteinte à la morale. Ces voix discordantes sont vite repérées et écartées. Toutefois, il

conviendrait de souligner que dans certains cas, c'est l'insulte grossière qui se substitue à la critique constructive et ce, au nom de la liberté d'expression. - L'argument d'autorité : en général les marocains sont très réceptifs à toute sorte d'argument d'autorité. En effet, le point de vue d'un étranger sur le Maroc ou les marocains, notamment quand il est positif, est sacré... L'idée d'une autorité religieuse n'est pas non plus discutable. L'individu est sommé de suivre scrupuleusement la voie tracée, sans se poser trop de questions. Le doute qui est la preuve du caractère illimité de notre volonté et de l'existence de notre liberté n'est pas toléré et encore loin d'être cultivé.

Par ailleurs, tout ce que diffusent les médias (télévision, journaux, radio...) est accueilli sans réserve comme une vérité qui n'a pas besoin d'être vérifiée. Certes, on ne peut pas se passer de l'argument d'autorité. S'il est légitime d'y faire référence pour appuyer son opinion, en revanche, il ne peut pas se substituer à un argument valide ou constituer un veto contre le libre arbitre.

- Le conformisme est une valeur majeure de notre société. Bien que la liberté d'expression soit préconisée, elle se trouve muselée ou compromise par les mentalités archaïques et l'intolérance des conservateurs et des extrémistes politiques et religieux. La personne ne peut pas se distinguer de la communauté où elle est tout le temps ligotée et censurée. Le moindre écart est réprimé comme l'avait déjà souligné Voltaire au 18<sup>e</sup> siècle : « ceux qui marchent dans le chemin battu jettent toujours des pierres à ceux qui enseignent un chemin nouveau. »

Ces dernières années, la situation s'est empirée : on assiste au Maroc à une inquiétante prolifération des menaces et agressions verbales ou physiques à l'encontre des groupes ou individus dont les goûts, les croyances, les opinions ou les choix de vie personnels sont jugés offensants pour les sentiments des musulmans et menaçants pour les valeurs traditionnelles. Au nom de la morale, de la religion, de l'unité du pays les dits déviants sont stigmatisés et voués aux gémonies. Ces campagnes de rejet, de stigmatisation constituent un réel terrorisme intellectuel, une incitation à la haine et une atteinte grave aux principes fondamentaux de libertés individuelles et de la liberté d'expression.

Le comble est que même les fraudes, le manquement au devoir se trouvent justifiés à par-

tir du moment où ils sont généralisés. Lorsqu'on reproche à une personne sa conduite irresponsable, sa violation d'une loi, elle répond sans vergogne qu'elle n'est pas la seule à se comporter ainsi. Des pratiques illicites telles que la corruption, la triche, la prostitution ne font plus rougir dès lors qu'elles sont monnaie courante. Le laxisme généralisé et constaté à tous les niveaux fait que ceux qui n'y adhèrent pas sont considérés soit comme des utopiques, soit comme des naïfs qui n'arrivent pas à comprendre les règles de jeu de la société, ou encore comme des ambitieux, opportunistes qui veulent se faire remarquer par leur excès de zèle.

Un autre phénomène mérite d'être analysé : pour la communauté marocaine, quand un malheur se généralise, il ne s'amplifie pas et n'effraye pas ; au contraire il faiblit et devient facile à supporter. L'injustice est acceptée quand elle est générale et généralisée.

Curieusement, on est plus compréhensif, plus tolérant quand on n'est pas la seule victime. Car ce qui est inadmissible, c'est de ne pas suivre les autres, de ne pas être traité comme les autres ; c'est à dire de faire l'exception. En voici quelques proverbes qui illustrent cette idée « quand le malheur se généralise, il devient supportable » (al mousibato ida ammat hanat) et « mets ta tête au milieu de celles des autres et appelle celui qui décapite » (dir rask f wast riyous ou aayt a : qettaa riyous). Ils traduisent bien cette attitude conformiste, démissionnaire, globale qui est inculquée à la population. Cette culture qui puise sa logique dans la banalisation et l'atténuation de la gravité des faits par leur généralisation est néfaste parce qu'elle contribue à tuer les initiatives personnelles, génère l'apathie, la démission et l'immobilisme. A partir du moment qu'on n'est pas le seul à être victime d'une injustice, on n'a pas le droit de protester. C'est ainsi que chacun de nous laisse aux autres, le soin de redresser la situation.

L'espace de la liberté est très réduit dans ce système conservateur où le conformisme qui est de mise<sup>2</sup> vise à reproduire de façon permanente un modèle d'individu.

Ainsi, dans notre culture, le « je » n'a pas le droit de cité. Même au niveau du discours, l'emploi du « je » est encore vécu comme une offense à l'auditoire. C'est pourquoi les règles de la bienséance veulent qu'il soit suivi d'une formule d'excuse- celle qui conjure Sa-





ᐃᐅᐅᐅ ᐅᐅᐅᐅᐅ ᐅᐅᐅ ᐅᐅᐅ ᐅ 250 000 ᐅ ᐅᐅᐅᐅᐅ

ᐅ ᐅᐅᐅᐅᐅᐅ, ᐅᐅᐅᐅᐅ, ᐅᐅᐅᐅᐅᐅᐅ ᐅ ᐅᐅᐅᐅᐅ



willy&willy



www.liliskane.com  
N° ECO: 080 100 82 82



Premier prix du Conseil des Ministres Arabes de l'Habitat, le Caire 2003



## L'ONG SUISSE ALPAtlas S'EST ENGAGÉE À OFFRIR DES COURS MATERNELLES DANS 50 VILLAGES DE LA PROVINCE DE KHÉNIFRA

Sauver plus de 2000 enfants d'un destin écrit d'avances avec l'encre de la pauvreté et de l'ignorance, un rêve pour autant de familles défavorisées du monde rural, que l'association AlpAtlas, présidé par le journaliste Jean-François Buisson s'est engagé à réaliser dans la province de Khénifra. « Nous avons pour objectif à moyen terme d'étendre la préscolarisation à l'ensemble de la Province. Notre stratégie a donné des résultats qui sont allés au-delà de nos prévisions les plus optimistes. Non seulement nos partenaires d'Al Anaq ont réussi à ouvrir et pérenniser 50 établissements, soit 50 classes d'une trentaine d'enfants, mais d'autres associations se sont inspirées de notre modèle pour ouvrir des établissements dans d'autres régions du Maroc. » nous a confié le président de l'Ong suisse en visite aux locaux de la rédaction de « Le Monde Amazigh ».

### D'excellentes relations avec l'Etat

Depuis le début de leur projet, l'Etat, représenté par le délégué provincial du Ministère de l'Education, a été impliqué dans le processus. La formation des éducatrices, par exemple, s'est faite en étroite relation avec les autorités. Dès 2008 une convention signée avec elles



a permis la mise à disposition de salles au sein d'établissements scolaires. Ainsi des dizaines de classes ont été équipées et ouvertes aux enfants de 3 à 6 ans

### Visite de l'ambassadeur de Suisse

Ce projet qu'ils ont baptisé "mille enfants" est désormais en voie de conclusion. En septembre 2009, il a été bouclé. C'est à la Direction suisse du développement et de la coopération qu'ils trou-

vé la plus grande partie du financement de ce formidable succès. Le nouvel ambassadeur suisse à Rabat, Mr. Bertrand Louis, a fait le déplacement avec le délégué de la DDC pour constater sur le terrain l'importance des réalisations. Il a été frappé par le nombre d'enfants concernés, par leur joie et leur dynamisme comme par le professionnalisme des éducatrices. Il s'est par ailleurs mon-

tré très enthousiaste à l'idée d'une généralisation de l'éducation préscolaire à l'échelle provinciale, qu'il encourage l'association AlpAtlas à promouvoir. Mais 7 écoles ont vu le jour grâce à d'autres financements, notamment ceux de la Fondation Lumilo de Saint-Prex, du Cercle diplomatique de Rabat, de la commune de Bellevue ainsi que de tous leurs amis qui en Suisse, leurs ont fait confiance en leurs envoyant des dons réguliers.

### S'occuper du monde rural

Afin de freiner l'exode dans les bidonvilles des grandes cités, mais aussi pour réduire l'exploitation des enfants comme la récupération idéologique des jeunes, il faut des écoles dans le monde rural. AlpAtlas s'y engage avec un projet de plus de cinquante établissements dans plusieurs villages. Scolarisation des enfants de 3 à 6 ans, suivi scolaire des adolescents, alphabétisation des mamans... plus de 2000 familles sont concernées.

A côté de l'éducation maternelle, AlpAtlas s'est engagé aussi à la formation des jeunes volontaires contre les catastrophes naturelles, à doter des hôpitaux locaux de matériels médicaux...

## 6ème Edition du Festival de la Culture Amazighe à Fès, 1-4 juillet 2010

La Fondation Esprit de Fès, l'Association Fès-Saiss et le Centre Sud-Nord organisent, en partenariat avec l'Institut Royal de la Culture Amazighe et la Fondation BMCE la 6ème Edition du Festival de la Culture Amazighe.

Ce festival s'inscrit dans le cadre des Hautes Directives Royales relatives à la promotion de la culture amazighe et de la culture populaire. Le point fort de cette initiative est l'accent mis sur la signification historique, sociale et anthropologique de l'interculturalité et sur le rôle de la migration dans la consolidation des échanges culturels. Il s'agit d'établir une approche cohérente, permettant de consolider le dialogue interculturel, la cohésion sociale et la culture démocratique.

Ce festival comprend deux volets:

-un volet consacré au congrès international sur « Migration et Hybridité : Le Paradigme Maghreb Europe ».

-et un autre consacré à la chanson et à la poésie amazighe et populaire.

Ce sixième festival sera une période privilégiée qui peut nous éclairer sur l'impact positif que la migration en général et le dialogue interculturel en particulier peuvent avoir sur la paix, la démocratie, le développement du-

table et la sauvegarde du patrimoine.

Le festival comprendra de grandes manifestations de la chanson amazighe à travers ses aèdes, poètes et artistes chanteurs venus des différentes régions du Royaume pour rendre hommage à un patrimoine littéraire et artistique universaliste. Ammouri M'barek, Amina Tabaamrant, Abdellah Daoudi, le groupe Tifraz du Rif, le groupe Algérien Tagrawla, le groupe italien Chafarde et bien d'autres artistes.

Pendant le festival, un vibrant hommage sera rendu à Monsieur ElHoussain ElMoujahid, Secrétaire Général de l'IRCAM et à un certain nombre de poètes et artistes pour leurs apports considérables à la culture amazighe.

Le congrès se veut une opportunité pour les experts, les chercheurs et les acteurs de la société civile de débattre des questions relatives à la migration et aux échanges culturels et leur rôle dans le développement et le dialogue euro-maghrébin. Le Maghreb, en particulier le Maroc, qui a une tradition ancestrale de la diversité (culturelle, linguistique, ethnique et religieuse) et qui a toujours été un carrefour de civilisations privilégié, peut apporter une contribution fondamentale au rapprochement des peuples.

## L'Espace Associatif organise sa 2ème Université Thématique Le 03 juillet à Espace Miramar à Al-Hoceima sous le thème:

«Les Droits Culturels et le Développement Démocratique: Quelle Contribution des Organisations de la Société Civile »

Au cours des deux dernières décennies, le mouvement associatif amazigh a connu un essor considérable. Outre le nombre important d'associations travaillant dans le développement local, le mouvement compte actuellement plusieurs dizaines d'associations œuvrant pour la promotion socioculturelle et politique de la langue et de la culture amazighes.

L'action associative amazighe est aujourd'hui au cœur de la promotion du mouvement de développement démocratique de la société marocaine dans le sens où elle prône les valeurs des Droits Humains et du pluralisme, rejettent les visions fanatiques ou racistes, revendiquent le respect de la diversité culturelle, et militent pour un développement équilibré des différentes régions du pays.

Dans cette optique, l'Espace Associatif a, depuis sa création, travaillé et mobilisé ses membres autour de la question amazighe. Tous les secteurs et les sensibilités confondues, partagent la responsabilité d'œuvrer sur cette question en collaboration avec les sensibilités civiles amazighes, qui ne sont plus aujourd'hui les acteurs exclusifs travaillant sur ce dossier.

C'est ainsi que lors de cette rencontre, -à laquelle ont pris part Mrs. Abdellah Hitous, Abu Ali Belmazian, Marzouk El Ouariachi, Ahmed El Hayj, Abdesslam Khalafi, Mohamed Ziani, Rachid Raha et Abdelhay Azerkan,- il s'agira de mettre l'accent sur le rapport entre les aspirations amazighes et le développement démocratique. Le réseautage amazigh sera également à l'ordre du jour, aussi bien que quelques expériences associatives amazighes en matière de promotion des Droits Economiques et Sociaux. Pour conclure, un axe sur la gestion du dossier amazigh par l'Etat, et les différentes institutions y afférentes sera également présenté, pour enrichir le débat et tirer les conclusions qui s'imposent.

Lancement de Nouvelles Langues de Publication du Site Web de l'Espace Associatif :

1. Interface en langue Arabe du site de l'Espace Associatif que vous pourriez visiter en cliquant sur [www.espace-associatif.ma/index.php?lang=ar](http://www.espace-associatif.ma/index.php?lang=ar)
2. Interface en langue Amazighe du site de l'Espace Associatif que vous pourriez visiter en cliquant sur [www.espace-associatif.ma/index.php?lang=tm](http://www.espace-associatif.ma/index.php?lang=tm)
3. Publication du Mémoire sur la Régionalisation téléchargeable depuis le lien suivant :

[www.espace-associatif.ma/Memorandum-des-Associations-sur-la?lang=fr](http://www.espace-associatif.ma/Memorandum-des-Associations-sur-la?lang=fr)

## Premier congrès international des jeunes amazighes

Le comité préparatoire du premier congrès international des jeunes amazighes est heureux d'annoncer à l'opinion public amazighe, qu'après toute une dure année de préparations, et après l'obtention des licences, annonce que la tenue du Premier Congrès International des Jeunes Amazighes, aura lieu à Agadir, les 23,24 et 25 Juillet 2010.

Pour plus d'information, veuillez contacter le comité préparatoire :

\* Aghilas Farki  
Said Elferouah

E-mail : [congresjia@gmail.com](mailto:congresjia@gmail.com)

Tel : +212 6 77 22 41 83

## LE CONGRÈS MONDIAL AMAZIGH INTERPELLE LE PARLEMENT EUROPÉEN À PROPOS DE RESPECT DES DROITS HUMAINS DANS L'ACCORD D'ASSOCIATION ENTRE L'UNION EUROPÉENNE ET L'ALGÉRIE

A l'aimable attention de Mr. Le Président Jerzy Buzek, de Mesdames & Messieurs les Eurodéputés du Parlement Européen.

**Objet : Droits Humains et « Accord d'association UE/Algérie »**

Mr. Le président, Mesdames et Messieurs les Eurodéputés,

Tel que vous le savez, l'Union Européenne est liée à l'Algérie par un Accord d'association qui est entré en vigueur en 2005. L'article 2 de cet Accord stipule que «le respect des principes démocratiques et des droits fondamentaux de l'Homme, tels qu'énoncés dans la déclaration universelle des droits de l'homme, inspire les politiques internes et internationales des parties et constitue un élément essentiel de l'accord». Un accord qui est entré en vigueur en septembre 2005 et qui sera revu cette semaine à Bruxelles.

Le Congrès Mondial Amazigh vous interpelle pour vous porter à votre connaissance que sur le terrain, le pouvoir algérien n'a pas tenu de tout ses engagements et il n'a plus respecté cet

article 2. Tout à fait au contraire, l'Etat algérien s'est distingué par la violation continuelle, de plus en plus flagrante, des droits humains individuels des citoyens algériens et des droits collectifs de peuple autochtone amazigh. En atteste la question de l'impunité qu'elle a promue au sein de tous les services de sécurité et en la généralisant sur tout le territoire algérien.

Et à propos de cette dernière question qu'est l'impunité, nous vous informons que l'assassinat en 1998 du chanteur et militant des droits de l'homme kabyle MATOUB Lounes, a été imputé automatiquement par les autorités algériennes, à des groupes islamiques sans aucune enquête n'ait été menée à ce sujet. Plus de dix ans après cet assassinat, sa veuve, sa famille, ses amis et la population amazighe attendent toujours que la vérité soit établie et que les auteurs de l'assassinat soient punis. Au cours des manifestations qui ont suivies l'assassinat de MATOUB Lounes, trois personnes ont été assassinées par la police, aucune enquête, n'a été faite pour connaître les

circonstances exactes de cet événement.

Pendant le « printemps noir de 2001 », les gendarmes, auteurs directs de l'assassinat de 126 jeunes durant les événements de Kabylie, n'ont pas encore été jugés ni inquiétés par la justice. Les autorités ont en effet prétendu que 24 gendarmes ont été poursuivis en justice et condamnés. Cependant, leur liste demeure inconnue



Faroudja MOUSSAOUI et Rachid RAHA avec l'eurodéputé Cohn BENDIT

ainsi que toute information relative à ce procès et à ses conclusions.

En conséquence, et du fait de non respect total de l'article 2, considéré comme «élément essentiel» et capital de l'Accord d'association entre l'Union Européenne et la République algérienne, le Congrès Mondial Amazigh vous demande la suspension de cet Accord Algérie-UE, jusqu'à ce que l'Etat algérien décide de respecter de manière effective les principes démocratiques, les droits humains et les libertés fondamentales, en traduisant, comme la première priorité des priorités, en justice tous les responsables de l'assassinat des 126 jeunes kabyles.

Veuillez agréer, Mr. Le Président, mesdames et messieurs les eurodéputés, l'assurance de notre haute considération.

Signée :

**Farroudja Moussaoui, Présidente du CMA.**  
Tizi Ouzou (Kabylie /Algérie), le 14 juin 2010.

## DEUX PRIX DE DISTINCTIONS POUR BMCE BANK

BMCE Bank s'est vue décerner une nouvelle fois deux prix de reconnaissance de la qualité et de la parfaite conformité de ses ordres de transfert de fonds vers l'Etranger par rapport aux standards de SWIFT :

- Le prix «2009 Euro STP Excellence Award», attribué pour la 6ème année par la banque allemande Deutsche Bank.

- Le prix «The Quality Recognition Award for Outstanding Achievement of 2009-2010(Best-in-Class STP Rates)», décerné pour la première fois par la banque américaine JP Morgan.

Ces distinctions viennent s'ajouter au renouvellement de la certification ISO 9001 de l'Activité Etranger. Les auditeurs du Cabinet Certificateur, BVC, avaient signalé dans leur rapport que cette activité représente un Pôle d'excellence exemplaire de traitement bancaire des opérations internationales sur la Place.

## BMCE BANK ET AIR ARABIA SIGNENT UN ACCORD DE PARTENARIAT EN FAVEUR DES MRE DES MRE

BMCE Bank et Air Arabia viennent de signer une convention de partenariat en faveur des Marocains Résidents à l'étranger, visant à offrir des réductions tarifaires à la clientèle MRE de BMCE Bank. Les marocains citoyens du monde, clients de BMCE Bank, pourront ainsi bénéficier de nombreuses réductions sur l'ensemble des destinations Air Arabia desservant le Maroc telles que Paris, Montpellier, Lyon, Mulhouse, Bruxelles, Amsterdam, Istanbul, Venise, Milan, Bologne, Barcelone et Malaga.

Cette nouvelle convention reflète la volonté des deux partenaires à renforcer la relation de proximité, d'ores et déjà, établie avec la communauté des MRE, leur proposant des offres avantageuses adaptées à leurs besoins.

Ainsi, ce nouvel accord vient enrichir la liste des partenaires privilégiés participant actuellement à la carte Avantages de BMCE Bank, à savoir CTM, Groupe Accor, Budget, Comarit et Century 21, en attendant d'autres alliances potentielles.

BMCE Bank continue d'offrir à sa clientèle MRE différents Packages à travers son offre Pack Dawli qui intègre en plus de la carte Avantages, un ensemble de produits et services essentiels à la gestion au quotidien du compte du client MRE ainsi que d'autres avantages tarifaires bancaires.

AWAL IDDEREN

محمد  
بسطام

bastam56@gmail.com



## حرب اللغات لن تقع

اعتاد نفر من المستفيدين من الوضع الثقافي واللغوي الأحادي القائم ببلادنا، والمتعودين على ريعه المدهر للمواقع، على إشهار الورقة الموارثية التي من كثرة استعمالها لم يعد لها أي لون يميزها عن بقية الأوراق المنتثرة في الساحة السياسية ببلادنا، حتى أضحي المذلل الإنتاجي يعيش وضعية بنيسة بسبب جو النمطية والتكلس والكسل الفكري المراد إشاعته بين الناس، ولهذا نفر المحلل لكل المواقع «نواب» إعلاميون يقومون بالدعاية لأفكاره، بل والدفاع عنها أحيانا واعتبار أي مخالف خائنا يلعب خارج السياق المرتضى، ولعل ما يمكن أن يستدل به في هذا المضمار هو ما تفقت عنه «عقريّة» صاحب العمود إياه جريدة «المساء» المتعدد الوظائف و«الاختصاصات» الذي خصص إحدى حلقات «شوفاته» للهجوم الاستعدائي التحريضي ضد المفكر المغربي أحمد عصيدي، مستعملا أسلوبا ومفردات تنتمي إلى عالم الوعيد والويل والثبور، حيث الأوصاف الجاهلية والقروسطية من تكفير وتكذيب، مثل وصف مسيلمة الكذاب... بعيدا عن المعايير الأخلاقية المعتمدة في تدبير الإختلاف ومناقشة الأفكار ومقارعة الحجة بأختها، وذلك لسبب بسيط في اعتقادي، يتمثل في خدمة أجندة معينة تستهدف محاولة الإجهاد على المكتسبات الجزئية التي حققها الأمازيغي، وخاصة في ميدان التعليم والإعلام، تلك الأجنحة المتعددة الطرق والأساليب، بما فيها استغلال المؤسسات والمواقع والمنابر الإعلامية لفرملة التغيير وإفشال كل المخططات السائرة في طريقه، ولقد ذهب بعضهم في اتجاه اعتبار النقاش المغربي الدائر حول الوضعية اللغوية ببلادنا بمثابة «فتنة» أو خدمة ل«جهات أجنبية» في الوقت الذي تجمدت فيه أفلامهم والسنتهم عن النقد عند تدخل القذافي في الشؤون السيادية المغربية وأمام الوفد المغربي، فما المشكل عندما يفكر العلماء والساكنون في توحيد الدواجر المغربية المتنوعة للوصول إلى لغة عربية مغربية صرفة مستفيدة من نفس الطريقة التي تم بها تجميع المكونات اللغوية الأمازيغية؟ فلماذا التخويف من الإجتهااد المغربي في هذا المجال؟ فمتى نتخلص من «الموروث» الموارثي المنبثق عن فترة الاستعمار؟ فمتى ندفن هذا الماضي بطريقة حقيقية ونتجه نحو المستقبل؟

لقد أثبتت التجارب الوطنية للحركة الأمازيغية أنه ما دام القرار اللغوي بيد المتتورين المغاربة فإن حرب اللغات لن تقع.

## المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات يستكر تصريحات القذافي

بعد إطلاع المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات على تفاصيل استقبال العقيد الليبي معمر القذافي لوفد من المغاربة يضم ممثلين عن الأحزاب السياسية والنقابات وبعض مكونات المجتمع المدني، وهو اللقاء الذي ألقى فيه العقيد الليبي كلمة أمام الوفد المغربي نشرت مضمونها وكالة الأخبار الليبية، كما أوردتها بالصور الحية بعض المواقع الإلكترونية. أكد المرصد في بيان له، توصلت إليه الجريدة بنسخة منه، أن ما بدر من الحاكم الليبي من تصريحات تخص موضوع الأمازيغية، بما حملته من أغاليط وتخريجات غريبة يعد تدخلا سافرا وغير مذهب في السياسة الداخلية للدولة المغربية، ومسّا بسيادتها، وهي الدولة التي قطعت بعض خطوات - ولو بطيئة - في الانتقال نحو الديمقراطية والمصالحة الوطنية، والتي أدرجت منذ تسع سنوات، في إطار توجهات سياسية جديدة، موضوع الأمازيغية ضمن اهتماماتها السياسية الكبرى كقضايا الصحراء والمرأة وماضي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأضاف البيان، أن ما عبر عنه العقيد الليبي من مواقف عدائية وعنصرية تخلو من التبصر والحكمة وواجب التحفظ، ويطبعها العنف الرمزي ضد الأمازيغ وحضارتهم وهويتهم، هي بمثابة حث مباشر على الكراهية والميز، وسعي إلى تصدير النموذج القمعي للنظام الليبي إلى البلدان المجاورة التي تتطلع جميع قواها الحية إلى التحرر والديمقراطية، كما يعبر عن استمرار الطموحات الخيالية للعقيد الليبي في ممارسة الوصاية على شعوب الجوار والحلم بأباطورية واسعة تحت إمرته وحكمه.

وأشار البيان ذاته إلى أن أوضاع الأمازيغ في ليبيا ما زالت تخضع لسياسة الحصار والحظر التام التي جعلت من هويتهم نوعا من المحرم السياسي الذي لا يسمح بإثارته أو البت فيه مطلقا، حيث تتعامل السلطات الليبية مع مظاهر التعبير الأمازيغية عن الهوية والثقافة الخصوصية ومع الفاعلين الأمازيغيين بأسلوب عقابي وحشي لم يتغير، إذ يصل الأمر إلى حد مدهامة البيوت

وإحراقها واختطاف الأشخاص وتعذيبهم. كما أشار ذات البيان إلى أن الطريقة التي حضر بها الوفد المغربي استقبال الحاكم الليبي، والتي استمع فيها إلى كلمته العنصرية ضد الأمازيغ، ولمس تجاهله التام لمقترح المغرب الخاص بالحكم الذاتي في الصحراء، دون أن يصدر عنه أي تصحيح أو احتجاج أو استنكار يعد سلوكا يطبعه الخنوع وانعدام الكرامة والحس الوطني، كما يعتبر البيان، تهافت بعض المغاربة على هبات حكام البترول من المشاركة والمغاربة، والتساهل في قضايا الحريات والحقوق وبعض ما له علاقة بالسيادة المغربية إرضاء لهم، بعد عمالة للاجنيبي وإهانة للمغاربة وركوعا أمام رموز الإستبداد العربي الذين لا يشرف بلادنا التعامل معهم خارج تقاليد الديمقراطية المتعارف عليها دوليا.

وقال بيان المرصد الأمازيغي إن موقف الحكومة المغربية أمام الضغوط الليبية التي تعمد في العديد من القضايا إلى الإبتزاز باستعمال قضية الصحراء والمساومة والتهديد والسعي إلى خنق حرية الإعلام والصحافة وطرده معارضين ليبيين مقيمين في المغرب، لا يعد موقفا مشرفا، كما أنه يتعارض مع مبادئ السيادة ومع تقاليد المغاربة وقيمهم.

كما أن إقدام بعض المغاربة، من عملاء النظام الليبي، على إنشاء جمعيات مغربية فوق التراب الوطني بتمويل ليبي، لدعم السياسة القمعية الليبية واختياراتها الأليسانية يعد خرقا لمجال السيادة المغربية من شأنه أن يثير صراعات وفتنا المغرب في غنى عنها.

ودعا البيان السلطات المغربية إلى «الحرص على حفظ السيادة المغربية واحترام مشاعر المغاربة، وتقوية دعائم الوطنية المغربية على أسس المواطنة الحققة وتعميق مشاعر الإعتزاز بهويتنا الوطنية بكل مكوناتها عبر الدستور والتعليم والإعلام والمجالات السوسيوثقافية وكل المرافق الأخرى».

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي  
مذكم وإليكم  
التعويضات اليومية عن الولادةحسني هاشمي  
الإدريسي

المؤمنة لها المتوفرة على 54 يوما متصلة وتم أداء الإشتراك عنها خلال الأشهر العشرة السابقة لتاريخ الإضرطار للتوقف عن العمل ، وذلك بسبب قرب وضع حملها ، تتمتع بالحق في تعويضات يومية تتبدئ من تاريخ التوقف عن العمل وذلك طيلة 14 أسبوعا:

• 07 أسابيع منها على الأقل بعد الوضع .

لكن شريطة:

• ان تتوقف وتنقطع هذه المؤمنة لها عن مزاولة كل عمل يتقاضى عليه اجرا خلال المدة التي تتمتع فيها بالتعويض؛

• أن تكون مستوطنة داخل الدولة المغربية.

أما فيما يخص الأجل القانوني لوضع طلب التعويضات اليومية عن الولادة لدى مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المنصوص عليها في ظهير 27 يوليو 1972 فهي تسعة أشهر التالية لتاريخ التوقف عن العمل - ما لم تحل دون ذلك قوة قاهرة -

وهذا التعويض اليومي يساوي الأجر اليومي المتوسط المحدد تحديدا في الفصل الخامس والثلاثون من الظهير المنظم للضمان الاجتماعي.

\* المدير الجهوي الرباط - القنيطرة

## الملتقى الرابع للذاكرة والتاريخ بالريف يحتفي بالمؤرخين زكي مبارك وحسن الفكيكي

للسروح المستفيضة التي تقدم بها الأستاذ محمد الجطاري أحد الأركيولوجيين الذين شاركوا في الاستبارات الثرية التي قام بها مؤخرا فريقا متخصصا لتحديد مساحة الموقع الأثري وتحديد أسواره الخارجية.

أما الفقرة الأخيرة فكانت مساء اليوم المذكور، حيث ترأس الأستاذ جمال أمزيان حفل تكريم الأستاذين حسن الفكيكي وزكي مبارك، وبعد الكلمة التي ألقاها رئيس الجلسة، تناول الكلمة تباعا مجموعة من الأساتذة والباحثين، الذين ألقوا شهاداتهم في حق المحتفى بهما، كشهادة المجاهد الهاشمي الطود، الذي أرسل شهادته مكتوبة ولم يتمكن من الحضور لظروف صحية، وتنتمي له الشفاء العاجل، وشهادة الأستاذ محمد لخوجة، وشهادة الأستاذ عبد الرحمان الطيبي، وشهادة الأستاذ علي الإدريسي، الذي أرسل شهادته مكتوبة لتواجده خارج المغرب، وشهادة الأستاذ عبد السلام الغازي، وشهادة الأستاذ مصطفى الغديري، وشهادة الأستاذ عبد الوافي المسناوي، وشهادة الأستاذ حسين البوجدادي، الذي أرسل شهادة مكتوبة ولم يتمكن من الحضور لأسباب صحية، وتنتمي له الشفاء العاجل، وشهادة الطالب الباحث عبد الله الكموني، الذي لم يتمكن من الحضور من الحضور وأرسل شهادته مكتوبة، بفعل انشغالاته في تهيئ بحث لنيل شهادة الدكتوراه.

بعد هذه الشهادات والكلمات التي أثنى على الأستاذين المكرمين، والتي أشارت إلى خصالهما والمجهودات الجبارة التي قاما بها في مجال البحث العلمي التاريخي، وإلى دورهما في تعزيز الساحة الثقافية بمجموعة من الإصدارات، وتقديرهما للبحث في مواضيع كانت إلى حد قريب بمثابة طابو... أعطيت الكلمة للأستاذين المكرمين اللذين شكرنا الحضور والمنظمين وأشادا بثقافة التكريم وأهمية استمرارها مستقبلا لتشجيع الباحثين وكل الطاقات العاملة في مختلف المجالات... وفي جو حماسي مؤثر مرفوق بتصفيقات الحاضرين والحاضرات وزغاريدهم، سلم المنظمون هدايا رمزية للأستاذين المكرمين، ولكل الأساتذة المشاركين في الملتقى الرابع، وللهيات الإعلامية التي واكبت هذا الحدث الهام وكذلك للفريق التقني التابع لدار الثقافة ولل فريق المكلف بالتصوير، وكانت المفاجأة السارة في هذا الملتقى هو تسليم جمعية ذاكرة الريف في شخص رئيسها لعدد من الكتب والمؤلفات من الأستاذين المكرمين ومن الأستاذ مصطفى الغديري... وانتهى الاحتفاء بحفلة شاي أقامها المنظمون على شرف المكرمين والحاضرين.



فتناول في مداخلته «النتائج الأولية لحفريات موقع المزمة الأثري، منطقة السور الجنوبي»، أما عبد اللطيف البودجاي، والذي تعذرت عليه المشاركة المباشرة بفعل إكراهات مهنية، وتكلف الأستاذ محمد الجطاري بعرض مداخلته، والتي كانت تحت عنوان: «حتى يصبح التراث الأثري شريكا في التنمية، تجربة موقع القصر الصغير الأثري».

هذا وقدمت الفقرة الثالثة من نفس الملتقى الإصدار الأخير للأستاذ رشيد يشوتي الذي قام بتحقيق مخطوط لسكيرج برواية السي محمد أزرقان وزير الخارجية في حكومة الريف، وهو تحت عنوان: «الظل الوريث في محاربة الريف»، وترأس أشغال هذه الجلسة الأستاذ محمد لمرايطي كاتب عام جمعية ذاكرة الريف، الذي أعطى الكلمة تباعا للأستاذة: حسين الإدريسي ومصطفى الغديري ورشيد يشوتي، بعد ذلك فسح المجال أمام تدخلات القاعة لمناقشة مضامين المداخلات سواء خلال الندوة الأولى أو الجلسة الثانية، وكان النقاش غنيا وانصب على عدد من الجوانب الهامة، كما كان مناسبة لتسجيل العديد من الملاحظات والتقدم بعدد من المقترحات، وبعد ردود الأساتذة المشاركين، أعلن رئيس الجلسة نهاية الفقرات المبرمجة لذات اليوم، والتي استغرقت أزيد من 6 ساعات.

أما الفقرة الرابعة كانت صباح اليوم الموالي والتي خصصت للقيام بجولة في مدينة المزمة التاريخية، وشارك في هذه الزيارة العشرات من الفعاليات والمهتمين وكانت فرصة لهم للاستماع

احتضنت قاعة العروض التابعة لدار الثقافة بالحسيمة، يومي 28 و 29 ماي 2010 أشغال الملتقى الرابع للذاكرة والتاريخ بالريف، الذي نظمته جمعية ذاكرة الريف، بالتنسيق مع مندوبية الثقافة بالحسيمة وبدعم من المجلس الجهوي لجهة تازة الحسيمة تاونات، خصص لتنظيم ندوة في موضوع: «المآثر التاريخية بالريف وسؤال التنمية»، وقرأه في كتاب «الظل الوريث في محاربة الريف»، وتكريم المؤرخين الكبارين زكي مبارك وحسن الفكيكي. وشارك في هذا الملتقى عدد هام من الأساتذة الباحثين والفعاليات والمهتمين وأصدقاء الأستاذين المكرمين، وتابع أشغال الملتقى عدد من المسؤولين وممثلي العديد من المصالح والإدارات والهيئات المدنية، وحضره العديد من المواطنين والمواطنات... وتميز الملتقى الرابع بتغطية واسعة أنجزتها العديد من وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة ومواقع الأنترنت.

ولم يكن اختيار تاريخ انعقاد هذا الملتقى اعتباريا، بل إن الجمعية قررت، كما هو الحال بالنسبة للملتقيات السابقة، تنظيمه خلال شهر ماي الذي يتصادف مع عدد من الذكر ذات الدلالات العميقة في تاريخ الريف الحديث، حيث يرتبط هذا الشهر بذكرى استشهاد الشريف محمد أمزيان (ماي 1912)، وذكرى استشهاد القاضي السي محمد حيو العزوزي (ماي 1915)، وذكرى انعقاد مؤتمر القبائل الريفية بأذار نرقامث بتمسامان (ماي 1921)، وذكرى انعقاد مؤتمر أجدير الذي صدرت عنه قرارات هامة (ماي 1922)، وذكرى اضطرار الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى الإستسلام للفرنسيين (ماي 1926)...

وتضمن برنامج الملتقى الأربع خمس فقرات: الفقرات الأولى والثانية والثالثة كانت يوم الجمعة 28 ماي، تضمنت الفقرة الأولى كلمات كل من السادة رئيس المجلس الجهوي لجهة تازة الحسيمة تاونات ومندوب وزارة الثقافة بالحسيمة ورئيس جمعية ذاكرة الريف، كما أكد المتدخلون الثلاثة على أهمية موضوع الندوة وكذلك على الدلالات العميقة في تكريم أستاذين كبيرين وباحثين مهمين... أما الفقرة الثانية، فخصصت لندوة في موضوع: «المآثر التاريخية بالريف وسؤال التنمية» والتي شارك فيها كل من الأستاذ حسن الفكيكي بمدخلته حول «تأملات في تراثنا الحضاري»، ومنتصر لوكيلي بمدخلته تحت عنوان: «المناظر الثقافية والتنمية، نموذج جبل أركرك بالريف الشرقي»، ومصطفى الغديري بمدخلته حول موضوع «معلمة أمجاو في ذاكرة التاريخ»، أما محمد العزوزي

## الجامعة الموضوعاتية الثانية تناقش موضوع «الحقوق الثقافية والتنمية الديمقراطية: أية مساهمة لمنظمات المجتمع المدني»

اشغال الحركة الأمازيغية» فسيعرف مشاركة كل من عبد السلام خلفي بمدخلته حول «تحديات التدبير المؤسسي للشأن الأمازيغي» (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية)، وأحمد عصيدي بموضوع حول «تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب والتحديات الممكنة». أما الأستاذ محمد الزيان فيستناول موضوع «تجربة التشبيك والتنسيقات الجهوية: نموذج كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالشمال» في الوقت الذي ستناول فيه الأستاذ رشيد راخا «تدبير الملف الأمازيغي في الديناميات الدولية» أما عبد الحي أزرقان فيستطرق لموضوع «علاقة الخصوصية بالتنمية».

للتشكيلات الأمازيغية: نموذج الريف»، والأستاذ مرزوق الوريث سيتناول موضوع «العلاقة الجدلية بين المطالب الأمازيغية والتنمية الديمقراطية»، أما الأستاذ أحمد الهاج فيستطرق لموضوع «الحقوق اللغوية والثقافية في الوثائق الدولية» (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان)، في حين سيتناول الأستاذ أحمد أرحموش موضوع «مساهمة تنظيمات الحركة الأمازيغية في النضال الديمقراطي وفتح علاقاتها بباقي مكونات الصف الديمقراطي»، وبعد ذلك سيتم فتح باب للنقاش.

أما المحور الثاني والذي اختير له موضوع «تحديات بنيات وآليات

ينظم الفضاء الجمعي بشاركة مع باديس الجامعة الموضوعاتية الثانية تحت شعار «الحقوق الثقافية والتنمية الديمقراطية: أية مساهمة لمنظمات المجتمع المدني» يوم 3 يوليو بفضاء ميرامار بمدينة الحسيمة.

ويشتمل برنامج الجامعة على محورين: المحور الأول حول موضوع «مساهمة العمل الأمازيغي في البناء الديمقراطي»، بمشاركة كل من عبد الله حنوس بموضوع حول «مساهمة الفضاء الجمعي في الدينامية المطلوبة الأمازيغية» (الفضاء الجمعي) نموذجاً، والأستاذ أبو علي بلمزيان بموضوع «تحولات البنية السوسيو تاريخية

## من هنا وهناك

## \* إعلان

تحت شعار «المسرح في خدمة الهوية الامازيغية» تنظم الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي فرع أكادير الدورة التاسعة للمهرجان الوطني للمسرح الامازيغي من 07 إلى 11 يوليوز القادم بقاعة الأفراح للفرقة البلدية لمدينة أكادير. وعلى الفرق الراغبة في المشاركة بعروضها المسرحية ضمن فعاليات المهرجان بعث ملفات الفنية والتقنية والتي تتكون من الوثائق التالية:

– طلب مشاركة موقع ومحتوم من المسؤول عن الفرقة، نبذة عن الجمعية أو الفرقة (سيرة ذاتية)، ملخص المسرحية، البطاقة التقنية مع تبيان عدد المشاركين و أسمائهم و المهام المنوطة بهم، صور من العرض و نسخة مصورة منه (في سي دي / دي في دي)، وستتولى لجنة الفرز اختيار العروض التي ستدرج في المسابقة الرسمية والأخرى التي ستبرمج على شرف المهرجان. وستتواصل كل فرقة تم إختيارها للمشاركة بدعوة عبر البريد الإلكتروني للفرقة وسيتم تخصيص جوائز قيمة عن مختلف التخصصات المسرحية في إطار المسابقة.

تبعث الملفات وطلبات المشاركة إلى العنوان الإلكتروني التالي  
abellouch@gmail.com – tél: 06 70 59 65 69:

## \* تجديد

بتاريخ 05 يونيو 2010 وبحضور أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية والمتعاطفين معها، وبحضور عدد من المهتمين، انعقد الجمع العام العادي، لتجديد أعضاء المكتب المسير للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، فرع تازناخت، بدار الشباب تازناخت.

واسفر الجمع العام عن إنتخاب محمد أفقير كاتباً عاماً، إبراهيم بوحو نائباً أولاً، زهرة الفيلاي نائبة ثانية، على أركيتو أمينا للمال، الحسين أخراز نائب الأمين، وكريمة أفقير، محمد أحماموش، محمد حدا، عبد العزيز رضوان، الحسن أعبا وعبد العزيز الجلاي مستشارين.

## \* تأسيس

انعقد يوم 28 ماي 2010 بدار الشباب الجمع العام التأسيسي لفرع الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي بإزنكان، وتم إنتخاب أعضاء المكتب المسير لفرع مدينة إزنكان المكون من عبد الصمد بيشوارين كاتباً عاماً، عبد اللطيف الرفاس نائباً أولاً، الحسين العيساوي نائباً ثانياً، رشيد أولبوس نائباً ثالثاً، هشام تـساي لأمين المال، محمد ابراهيم نائبا لأمين المال، و الحسين واصمزيك، رشيد اوحريـب وسعيد واكريـم مستشارين.

## \* تيوغزا

نظمت اللجنة المحلية لأيت باعمران في 17 يونيو المنصرم وقفة احتجاجية بالجماعة القروية تيوغزا إقليم سيدي افني . وحسب بلاغ صادر عن التظاهرة، فإن الوقفة عرفت حضوراً مكثفاً للمعطلين وأفراد عائلاتهم، كما عرفت تضامناً إظهارات المعطلين بسيدي افني وجمعيات المجتمع المدني مع مناضلي اللجنة المحلية ومع كافة المعطلين.

وأكد البيان الصادر عن المتظاهرين «أن هذه الوقفة جاءت احتجاجاً على سياسة التسويف والمماطلة التي تتهجها السلطات في ملف التشغيل بعد إحداث العمالة».

## \* أنفص

لم يعد مركز ولادة النساء بابت يحي بمنطقة النيف التابعة لإقليم الراشيدية إلا مكاناً للتذويب بدل مكان للعلاج، فنزيلاته يكون مصيرهن الإهمال في ظل غياب أبسط التجهيزات الضرورية لعملية الولادة، ذلك أن النساء الحوامل يتعرضن لجميع أشكال اللامبالاة من قبل الأطر الطبية العاملة بالمركز، حسب تصريح لأحد أفراد عائلة مريضة وضعت مولودها في ظروف تكاد تشبه الوضع التقليدي يوم الاثنين 21 يونيو 2010. وحسب نفس المصدر، عمل الأطباء والممرضين بهذه المناطق ينظر إليه كعقاب لهؤلاء، مما يجعلهم يتصرفون بقسوة تجاه المرضى خصوصاً في فترة الذروة. وأكدت مصادرنا أن الطبيب الرئيسي بالمركز قام بكسر أحد النواذ الزجاجية جراء الضغط الذي يعرفه هذا المركز الطبي في نفس اليوم. فأين هي تلميحات يasmine بادو للنساء الحوامل من هذا الوضع المأساوي الذي تعيشه مراكزها الصحية في مناطق المغرب العميق؟

## جمعية إسني ن ورغ تفتح باب الترشح لنيل الجائزة الوطنية للثقافة الامازيغية لسنة 2010 صنف الفيلم الامازيغي

يعلن مكتب جمعية إسني ن ورغ عن فتح الترشيحات لنيل الجائزة الوطنية للثقافة الامازيغية لسنة 2010، صنف الفيلم الامازيغي، في إطار الشراكة التي تجمعها مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، عملاً بمقتضيات الإطار المرجعي لتنظيم الشراكة بين المعهد والجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالامازيغية، وطبقاً لمقتضيات نظام جائزة الثقافة الامازيغية المعتمد لدى المعهد.

الجائزة الوطنية للثقافة الامازيغية، صنف الفيلم الامازيغي والتي سترتكز هذه السنة على الفيلم القصير، سيتبارى من أجلها مخرجين مغاربة خلال فعاليات الدورة الرابعة من مهرجان إسني ن ورغ الدولي للفيلم الامازيغي، والذي ستحتضنه مدينة أكادير من 05 إلى 10 أكتوبر 2010. على أن تقدم الجائزة للفائز في الحفل السنوي الخاص بتقديم جوائز الثقافة الامازيغية في جميع أصنافها.

فعلى كل المخرجين الراغبين في المشاركة في المباراة المتعلقة بنيل جائزة الفيلم الامازيغي صنف الفيلم القصير، التقدم بملف الترشيح المتكون من:

– طلب الترشيح لجائزة الثقافة الامازيغية لسنة 2010 صنف الفيلم الامازيغي، (باسم السيد عميد المعهد الملكي للثقافة – الامازيغية).

– طلب المشاركة في المهرجان الدولي للفيلم الامازيغي اسني ن ورغ (باسم مدير المهرجان)

– ورقة تقنية عن الفيلم القصير المقدم.

– سيرة ذاتية للمخرج

– صور من الفيلم

– 3 نسخ للعمل المقترح ( قرص DVD)

المرجو بعث ملفات الترشيح إلى عنوان الجمعية رقم 19 شارع المختار السوسي أكادير المدينة 80000 .

الهاتف 0667385590 – 0679443471

www.issninourgh.com

آخر أجل لقبول الترشيحات هو 20 يوليوز 2010.

و للمزيد من المعلومات عن الشروط و مقتضيات الترشيح لجائزة الثقافة الامازيغية المرجو زيارة موقع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية.

www.ircam.ma

## طلبة وطالبات مركز تكوين الأساتذة بخريكة يزورون المعهد الملكي للثقافة الامازيغية

في إطار الأنشطة الثقافية التي يقوم بها مركز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي بخريكة للموسم الدراسي 2009/2010، تم تنظيم زيارة دراسية للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية بالرباط تحت إشراف السيد عباسي عبد الكريم أستاذ اللغة الامازيغية بالمركز، برقفة الأستاذة الفوراتي والأستاذ أحمد شوني.

وقد استقبل الطلبة بحفاوة من طرف مديري مراكز المعهد والأساتذة الباحثين في المعهد، واستفاد الطلبة من عروض هامة حول المعهد الملكي ومهامه ومختلف مراكزه ودوره في نشر الثقافة الامازيغية ومساهمته في العمل على إدماج اللغة الامازيغية في المنظومة التربوية، وأطلع الطلبة كذلك على مكتبة المعهد وما تزخر به من كتب اللغة والثقافة الامازيغيتين، واستفادوا كذلك من دروس رقمية نموذجية في تدريس اللغة الامازيغية. وفي نهاية هذه الزيارة عبر الطلبة عن خالص تشكراتهم للسيد العميد وكذلك السيد محمد البغدادي والسيدة هنو لعرج من مركز التهيئة اللغوية الذين عملوا على تهيئ برنامج حافل ومدقق لهذه الزيارة الدراسية.



## إزرفان ترأسل الإتحاد الأوربي

وجه المكتب الوطني لجمعية إزرفان رسالة إلى الرئاسة الحالية للإتحاد الأوربي، مرفوقة بعريضة موقعة من طرف أزيد من 40 جمعية تنموية، تشككي فيها من سياسة نزع الأراضي من السكان الأصليين، من طرف السلطات المغربية عبر مصالح المندوبية السامية للمياه والغابات.

وأوضحت الرسالة أن السياسة العقارية التي تنتهجها السلطات المغربية بواسطة المندوبية السامية للمياه والغابات، تؤدي إلى حرمان السكان الأصليين من أراضيهم، وبالتالي دفعهم إلى ترك مواطنهم والإرتقاء في أحضان الهجرة السرية أو الذوبان في المدن مما يفقدهم خصوصيتهم الثقافية والهوية التي هي مخالفة لحق الملكية التي يضمنها الدستور المغربي والمواثيق الكونية لحقوق الإنسان. كما أكدت الرسالة أن السياسة العقارية التي تنتهجها الدولة المغربية مبنية على ثلاثة محاور هي: إطلاق الخنزير البري في الأراضي التي يستغلها مالكوها، وهو حيوان معروف بسلوكه التخريبية والعنيفة، وتنفيذ نزع أراضي السكان وضمها إلى الملك الغابوي عن طريق ما يسمى بالتحديد الإداري دون الأخذ برأي السكان ودون احترام شروط الإشهار، وإقامة محميات فوق أراضي في ملك السكان.

وتضيف الرسالة، أن كل هذا يؤدي في آخر المطاف إلى حرمان السكان من حقهم في العيش المستقر، واستغلال ملكهم الموروث عن أجدادهم، وهو نوع مقنع من التهجير القسري إلى المدن تستغله الدولة المغربية لتذويب السكان الناطقين بالامازيغية في التجمعات السكانية الناطقة بغير الامازيغية مما يفقدهم خصوصيتهم الثقافية والهوية.

## الدورة الرابعة للمهرجان الوطني للأرز بكرسيف

تعترزم جمعية أدرار للتنمية الاجتماعية، تنظيم الدورة الرابعة للمهرجان الوطني للأرز تحت شعار « شجرة الأرز، الثقافة .. التنمية والبيئة» ما بين 11 و 13 يوليوز 2010 بكرسيف بشراكة مع وكالة تنمية أقاليم الشمال والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية و بدعم من عمالة كرسيف و المجلس الجهوي لتازة الحسيمة تاونات و المجلس الإقليمي لجمعية سكان جبال العالم فرع المغرب بكرسيف و المجلس البلدي لكرسيف.

ويهدف المهرجان إلى التعريف بالمؤهلات الطبيعية والثقافية لإقليم كرسيف، وخلق فضاء التواصل والحوار بين جميع الفعاليات من أجل توحيد الرؤى حول سبل مواجهة الأخطار البيئية التي يشهدها العالم، وإخراج المرأة القروية من التهميش وإشراكها في التنمية المحلية، وإشباع الثقافة الامازيغية في الإعلام والنهوض بتدريسيها في المسارات الدراسية، والانفتاح على الثقافات الأخرى «حوار الحضارات»، والتعريف بأهمية المحافظة على الموروث الغابوي عموماً وشجرة الأرز خصوصاً، ونشر ثقافة التسامح ومحاربة كل أشكال العنف والتطرف والإرهاب.

ويتخلل برنامج النسخة الرابعة للمهرجان الندوات والموائد المستديرة حول شجرة الأرز والبيئة والتنمية المستدامة إلى جانب الثقافة الامازيغية، فضلاً عن تنظيم مجموعة من المعارض (المنتجات الغابوية، الصناعة التقليدية، الرسم على النسيج، الفن التشكيلي، الكتاب الامازيغي... ) والورشات التكوينية في مجال تعليم الكتابة بحرف تيفيناغ والبيئة والسينما وعروض مسرحية وسينمائية إلى جانب السهرات الفنية التي ستحتفيها مجموعة من الفرق الامازيغية.

## معيقات العمل الصحفي بالمغرب

نظم مركز طارق بن زياد يوم 18 يونيو المنصرم ندوة حول «معيقات العمل الصحفي بالمغرب»، واستضاف المركز لمناقشة هذا الموضوع كل من الصحافيين توفيق بوعشرين وعلي أنوزلا وخالد الجامعي والأستاذ المعطي منجب ونشط اللقاء الأستاذ عبد اللطيف حسني مدير مجلة وجهة نظر.

وتطرق المتدخلون إلى جملة من الإشكالات الذاتية والموضوعية التي تعيق العمل الصحفي الحر ببلادنا، إذ أكدت مجمل التدخلات أن العائق السياسي هو أخطر العوائق التي يصطدم بها ممارسو هذه المهنة متسائلة عن كيفية تحكم الدولة في المجال الإعلامي لصالحها. كما تناول المشاركون أزمة القضاء وضعف تكوين القضاة في مثل هذه المنازعات واستحضر توفيق بوعشرين مجموعة من الطرائف التي حصلت له في خضم سلسلة من المحاكمات التي كان طرفاً فيها، في حين تناول خالد الجامعي دور الإعلام وإشكالية نظام الحكم القائم بالمغرب المبني على مفاهيم احتقارية من قبيل الراعي والرعية وتأثيرها على العمل الصحفي. بعد ذلك تناول الكلمة علي أنوزلا الذي وقف بدوره على المعوقات الذاتية والموضوعية التي تقف دون نمو العمل الصحفي بالمغرب، بالإضافة إلى تدخل السلطة لتوجيهه وفقاً لمصالحها. في الأخير تناول المعطي منجب الأساليب التي تستعملها السلطة للتهشير بالصحفيين للنيل من سمعتهم كألية جديدة لتجريمهم في أفق الإجهاد على مؤسساتهم.

## أسيكل ترأسل النائب الإقليمي للتعليم بأشتوكا أيت باها

تقدمت جمعية أسيكل برسالة إلى النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بأشتوكا أيت باها بشأن سحب نقطة الامازيغية بمحاضر التنقيط بالمستوى السادس ابتدائي، وذلك بعد أن سبق للجمعية أن سجلت قيام مجموعة من المؤسسات التعليمية الابتدائية بمبادرات إيجابية تجاه إدراج الامازيغية في المسارات الدراسية، وخصوصاً ما يتعلق منها بإدراج نقطة هذه المادة الدراسية بالمراقبة المستمرة بالمستوى السادس في الأسس الأولى من الموسم الدراسي الحالي، وذلك طبقاً للمذكرة الوزارية 116.

وأكدت الجمعية أنه بعد مصادقة مجالس الأقسام على محاضر التنقيط، فوجئت بسحب هذه النقطة وعدم احتسابها في المحاضر النهائية التي توصل بها مدرء المؤسسات التعليمية، وهذا ما يبعث على التخوف، حسب ما جاء في الرسالة، من انعكاسات الإحباط الذي أحس به الأساتذة المدرسون لهذه المادة من جراء هذا الإجراء، في الوقت الذي ينتظر فيه أن تشجع مثل هذه المبادرات الإرسائية، وحيث أن الجمعية قد سجلت موقف الوزارة الإيجابي تجاه هذه المادة خلال الندوة الصحفية التي عقدتها في بداية الموسم الدراسي الحالي، فإنها تأمل أن تتدخل الوزارة المعنية عاجلاً لرد الأمور إلى نصابها.

## اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الامازيغية على أمواج راديو بلوس أكادير

استضاف برنامج «من الجامعة» الذي بثت صحيفة 19 يونيو 2010 على أمواج راديو بلوس أكادير، أعضاء اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الامازيغية، وحضر في البثات كل من رجب مشيشي، ولحسن داموالي، وفيلص المتقي أعضاء اللجنة من أكادير، كما كان على الهاتف محمد الهاشمي/ماسين عضو اللجنة الوطنية ومسئول لجنة وجدة للدراسات الامازيغية، كما تجدر الإشارة إلى تسجيل غياب محمد البغدادي عن المعهد الملكي للثقافة الامازيغية الذي كان من المرتقب مشاركته في البرنامج.

وسرد المتدخلون الصيرورة التاريخية لإدراج الامازيغية في مجالات حيوية من قبيل التعليم، الشيء الذي يعتبر نتاج نضالات متواصلة للحركة الامازيغية، ومجهودات جبارة لأساتذة المسالك على المستوى الوطني، وبعدها تم سرد المعوقات والمشاكل التي تتخبط فيها مسالك الدراسات الامازيغية من قبيل النقص في الأساتذة، وعدم تخصيص مناصب خاصة للمسالك باستثناء منصب أستاذ وأحد باكاير، وكذا مشاكل الطلبة المتمثلة في نقص المراجع ذات الامازيغية، وعدم تخصيص منح من أجل البحث العلمي خاصة وأن البحث في فروع العلوم الامازيغية يتطلب دعم مادي لتوفير نتائج إيجابية.

وأوضح المتدخلون أن مصير طلبة مسالك الدراسات الامازيغية مشترك، لذلك تم تشكيل لجنة وطنية تسهر على متابعة ملف الطلبة بعد اللقاء الوطني الذي انعقد بأكادير ما بين 20 و 23 مارس 2010، كما أوضح أعضاء اللجنة الوطنية أنهم بصدد إعداد مراسلات موجهة إلى الجهات المعنية حول وضع المسالك والمخرجين منها، وكذا الإعداد للقاءات وطنية وندوات، والمشاركة فيها من أجل التعريف بمشاكل المسالك والبحث عن سبل تحفيها.

كما أعرب أحد أعضاء اللجنة أنه ما لم تتضح آفاق المسالك خصوصاً وأن تخرجهم يتزامن والنقص الحاصل في الموارد البشرية بقطاعات التعليم والإعلام ورداءة المنتج المقدم من طرف هذه القطاعات، أن طلبة المسالك بعد استنفاد خطوتهم المبرمجة: (مراسلات، ندوات، لقاءات...) سيعودون إلى تشكيل مجموعة وطنية لمعطي الدراسات الامازيغية.

وناشد أعضاء اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الامازيغية مكونات المجتمع المدني عامة، والحركة الامازيغية خاصة بالدعم والمساندة في خطوتهم المستقبلية.

## القنصلية المغربية بإيطاليا ترفض تسجيل ابن المناضل الامازيغي عمر مزيان

ذلك و تمسك بحقه في تسمية ابنه بالإسم الذي اختاره له هو وزوجته ليبقى الطفل الامازيغي «جون أنير» بلا تسجيل إلى حين بث المحكمة في الدعوى التي يستعد السيد عمر مزيان لرفعها بالرباط من أجل حقه كأمازيغي و كآب في إختيار الإسم الذي يريد لإبنه.



جون أنير، ابن المناضل الامازيغي مزيان عمر المهاجر الامازيغي بإيطاليا الذي رفضت القنصلية المغربية ببولون بإيطاليا قبول تسجيله، بل أكثر من ذلك قام موظفو القنصلية المذكورة باستفزاز السيد عمر والسخرية من اختياره وحاولوا إجباره على اختيار اسم عربي قح لإبنه مستبدين أي احتمال لقبول تسمية ابنه باسم أمازيغي، لكن السيد عمر مزيان رفض

على غير عادته يطلع علينا الأستاذ أحمد عصيد بهذا العمل الذي يجمع فيه بين التأريخ والتنظير والتقويم والنقد ورفع التوصيات، وهو ما أنقل على القارئ هنا فنجعله يتبعه بين عناصر متعددة لا تكاد تفصح عن ذاتها إنها ما كامل، ومما زاد الإشكال على المتلقي غموض اللغة الاصطلاحية التي يوظفها المؤلف، مما يقتضي استفساراً ومساواة مستمرة للمؤلف عما يريد البوح به، أو عما يقصده تحديداً في الكثير من المصطلحات والعبارات، وعليه فقد أترنا أن تكون مداخلتنا هذه التي ستحاول قراءة محتوى هذا العمل على شكل استفسارات وإثارة للأسئلة، حتى يضعنا المؤلف في المقاصد الحقيقية التي يريد إيضاحها، ولعل من أوائل هذه الاستفسارات التي يمكن توجيهها للمؤلف تتمحور حول بنية الضمير الدالك على الكاتب لهذا العمل، فهل إن متويات هذا العمل تعبر عن ضمير المؤلف أحمد عصيد؟ أم أنها تعبر عن الكتابة التنفيذية للمعهد الأمازيغي للحقوق والحرية؟ أم أنها تعبر عن المكتب الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؟ أم أنها تعبر عن الحركة الأمازيغية؟

إن ما دفعنا للإثارة سؤال «بنية الضمير المتكلم» في هذا العمل هو تدمرج المؤلف في كتابته بين مواقع متعددة، ما إن ينتهي من إحداهما حتى ينسلخ عنها ليعانق أخرى، وهو ما منح المؤلف مواقع ومواقف زبئية حتى تعفيه من المساواة مادام يحتل موقعا معينا من داخل المجلس الإداري للمعهد، كما ينتمي إلى مركز الدراسات الأدبية والفنية في المعهد، مما يجعله هو بدوره موقع مساواة ونقد، ولا يمكنه التنصل من هذا الموقع حتى يمارس النقد من اللاموقع، ولعل ما أجمع هذا السؤال أكثر هو ما يلاحظه المتلقي في التقديم للكاتب الذي ورد موقعا باسم «الكتابة التنفيذية للمعهد الأمازيغي للحقوق والحرية»، والذي ورد فيه نقدا للخطاب الأمازيغي، لكن المثير فيه هو ما ورد في العبارة التالية منه: «...وقد توخينا في الكتاب التركيز والإيجاز ما أمكن...» (،) وممكن الإثارة في هذه العبارة هو التساؤل التالي: هل بعد أن دفع المؤلف عمله إلى المرصد عمل الأخير على التدخل من جانبه للعمل على التركيز والإيجاز في العمل؟ أم أن العمل كان بصورة مشتركة، مما يجعل هذا المؤلف عملا جماعيا؟

● «الأمازيغية» في مؤلف عصيد: غموض المعنى

يتأرجح الكاتب بين تعريفات تاريخية قديمة للأمازيغية تربطها بالشعوب الأصلية تارة، كما تربطها أحيانا أخرى بالمدد اللغوي اللساني، وقد أثر ذلك على تحليل مجموعة من القضايا، كما برز غموض المعنى في تحديد الهوية الأمازيغية على مستويات متعددة، فعلى مستوى الأمازيغية كلفة نجد المؤلف يوظف اصطلاح: «اللغات الأمازيغية»، وفي موضع آخر يستعمل: «اللغات الشعبية»، وفي مكان آخر من الكتاب نجد: «اللغات الوطنية»، ولعل هذا الانفلات الاصطلاحي ناتج بالأساس عن انفلات المفهوم، وفي إطار تذبذب المفهوم نفسه نجد المؤلف يذهب إلى القول: «...إفكار الشخصية المغربية بسبب تغييب جميع المعطيات ذات الصلة بالثقافة والهوية الأمازيغيتين، في مقابل تضخم كل ما هو عربي...» (2)، ويقول المؤلف في موقع آخر: «الأمازيغية التي هي في الأصل الثقافة والهوية الأصليتين لسكان المغرب... من أجل إبعاد العرق الخالص للأمازيغ...» (3)، ومما يعزز هذا التذبذب المألزم لتصور المؤلف حول الهوية الأمازيغية قوله: «...اللقضاء بعنف على كل الانتفاضات المسلحة التي عرفتها المناطق الأمازيغية...» (4)، ففي نظرنا أنه ليس هناك في المنظور الأمازيغي الحدائي للهوية المغربية وفي شمال إفريقيا مناطق أمازيغية وأخرى غير أمازيغية لمجرد أنها ناطقة بالأمازيغية، ولعل ما ينسف هذا المعنى الذي أراده الأستاذ عصيد الذي يقوم أساسا على تسييس وأدلجة وقومجة الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تلك المناطق. كما أنه لم تكن لتلك الحركات مطالب أمازيغية بالمعنى الذي نراه نحن الآن في الحركة الثقافية الأمازيغية، والأخطر من ذلك أن هناك قراءة أخرى تذهب إلى أنه تم توريث أبناء تلك المناطق الأمر الذي استفادت منه جهات متنفذة. وهو ما كرسه المؤلف في عمله هذا، ولا أدل على ذلك أنه كرر هذا الإختراق للخطاب الأمازيغي المبني أساسا على منطق التبعيض القائم على رسم الأشخاص والقبائل والمناطق بصفة «الأمازيغية» في قوله: «...تفكيك جيش التحرير بعد اغتيال عددا من قادته الأمازيغيين... وكان جوهر الخلاف آنذاك متمثلا في معارضة نفوذ حزب الاستقلال...» (5)، وفي نقدي هذا الطرح هو أنه لم يكن هناك فيما يتعلق بالهوية الأمازيغية عند الأستاذ عصيد، إضافة إلى ذلك فإن من واجه جيش التحرير ليس حزب الاستقلال فحسب، بل تمت مواجهته بعدد من القادة الأمازيغيين الذين كانوا يعادون حزب الاستقلال، ويشكلون اختراقا لجيش التحرير، وكانت ضربات هؤلاء المخترقين لجيش التحرير أشد وطأة وسحقا لجيش التحرير، وهو ما يبين أن الأستاذ عصيد يمارس قراءة انتقائية، فيختار العناصر التي يدعم بها وجهة نظره، ويسكت عن حقائق أخرى قد تنسف طرحة الأول، وقد تكررت هذه الانتقائية في عدة مواقع من عمله هذا مثل ما يسلكه في محاولة منه لتبرئة المحجوبي أحرسان في قوله: «... وقد تطورت مهمة أحرسان إلى نوع من الوسيط السياسي اليميني بين أمازيغ العالم القروي والسلطة المركزية ضمانا لولاء الأمازيغ للعرش...» (6)، ولا ندري ماذا يستبعد الأستاذ عصيد في رأيه هذا الذي لا يتأسس على حقائق عينية وتاريخية حقيقية، ذلك بأن الأمازيغيين في العالم القروي أو غيره لم يكن لهم أي إشكال مع العرش ومع الملكية، بل كان إشكالهم الرئيسي مع إيديولوجية حزب الاستقلال بالتحديد، وليس مع عائلات أو مدن في حزب الاستقلال، ولا أدل على ذلك من أن كثيرا من الحركات الاحتجاجية في الأرياف والقرى كانت ترفع شعار: «عاش الملك وليسقط حزب الاستقلال»، كما أنه من الخطأ ربط الانتفاضة ضد حزب الاستقلال بالبوادي والأرياف فحسب، بل كانت في المدن الكبرى

## «سياسة تدبير الشأن الأمازيغي» اعتماد التأويل لتبرير مآلات الإحباط

الحسين الإدريسي\*

اللغة بمثابة رأس مال اقتصادي وسياسي يخول لأصحابها السيطرة، ولا أدل على ذلك أن رواد إيديولوجية التعريب هم من يملكون السلطة اللغوية الفرنسية، وهؤلاء يستمدون قوتهم من السيطرة على منابع الاقتصادية والدوائر السياسية والسوق الإعلامية، ويتساوون في هذا السياق حتى مع النخبة الأمازيغية المتنفذة سياسيا واقتصاديا، بل إنهم كثيرا ما يتحالفون فيما بينهم، وفي الوقت ذاته فإن أبناء المهمشين مهما برعوا في اللغات الأجنبية من فرنسية وإسبانية وإنجليزية فإن ذلك لا يغير من وضعيتهم شيئا، فما يزالون يعانون من بطالة قياسية وقاسية، وإذا ما كانوا محظوظين فإن بعضهم يحصل بصعوبة بالغة كموظف بسيط في وكالة بكنية أو في التعليم المدرسي العام أو الخاص، وهو ما يبرهن على أن السيطرة على اللغة بمعزل عن مواقع القوة السياسية والاقتصادية لن يفيد شيئا.

● التأويل السياسي للخطاب الثقافي الأمازيغي عند عصيد

شكلت ظاهرة «التأويل السياسي» والتي تعمل على تحميل خطابات ثقافية أمازيغية متواضعة حمولة سياسية لا تعبر عنها، ولا تدل عليها، وتحميل الأمر ما لا يحتمل، ومن ذلك قوله: «...وإذا كان الميثاق أكادير- في ظاهره قد قدم كوثيقة ثقافية، إلا أنه في العمق لم يكن يخلو من نزوعات سياسية مضمره، تهدف إلى خلخلة الأسس الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام السياسي المغربي...» (12) فالظاهر أن المؤلف وكأنه يجعل من «ميثاق أكادير» خطابا دينيا يحمل ظاهرا وباطنا، فيجعله مفتوحا على قراءات متعددة ومفتوحة على كل زمان ومكان، وهو ما يشكل في نظرنا محاولة توليد خطاب سياسي من خطاب ثقافي في ظل غياب خطاب سياسي حقيقي. ويستمد المؤلف في نهجه التأويلي الرامي إلى تسييس بعض القضايا في قوله: «...عدم وجود أي تنسيق استراتيجي بين النخبتين الأمازيغيتين الثقافية والاقتصادية، مما أفقر الأولى من الناحية المادية...» (13)، ولعل المتلقي المتتبع للحركة الأمازيغية قد يتملكه الاستغراب حينما يسمع من الأستاذ عصيد حديثه عن «نخبة اقتصادية أمازيغية»، خاصة وأنه لم يسبق طرحها ولا معرفتها في الساحة المغربية، ولعل السؤال المركزي يطرح على الشكل التالي: هو ما هي محددات الصفة الأمازيغية لهذه النخبة الاقتصادية إن وجدت؟ فهل تكمن أمازيغيتها في انتمائها القبلي أو اللساني؟ أم أنها تتحرك بوحي سياسي وفكري أمازيغي تترجمه عبر مطالب التأويل إلى اختلاف وافتعال أحاديث للوصول إلى بلورة خطاب سياسي وسلوك مفتقد في قوله منتقدا: «...ضعف الصلات بين النخبة الأمازيغية والقواعد الواسعة بسبب تبني أسلوب نضالي يركز على الصراع الفكري والنقاش السياسي مما أضفى طابعا ثقافيا على الخطاب الأمازيغي، وقلص من تأثيره في الفئات العريضة والشعبية وخاصة فئات التجار والمهنيين...»، ولعل هذا النقل لا يقوم على أسس واقعية بحيث أنه يحمل الجمعيات الأمازيغية ما لا تتحمل. فهل يمكن للجمعيات الثقافية أن توظف وتعبئ الفئات العريضة والشعبية من التجار والمهنيين؟ ذلك بأن هذه مهمة التنظيمات

السياسية والتي تكون مدعومة بالهيئات النقابية وإطاراتها الموازية من شبيبة، وحركة نسائية، وحركة طلابية، وتمثليات الشغيلة، وأصحاب الأوراش، ولا نظن أن الحركة الأمازيغية قد انتقلت إلى العمل السياسي والتنظيم والتعبئة السياسية التي تمكنها من تحقيق ذلك، هكذا يعمل الأستاذ عصيد على شحن الأمور شحننا سياسيا لا تحمله ولا تتحمله ولا تعبر عنه، عبر اعتماد التأويل والتضخيم، وقد كثف من هذه الآليات في قراءته لمسار المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

● إحباطات المعهد عند عصيد وآلية البناء للمجهول

اعتمد الأستاذ عصيد منهجية زبئية في قراءته لمسار المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الموقع الصعب الذي ينطلق منه المؤلف، الأمر الذي جعله يركب ثنائيات ضدية، فهو يمجّد مسار المعهد في مسيرته، وفي الآن ذاته يحاول نقد إحباطاته، لكن مستويات النقد هذه تمنعه من حرق سقف هذا المعهد الذي يوجد المؤلف بداخله، وحتى يجد الأستاذ عصيد مخرجا لهذا التعارض بين خطاب نقدي لمؤسسة، وقبوعه تحت سقف معهد هو حسب المؤلف مكبل بقبود في تصوره وفي عمله أيضا، ومن المظاهر المتعددة لأساليب التأويل والبناء للمجهول التي اعتمدها المؤلف قوله: «...يقر الظهير بأن المهمة الاستشارية للمعهد تتمثل في «إبداء الرأي للملك في كل ما من شأنه أن يمكن من النهوض بالأمازيغية وسيوضح فيما بعد بأن داخل دوائر القصر من حاول إعطاء عبارة «إبداء الرأي للملك» معنى محدودا، أي أنه إبداء للرأي فقط عند طلب الملك لذلك، بينما لا ينص الظهير على هذا المعنى بصريح العبارة، ولهذا اتجه المجلس الإداري للمعهد بعد تأسيسه إلى إضفاء طابع القوة الاقتراحية على المهمة الاستشارية للمعهد، أي إبداء الرأي عند الحاجة وليس عند الطلب...» (14)، فالظاهر أن الأستاذ عصيد يعمل هنا على إصاق تهمة وهمية بجهة مجهولة، فالتهمة يسميها «إعطاء إبداء» (إبداء الرأي للملك) معنى محدودا (15)، أما المتهم فهو أيضا مجهول لأنه حسب المؤلف «داخل دوائر القصر»، ومع العلم أن الأستاذ عصيد استعمل عبارة «اتضح»، لكن الظاهرة أن هذا «الاتضح» ظل غامضا ومخوبا، لكن السؤال المركزي الذي يطرح نفسه على الأستاذ عصيد هو: هل تحمل عبارة «إبداء الرأي للملك» كل هذا الغموض الذي يحتاج إلى تأويل أو تدخل تحريفي لجهات معينة لتغيير مجرى العبارة؟؟ وفي الآن نفسه يسوق المؤلف عبارات تفيد التشكيك في نوايا السلطة في تعاملها مع القضية الأمازيغية في مثل قوله: «... كما بدا بوضوح رغبة مجموعة شفيق في اختبار نوايا السلطة... مما جعلهم يستجيبون للدعوة التي وجهتها السلطة لهم لحضور حفل أكادير...» (16)، فهل يبقى هذا الانحراط في المشروع لمجموعة شفيق مجرد اختبار للنوايا؟ وهل تنتقل المبادرة من قراءة النصوص الملموسة والتي تأسس عليها المشروع إلى قراءة النوايا؟

وفي الإطار نفسه الذي يعمل فيه الأستاذ عصيد على شحن بعض القضايا الجزئية بشحنات سياسية لا تحتلها عبر قوله: «...خلق هذا الحدث أصداء واسعة في الصحافة الوطنية والدولية وخاصة بعد الطريقة التي صاغ بها أعضاء المجلس الإداري الملك والتي تمثلت في عدم تقبيل اليد... من حيث مغزاه كان ذا دلالة قوية إذ قرأ المهتمون كتعبير عن الروح والذهنية الأمازيغيتين في مقابل تقاليد المخزن التقليدي...» (17)، وهذه القراءة التأويلية لا تصمد أمام التحليل، وذلك للاعتبارات التالية:

— إن الروح الأمازيغية لم تكن ترفض في مواجهة

يسميه بـ«السلطة» في قوله: «...وقد كان النهج الاستيعابي الذي تتبناه السلطة بالمغرب ويهدف إلى تدوير العنصر الأمازيغي عبر التعليم وذلك بتعريبه وتحويل هويته...» (27).

ويعود المؤلف في موقع آخر من الكتاب إلى تعليق المسؤولية على من أسماهم المسؤولين بدون تحديد صفاتهم ومواقعهم بقوله: «... هذا رغم تزايد الشعور بوجود أشكال من المقاومة لعملية مأسسة الأمازيغية وإدراجها في القطاعات المختلفة...» (28)، في موضع آخر يعود إلى تعليق الأمر على ما يسميه: «عدم وضوح الآليات الكفيلة بجعل إنتاجات المعهد العلمية تدمج في القطاعات الأخرى كالتعليم والإعلام والإدارة...» (29)، لكن المؤلف يسكت عن الأسباب الحقيقية لعدم وضوح تلك الآليات، ليعود إلى الإشارة إلى أن الخلل يعود إلى قرار إنشاء المعهد في قوله: «...ذلك أن قرار إنشاء المعهد كان قرارا ملكيا ولم يمر عبر البرلمان أو الحكومة، مما جعل تنفيذ قراراته ومقترحاته التي يرفعها إلى الملك مباشرة تعترضه الكثير من العقبات داخل دواليب المؤسسات الحكومية بسبب غياب الترسانة القانونية الضرورية...» (30)، ولربما يعمل هذا النقد الأخير إلى نسف الأساس الذي بني عليه المعهد، مما أدى إلى تحنيط وضعيته، وفي هذا الصدد تنبثق الأسئلة، ومنها: هل غاب عن ذهن الباحث ذلك الأمر إبان التأسيس واستمر مدة سبع سنوات حتى انكشف له؟ وهذا يقودنا إلى أسئلة أخرى ومنها أن الباحث كان يبث بعض الانتقادات للمعهد، في مثل قوله: «...كما وقف المجلس الإداري للمعهد موقفا سلبيا من جمود اللجنة المشتركة بين المعهد والوزارة، ولم يقم بالمتعين في إطار صلاحياته الاستشارية لتحريك ملف التعليم والتحسيس بقضاياها على أعلى مستوى...» (31)، وفي إطار انتقاداته للمعهد قوله أيضا: «...ضعف أداء المجلس الإداري للمعهد الذي لم يحسن التحرك داخل دواليب الدولة واللجوء إلى الضغط من أعلى واستغلال قنوات التواصل المباشرة مع الملك ومع الطبقة السياسية هي الحلول الأنسب، وهي التي اعتمدها المعهد بشكل خجول لم يمكنه من الوصول إلى حل العديد من المشاكل العالقة...» (32) والسؤال الذي يطرحه هذا النقد الخجول الذي سجله المؤلف في حق المعهد في عبارات محدودة وغامضة وفق ما سماه بـ«أسلوب الفرملة الذاتية للمعهد» (33)، وعدم صرف المعهد لاعتماداته المالية وتوفيرها، فالسؤال: هو لمن يوجه الأستاذ عصيد هذا النقد وهو يقبع داخل المعهد؟ وكان الأخرى به طرحه في المجلس الإداري، ثم إخبار المتلقي برد المجلس والهيئة الإدارية على هذا النقد لمعرفة دوافع هذا السلوك المعرقل من الداخل، وقد يعد ذلك المؤلف إن لاحظ إصراراً في هذا السلوك أن يتخذ قرارات فاصلة عوض الاستمرار في المسار الذي يعرقل ذاته بذاته، مع التظاهر ببث النقد من الداخل إلى الخارج عوض بين النقد من الداخل حسب الأولوية، ويقدم عبد الله حتوس عناصر أخرى عزاً إليها فشل المعهد، ولكن الأستاذ عصيد سكت عنها، ربما لأنها تحرجه، ومنها ذهاب حتوس إلى أن الكثير من المهتمين الأكثر تشاؤماً يتحدثون عن شلل المعهد وعزلة التامة... أيكمن ضعف المعهد في تحلي جزء من الحركة الأمازيغية عنه... وقد سوت بعض اللوبيات ما مفاده بأن القرار الملكي لسنة 2001 قد أعطى الأمازيغية حجماً أكبر لا يتناسب مع حجم أداء الحركة الأمازيغية في ساحة التدافع السياسي والاجتماعي» (34).

ويضيف بالإشارة إلى بعض الإشارات التي تظهر خفة الوزن السياسي للمعهد في قوله: «...فالانتقال إلى البنية الجديدة للمعهد بالرباط دون أن يدشنها الملك رغم مرور وقت ليس بالوجيز، يجب أن يقرأ كما يجب وتستخلص الرسائل السياسية منه، لأن الملك دشن بنايات أقل أهمية من حيث التأثير السياسي من بناية المعهد التي تعتبر إحدى أضخم وأهم البنايات المؤسساتية بالعاصمة» (35).

الهوامش:

- 1- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب، أحمد عصيد، نشر المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، سنة 2009.
- 2- نفسه، ص 27.
- 3- نفسه، ص 29.
- 4- ص سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب 21.
- 5- نفسه، ص 20.
- 6- نفسه، ص 21.
- 7- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، ص 21.
- 8- مذكرات جيش التحرير المغربي، السيد عبد الله الصنهاجي.
- 9- سياسة التدبير الأمازيغي، أحمد عصيد، ص 21.
- 10- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي، أحمد عصيد، ص 18.
- 11- نفسه، ص 18.
- 12- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي، أحمد عصيد، ص 36.
- 13- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، ص 41-42.
- 14- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، أحمد عصيد، ص 62.
- 15- نفسه.
- 16- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، ص 62.
- 17- نفسه، ص 64.
- 18- ص سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، ص 81.
- 19- نفسه، ص 76.
- 20- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، ص 58.
- 21- نفسه، ص 73.
- 22- نفسه، ص 71.
- 23- نفسه، ص 74.
- 24- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، ص 85.
- 25- نفسه.
- 26- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب.
- 27- نفسه، ص 100.
- 28- نفسه، ص 91.
- 29- نفسه، ص 109.
- 30- نفسه، ص 132.
- 31- نفسه، ص 99.
- 32- سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب، ص 111.
- 33- نفسه، ص 140.
- 34- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: عناصر أولية لفهم أسباب تراجع الأداء، عبد الله حتوس جريدة أكر وأمازيغ، ص 6.
- 35- نفسه.

الأمازيغية حسب ما لاسنائه بشكل مباشر في نتائج «قافلة تيفناغ» التي أنجزناها في «جمعية زيري للثقافة الأمازيغية»، فقد شكل ذلك عبئاً خطياً على تلاميذنا الذين وجدوا أنفسهم أمام ثلاثة خطوط (خط عربي، خط لاتيني، خط تيفناغ) وعلى الرغم مما أشار إليه المؤلف مما أثاره بعض الباحثين الريفيين حول «تيفناغ إيركام» فإنه لخصها في قوله بأنها «مجرد اختلافات صوتية...» (25)، لكنه سكت عن المبادرة العلمية التي تجاوزت الاختلافات الصوتية إلى طرح برنامج تدريسي للغة الأمازيغية داخل الجامعة مخالف لتصور وبرنامج المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، دفع به أساتذة شعبة الدراسات الأمازيغية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الأول بوجدة، بحيث اعتمدت شعبة اللغة الأمازيغية الريفيه، كما تم اعتماد الخط اللاتيني ضداً على «تيفناغ إيركام»، وقد دفع ذلك المعهد إلى دعم تجربة تدريس الأمازيغية في جامعتي فاس وأكادير لأنها سايرت الطرح الذي تقدم به المعهد، في حين تخلى المعهد عن تجربة تدريس الأمازيغية بجامعة محمد الأول لمجرد أنها خالفت وجهة نظره، وهذا يكشف شيئاً مهماً سكت عنه الأستاذ عصيد وهو ممارسة المعهد نفسه الرقابة على الحركة الأمازيغية وعلى الخاطب الأمازيغي المخالف له، وعمل المعهد في علاقته بالباحثين وبالجمعيات على إقصاء كل مخالف لخطاب ووجهات نظر السادة المسؤولين عن تسيير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إضافة إلى مسألة الفساد الإداري التي يعرفها المعهد والتي غيبتها المؤلف حينما اعتبر أن مسألة عدم التواصل بين المعهد والفاعلين يعود إلى إشكالات تقنية وإدارية، وهي ليست كذلك بل تعود إلى



سياسات الكولسة المتبعة من لدن العمادة والكتابة العامة، وعلى إثر ذلك تم تفويت مجموعة من الأمور لجمعيات تابعة لأصحابها داخل المعهد (توظيف الزيجات، الإخوة، الأخوات، الأبناء والبنات...) كما يسكت الأستاذ عصيد عن عمل المعهد في إحباط وضرب دينامية الحركة الثقافية الأمازيغية في إطارها السياسي، فبعد أن تمخضت المؤتمرات الخمس للبيان الأمازيغي عن تأسيس جمعية ذات طابع سياسي وهي «أمزداي أنامور أمازيغ» وجاءت مبادرة نسف هذا الإطار على يد المعهد نفسه، بعد أن تم استقطاب إرشائيه لقيادته إلى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وأكثر مسألة يسكت عنها الأستاذ عصيد في مسار تحليله لتدبير الشأن الأمازيغي وهي انسحاب الأعضاء السبعة من المجلس الإداري للمعهد، في الوقت الذي يشير فيه إلى انسحاب موظفين من المعهد لأسباب مادية، مع العلم أن المؤلف يجمع بين متناقضات على رأسها وجوده داخل المعهد، وفي الآن نفسه دعوته إلى ما أسماه بتفعيل «...دينامية الاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي للجهات المهمشة مع تأطير السكان في إطار وعي أمازيغي...» (36) وهذا في نظرنا هو محاولة من المؤلف في محاولة توظيف دينامية الحركة الأمازيغية من لدن أعضاء المعهد من أجل الضغط على الدولة من أجل المزيد من المكاسب، بعد أن وجدت نفسها تعيش في ورطة الفراغ، فلا هي تريد إعلان موقف صريح للانسحاب من المعهد - على غرار موقف السبعة المنسحبين- ويعود ذلك إلى استفادتها الشخصية من داخل المعهد، ولا هي تستطيع من جهات أخرى تفعيل الأمازيغية داخل المؤسسات بشكل إيجابي وفعال وفق مسؤولياتها.

ولعل هذا الفراغ الذي أصبح يعانيه أعضاء المعهد والأستاذ عصيد منهم، قد جعله يعاني من التيه في تشخيص مصدر الأزمة في الخلل والفراغ الذي يشكو منه المعهد، فتارة يحمل المسؤولية للحكومة بقوله: «...ويتعلق الأمر بانعدام إرادة حكومية بسبب وجود تباعد بين قرار ملكي متقدم ويتصف بقدر من الجراءة، وبين الإيديولوجيا الحزبية التي تتصف بالجمود...» (26)، لكن الأستاذ عصيد يعود في المؤلف نفسه إلى تحميل مسؤولية تعثر تفعيل الأمازيغية لما

المخزن التقليدي مسألة تقبيل اليد التي لم يعترض الأمازيغيون يوماً عليها، ولكنهم كانوا يرفضون الظلم المخزني.

-هناك شخصيات مغربية أخرى يهودية ويسارية لم تقدم على تقبيل اليد وهي حرة في ذلك، ولم يقرأ أحد ذلك قراءة سياسية أو إيديولوجية.

-لقد عاد عميد المعهد وغيره من أعضاء المعهد في لقاءات مع جلاله الملك وقاموا بتقبيل اليد، فهل تم نقض هذه الروح الأمازيغية التي تحدث عنها الأستاذ عصيد؟

من الأمور التي تحتاج إلى مساءلتها لاسامها بالغموض أيضاً، وهي الصفة السياسية التي يحركها المؤلف تحريكا زئبقيا حسب ما يريده المؤلف، ومن ذلك ما عبر عنه في قوله: «...يتضح من هيكله المعهد ومهامه بأنه مؤسسة مؤهلة لأن تقوم بدورين متكاملين: أكاديمي من جهة واستشاري سياسي من جهة أخرى...» (18) فالمؤلف يلصق صفة «السياسي» بالصفة الاستشارية، وهذا ما لا تقره الدولة نفسها وينفيه الأستاذ بوكوس نفسه باستمرار في حواراته المتعددة.

وفي الإطار السياسي ذاته يختلق الأستاذ عصيد عناوين سياسية لتكون إملاء للفراغ السياسي الأمازيغي في قوله: «...كما يبدو بأن النخبة الأمازيغية إصلاحية قد اختارت بقبولها العمل المؤسساتي نهج ما أسميه «الضغط المؤسساتي» الذي يعني خوض الصراع داخل مؤسسات الدولة...» (19). ويبقى هذا الكلام العصيدي مثار أسئلة متعددة أولها: جراته في إطلاق عناوين سياسية، كحديثه عن أعضاء المجلس الإداري الأمازيغي باعتبارهم يشكلون «نخبة أمازيغية إصلاحية تعمل وفق «الضغط المؤسساتي» ولا ندري هل أوكل هؤلاء الأعضاء للأستاذ عصيد بأنهم يتحدث باسمهم ويطلق عليهم هذه الصفة؟ وكيف لمؤسسة استشارية ملكية أن تمارس دور الضغط السياسي المؤسساتي؟ وفي المقابل فإنه لا يتردد عن إطلاق عناوين سياسية أخرى على مخالفه مثلما فعل حينما وصف الرافضين لمضمون الظهير المنظم للمعهد الملكي بـ«اليسار الراديكالي»، مع العلم أن كثيرا من مناضلي الحركة الأمازيغية الذين رفضوا ظهير المعهد لم تكن لهم علاقة باليسار الراديكالي، فعلى ماذا اعتمد المؤلف في توزيع هذه العناوين السياسية؟ ولعل من مظاهر التناقض السياسي شن المؤلف هجوماً على رغبة الأحزاب السياسية تمثيلية لها في المعهد، مع العلم أن عدداً من أعضاء المجلس الإداري كانوا ينتمون إلى أحزاب سياسية وظلوا فيها إلى الآن، كما لم يعبروا عن هذا الرأي الذي عبر عنه الأستاذ عصيد، ولعل الإشكال الرئيس في ملاسات المعهد في نقاش الأستاذ عصيد تتم من وراء حجاب، بل بنقاب لا يظهر منه شيء، مما يجعل كلام المؤلف يخلو من أي قيمة توثيقية يمكن أن تكون مرجعا لمعطيات موثقة، ومن ذلك قوله: «...ومن جهة أخرى كانت ثمة مبادرة أخرى بقرية من نشطاء الحركة الأمازيغية حيث حصل عبر الاتصال بأحد أعضاء لجنة البيان الأمازيغي (أحمد الدغرني) على نص البيان، واعتمده في فتح نقاش في الموضوع داخل القصر الملكي...» (20)، ولعل ما يجعل هذا الكلام فضفاضاً هو السكوت عن ماهية هذا النقاش وطبيعته وغياب أطرافه من داخل القصر الملكي سياسية مسؤولة، وفي ظل هذه العبارات الغامضة والتي لا تحمل دلالات قطعية موثقة ما عبر عنه في إنشاء المعهد بقوله: «...وانشاء مؤسسة مستقلة عن الحكومة مالياً وإدارياً عهد إليها بمهمة وضع سياسات إدراج الأمازيغية في التعليم والإعلام والمجالات السوسيوثقافية والشأن المحلي والجهوي...» (21)، ففي الوقت الذي يعبر المؤلف في هذا السياق على أن تأسيس المعهد كان إسناداً عهد للمكلفين بذلك داخل المعهد، لكنه يعود في موضع آخر في الكتاب إلى القول عن الأمر نفسه: «...وإذا كانت الملكية قد انتقلت من استعمال الوسيط التقليدي (أحرضان) إلى استعمال الوسيط العصري بإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي يتخذ شكل المؤسسة الوسيطة لحل مشكل تهميش اللغة والثقافة الأمازيغيتين فإنها تبدو غير مستعدة للسماح للأمازيغيين بأن يمارسوا السياسة بشعارات ثقافية خصوصية...» (22)، فالمؤلف يجعل المعهد هنا مجرد «وسيط عصري» عوض وسيط تقليدياً كان يلعبه أحرضان، وفي الآن ذاته يرى بأن الملكية تمنع السماح للأمازيغيين بممارسات السياسة شعارات ثقافية، لكن الأستاذ عصيد يعود في الموضوع نفسه والمتعلق بتأسيس المعهد الملكي معتبراً أن تعيين أعضاء المعهد وتكليفهم بمهام يعتبر «تعاقدًا بين النخبة الأمازيغية والملكية» (23)، ولعل هذا التضارب في اللغة المستعملة سوف يؤدي حتماً إلى تضارب المعنى، فكيف يمكن للمكلف أن يعتبر التكلف تعاقدًا؟ ذلك أن لغة التعاقد تقتضي تساوي المتعاقدين، كما تقتضي لغة التعاقد صفة الإلزام للأطراف المتعاقدة كل من جانبه، فهل يمكن للمكلفين أن يلزموا الملكية بشيء؟ كما أن لغة التعاقد تقتضي فسخ التعاقد إذا لم يتم الالتزام بمضامين التعاقد بين المتعاقدين، والمؤلف يؤكد في أكثر من موقع بأن المعهد لم يقم بمهامه له، فما جدوى هذا التعاقد؟

كما أثبتت طريقة عمل المعهد أن ليس هناك أي تعاقد بمعنى ضوابط التعاقد القانونية، بل هناك تكليف بمهام استشارية، بل لقد بينت قضية «الخط الأمازيغي» التي أثرت هو أن المعهد مكبل حتى من القوى السياسية الحزبية التي توجد خارجه، فقد كان الاتجاه العام ينحو إلى اعتماد الخط اللاتيني، ولم يكن خط تيفناغ مطروحا كخيار غالب بالنسبة للمعهد، ولكن تم فرضه على المعهد كحل توفيق فحسب، ولعل هذا الحل في نظرنا قد أسهم في تجميد الكتابة الأمازيغية وقطعها عن مسار الحداثة العالمية وحولها إلى كتابة أثرية تاريخية، ولعل الأستاذ عصيد قد أدرك ذلك المنزلق ولذلك حاول تجميله في قوله: «...وقد قام المعهد بتحديث حرف تيفناغ وملاءمته مع مقتضيات الحاسوب، مما أهله للحصول على اعتراف المعهد الدولي لمعيرة الخطوط...» (24)، وفي نظرنا أن هذا الاعتراف لم ينفع الكتابة الأمازيغية في بلدنا وفي مؤسساتنا التعليمية بشيء، بل إنها كانت من بين الأسباب المقرلة لتعليم

حاورتها:  
رشيدة  
إمرزيك

في إطار سلسلة الحوارات واللقاءات الصحفية التي بدأتها جريدة «العالم الأمازيغي» منذ مدة مع العديد من الفعاليات النسائية الأمازيغية على اختلاف أنشغالتهن واهتماماتهن، نأكد أن هؤلاء النسوة، يشركن في صفة خادمة الأمازيغية ولو أن لكل واحدة منهن مجال اهتمامها الخاص فمنهن الفنانات ورئيسات جمعيات ثقافية وتنموية وباحثات وأستاذات جامعات ومسؤولات في مجالات شتى.

وتهدف «العالم الأمازيغي» من خلال هذه اللقاءات إلى إطلاع الرأي العام بخصوصية النوع الاجتماعي الأمازيغي خاصة، ومدى مساهمته في الدفع بعجلة تطوير وتنمية الثقافة والحضارة الأمازيغيتين والتعريف بدور المرأة في مشروع العناية باللغة والثقافة الأمازيغيتين.

وفي هذا السياق التقت «العالم الأمازيغي» فاطمة تيليلة وهي من الفنانات الأمازيغيات اللواتي يسقن طريقهن نحو الشهرة.

## الفنانة الأمازيغية فاطمة تيليلة لـ «العالم الأمازيغي»:

### الأمازيغية الهدف الأسمى الذي أسعى إلى إبرازه في كل أغاني

الكبار والشباب وكذا الأطفال بحيث يعمل الآن على مشروع إعداد أغاني موجهة للأطفال بالخصوص.

● ما السبب وراء قلة الفنانات الأمازيغيات بمنطقة إيمي ن تانوت؟

● بالعكس المنطقة هي منطقة الفن بامتياز وتعتبر «إمي ن تانوت» منطقة معروفة بغناها الفني بحيث نجد أن مجموعة من الفنانين والفنانات ينحدرون من منطقة «إمي ن تانوت» فهناك على سبيل المثال الفنانة رقية الدمسيريّة والفنانة زبيدة تاسيكي والعديد من الفنانات الأخريات والذي لا يسع المجال لذكرهم ولكن المشكل يكمن في عدم استمرارية العديد من الفنانات في الميدان وانقطاعهم في وقت مبكر لعدة أسباب.

● فبقاء المرأة في الوسط الفني هو شيء صعب نظرا لنعوت التي تتعدت بها والتظرة الاحتقارية التي ينظر بها لهذا المجال، لهذا فمعظم الفنانات بمجرد زواجهن ينقطعن عن العمل في المجال الفني.

● ونظرا لهذه النظرة الإحتقارية والتي ينظر بها إلى كل الفنانات سواء الأمازيغيات أو غير الأمازيغيات، فإنني أتمنى أن يتم تغيير هذه النظرة واعتبار المرأة الفنانة تمارس مهنة مثلها كل المهن الأخرى، فكما نجد المرأة في الإدارة وغير ذلك من الميادين نفس الشيء بالنسبة للفن وعلى المجتمع أن يحترمها ويقدر الفن الذي تقدمه للجمهور، وعلينا نحن الفنانات بالمساهمة في ذلك عبر أغانينا.

● ماهي مشاريع المستقبلية؟

● طبعاً هناك شريط جديد صنف «تنضامت» مشترك بيني وبين الرئيس أوليم، ولكن أتمنى أولاً أن يوزع الألبوم الأول ويصل إلى الجمهور بحيث أنني عانيت معه مادياً ومعنوياً في إعداده وإخراجه إلى الوجود ولكن هذا لا يهم فما يهمني هو أن يوجد في الأسواق.

● كلمة أخيرة.

● أشكر جريدة «العالم الأمازيغي» وأقول ايوز لكل أمازيغي وكل من يدافع عن الأمازيغية ونتمنى أن نصل إلى ما نصبو إليه بنضالنا من أجل الأمازيغية، ولنراها كما نتمنى وأتمنى التوفيق لكل الفنانيين الأمازيغ في أي مكان وجدوا.

● أنا أحب أن أتحدث عن كل شيء دون استثناء فانا أتناول في أغاني كل ما له علاقة بالمجتمع من معاناة وحب وحقوق الجيران والأخوة ومعانات المرأة مع الرجل الخ...فمواضيعي كلها لها علاقة بالأمازيغية بحيث تعتبر عندي الهدف الأسمى الذي أسعى إلى إبرازه وتضمينه في كل الأغاني التي غنيتها والتي سأغنيها. فهدفي من الكلمات هو أن أساهم في إصلاح الإنسان من داخله وأن تصل كلماتي إلى أعماقه.

● أعتقد أن الفنان يساهم بأغانيه في الدفاع عن القضية الأمازيغية؟

● بالنسبة لي أولاً

أرى أن الفنان هو عبارة عن مرسل يوصل رسالة معينة إلى جمهوره، لهذا يجب أولاً أن يكون قريباً من جمهوره، والجمهور هو الذي يعطي القيمة للفنان ويحدد وجوده من عدمه ودون جمهوره فالفنان غير موجود، وفي هذه الحالة، فأي موضوع تطرق إليه الفنان في أغانيه فقد يصل إلى الجمهور بشكل سريع ويؤثر فيه كما أن الجمهور كذلك له الحق في قبول ما يريد ويرفض ما لا يريد.

● ما الفئة المستهدفة في أغانيك؟

● الصنف الذي أغنيه ينتمي إلى فن الروايس وهو فن عريق وقديم ولكن أحاول أن ادخل عليه التقنيات الحديثة فهو موجه إلى كل الفئات العمرية



الموالين له، بحيث أن هناك مجموعة من الأشخاص الذين أسأوا كثيراً لهذا المجال بالإضافة إلى انتشار ظاهرة «البيراتاج» والتي ساهمت بشكل كبير في القضاء على مجموعة من الفنانين. فالفنان في خضم كل هذا يصعب عليه أن يفرض ذاته داخل الوسط الفني.

● ما رأيك في وضعية الفنان الأمازيغي؟

● أرى أن الفنان يصعب أن يفرض ذاته داخل المجال الفني نظراً لعدة

صعوبات، خصوصاً الفنان الأمازيغي، بحيث نجد أن مجموعة من الفنانين

وجدوا صعوبات في الاستمرار ونجد أن هناك مجموعة من الفنانين لديهم إمكانيات صوتية ولكن وقفوا عند أول محطة نظراً لانعدام مساعدات ودعم هؤلاء، فالفنان

الأمازيغي يصعب عليه الوصول إلى جمهوره. وأرد أن أشير إلى أن الفن ليس بالدراسة أو بالتعلم فهو موهبة من الله تمنح للبعض دون الآخر.

كما أرى أن المجال الفني رغم كل هذه الصعوبات، إلا أنه مستمر ويشق طريقه رغم كل العراقيل والمعوقات وكما يقال بالأمازيغية ar ukan tsif talunt.

● ماهي المواضيع التي تتطرقين إليها في أغانيك؟

● مرحباً بك في جريدة «العالم الأمازيغي» فمن هي فاطمة تيليلة؟

● أولاً أشكر جريدة «العالم الأمازيغي» على استضافتها لي على صفحاتها، اسمي الفني هو الرايسة فاطمة تيليلة، من نواحي إمي ن تانوت وبالضبط منطقة انتوكا. ولو أن بدايتي في الميدان الفني جاءت متأخرة وذلك بسبب الصعوبات التي يعرفها هذا الميدان ولكن حبي الكبير للفن دفعني لدخول هذا الميدان رغم كل الصعوبات والعراقيل التي يعاني منها كل الفنانين الأمازيغ على الخصوص، وفعلت ذلك بتسجيل أول ألبوم في سنة 2008 من إمكانياتي الخاصة، لأنني في ذلك الوقت لم أجد من يدعمني، فانتتم تعرفون المشاكل التي يعانيها الفنان، خاصة الذي لا زال في بداية مشواره الفني، مع المنتجين بحيث أنهم لا يتعاملون مع المواهب الجديدة، وبقي الألبوم دون توزيع إلى حدود سنة 2009 حيث قمت بإعادة تسجيل الألبوم وقمت بتوزيعه على حسابي الشخصي، وطبعت منه تقريباً 2000 نسخة والحمد لله صارت الأمور على ما يرام، والان قمت بطبعه صوت وصورة.

● ماهي طبيعة العراقيل التي واجهتك في مشوارك الفني؟

● طبعاً، ككل بداية لا بد أن تكون هناك مجموعة من العراقيل، وكما قلت سابقاً فتأخري عن دخول المجال الفني كان بسبب والدي الذي كان يرفض أن ادخل هذا المجال نظراً للصورة السيئة التي لازالت لصيقة بهذا المجال بالإضافة إلى أنني أول فنانة في عائلتي، ولكن بصممي على دخول هذا المجال جعل عائلتي ترضخ في النهاية لرغوتي، كما أن غيرتي على الأمازيغية وحبي للفن الأمازيغي ساهم في تقوية عزيمتي لخوض تجربة الغناء.

ولكن من ناحية أخرى فإن المجال الفني أصبح مخيف نظراً لانتشار مجموعة من الأساليب اللاأخلاقية والتي لا تحترم مهنة الفن والفنان، كما أن الفنان لا تعطى له القيمة التي يستحقها، وإن ستمتحي لي فإن هذا المجال في نظري، تسوده فوضى، وهنا لا أقصد المجال ككل وإنما الأشخاص

## «الرشاقة البدنية للجميع»

### الداخلية مسيرة من أجل صحة جيدة

نظمت الجامعة الملكية المغربية للرياضة الوثيرة والرشاقة البدنية بشراكة مع ولاية جهة الكويرة وادي الذهب ووكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجنوبية مسيرة ودية جماعية في رياضة المشي بمدينة الداخلة، شارك فيها أكثر من 871 امرأة من جهة واد الذهب الكويرة.

وعرف هذا اللقاء الذي حمل شعار «اللباقة للجميع» والذي عقد تحت راية القيم العالمية للصدقة والسلام والتضامن، تنظيم ورشات في اللياقة البدنية للمبتدئين وورشات بشأن التغذية وعلم التغذية، وورشات في أهمية المشي للجسم. وتهدف الجامعة من وراء هذا اللقاء توعية النساء الصحراويات بأهمية ممارسة الرياضة والتغذية الصحية باعتبارها السبيل إلى تفادي الإصابة ومنع بعض الأمراض.



## للاستفادة من أراضي الجموع معركة مفتوحة للنساء السلايات بسيدي الطيبي

إثر ذلك تقدمت النساء السلايات لهذه القبيلة بطعن جماعي بخصوص ما شاب تسجيل اللوائح من مخالفات، إلا أن القائد طلب منهن الإدلاء بطعون شخصية مصادق عليها. وأشارت أن القائد رفض أي تصحيح إضفاء يتم بقيادة سيدي الطيبي، ليتم الإدلاء بالطعون الشخصية التي تم تصحيحها من الجماعات الحضرية بالقنيطرة والتي تمت بطلب من القائد الذي رفض تسليمها، وأكدت الورقة أنه قام بتمزيقها وهذا دليل على أن هناك مجموعة من الأشخاص تحاول خفية خلق عراقيل مفتعلة وصعوبات من أيادي خفية من أجل إيقاف السير المشروع لهذه الشريحة التي لا تطالب سوى بحقوقها المشروعة.

وقامت النساء السلايات بتوجيه عدة شكايات ورسائل إلى جميع الجهات المعنية وبالمقابل بعثن بكل الطعون عبر البريد المضمون إلى القائد معتبرة إقصاءهن ظلماً وحيثاً ضدهن ويطالبن برفع هذا الحيف لكي لا يصبح عرضة للضياع والتشرد. ويعتزم خوض كل الأشكال لإيقاف توزيع الأراضي الذي قلن عنه أنه غير عادل وغير قانوني ومخالف للتعليمات الملكية.

وأشارت إلى أن بعض النواب فوتوا الأراضي بثمن بخس جدا وضيعوا نسايتهم وبناتهن، وأن وزارة الداخلية مؤخرًا بعثت لهم برسالة تخبرهم فيها بأنه تم صرف تعويضات هذه الأراضي.

طالبت النساء السلايات بقبيلة أولاد الطالب سيدي الطيبي، أحواز القنيطرة بتسوية الأوضاع القانونية والإدارية لملف حق الاستفادة من الأراضي السلاية الذي لازال يشهد عدة عراقيل.

وتقول ورقة تقدمت بها هؤلاء النسوة إلى الصحافة وتوصلت العالم الأمازيغي بنسخة منها، إنه بعد إصدار القرار الوزاري الذي خول للمرأة السلاية الحق في الاستفادة من جميع أراضي الجموع بدون استثناء، والذي بموجب استقادات فئات من إقليم القنيطرة بدون أي تنازل وبناء على ما جاء به هذا القرار الذي يقول إن التجربة سنتنقل من مدينة القنيطرة، مما جعل النساء السلايات بقبيلة أولاد الطيبي، يتساءلان عن سبب إقصائهن مع العلم تقول الورقة إن الأمر يتعلق بولاية واحدة وإقليم واحد ووالي واحد، والحكم الذي جرى على هذه الفئة يجري عليهن، وأضافت أن معاناتهن مع هذا الملف تقارب السنة ولهذا يطالبن بحقوقهن، ولكن دون أي فائدة.

وتضيف أنه تم استدعاء النساء السلايات بقبيلة أولاد الطيبي من طرف قائد هذه القبيلة لحضور جلسة معه وقد عرض عليهن لوائح محددة لذوي الحقوق للاستفادة من التعويضات المذكورة حيث تبين لهن بعد الاطلاع عليها أنها اقتصر على الرجال والنساء الأرامل والفتيات اللواتي بلغن سن الأربعين فما فوق وأقصبت الأخريات إلا أنهم فوجئن، حسب الرسالة، بتسجيل حالات أخرى يعلم من القائد وأن التسجيل ووضع اللوائح تم بطريقة وصفقتها بالعشوائية موضحاً أنه لم تخضع للضوابط المسطرة بناء على ما جاء في دورية وزارة الداخلية الصادرة في 14 ماي 2007 رقم 51، وعلى

إعداد

سمير  
بودواسل

أفرزت مباريات الدورة الأخيرة (30) من البطولة الوطنية لكرة القدم، لقسمها الثاني، عن صعود فريق شباب ريف الحسيمة إلى القسم الأول الممتاز، عقب انتصاره يوم 6 يونيو الفائت في المباراة التي جمعتهم بفريق الرشاد البرنوصي في عقر داره بحصة (0 2). صعود شباب ريف الحسيمة يعد محطة تاريخية في مسواره الرياضي الذي ابتداء من تاريخ تأسيسه عام 1953، وذلك بعد حصوله على 61 نقطة، محملاً بذلك الرتبة الثانية، بعد أن ضمن فريق قصبه تادلة، منذ الأسابيع القليلة الماضية، بطاقة الصعود إلى القسم الأول الممتاز محملاً بذلك الرتبة الأولى ب 65 نقطة، محققاً بدوره حلم الصعود لأول مرة في مسواره الرياضي منذ تأسيسه عام 1946.

## الهلال الرياضي الناظوري يضمن ورقة لعب مباريات السد

ضمن الهلال الرياضي الناظوري ورقة لعب مباريات السد التي تضمن مقعدين في صفوف القسم الثاني للبطولة الوطنية وذلك بعد نهاية دورات بطولة كرة القدم هواة في قسمها الأول (مجموعة الشرق) واحتلاله المركز الأول ب 62 نقطة، متبوعاً بكل من نهضة بركان في المركز الثاني ب 57 نقطة وللإتحاد الإسلامي الوجدي في المركز الثالث ب 56 نقطة التي تحول له لعب مباريات السد مع كل من رجاء بني ملال (بطل شطر الوسط) المحتل الأول ب 62 نقطة والاتحاد البلدي لأيت ملول (بطل شطر الجنوب) المحتل بدوره الرتبة الأولى ب 72 نقطة.

يخوض هلال الرياضي الناظوري تدريباته الاستعدادية لمباريات السد في جو حماسي من أجل الظفر بورقة الصعود إلى القسم الثاني للبطولة الوطنية، في الملعب البلدي للناظور الذي لا يصلح لمزاولة كرة القدم. كما تم تجنيد كل مكونات الفريق قصد تحقيق الصعود إلى القسم الثاني، وخاصة بحضور رئيس الفريق وكل مكونات المكتب وتخصيص حصص تدريبية من أجل رفع معنويات الفريق قبل مباريات



السد التي سوف يخوضها مع فريق بني ملال وفريق أيت ملول يومي السبت 03 والأحد 04 من شهر يوليوز الجاري. فلإشارة استقبال عامل إقليم الناظور في شخص العاقل بن تهايمي يوم الجمعة 18 يونيو فريق هلال الناظور بمقر العمالة وذلك من أجل منح دعم معنوي ومادي يتجلى بتكليفه بمصاريف معسكر فريق الهلال خلال مباريات السد بالرباط.

## اللاعب الريفي وابن الحسيمة (منير الحمداوي) في طريقه إلى فريق اشبيلية الإسباني



كشفت موقع منتخب نيت الخاص بمحترفيها المغاربة، نقلاً عن صحيفة استاديو ديپورتينو الجريدة الإسبانية، بأن فريق اشبيلية عازم على تقديم عرض من أجل ضم منير الحمداوي إلى صفوفه ب 8 مليون يورو ذلك لتعويضه بالمهاجم البرازيلي الذي سوف يغادر الفريق.

وأضاف المصدر أن الفريق الإسباني سيستغل الأزمة التي يمر منها فريق «أزد الكمار الهولندي» المادية والحاجة إلى بيع بعض اللاعبين من أجل تسديد ديونه.

وعلى صعيد آخر، هناك بعض الأندية الأوروبية لها اهتمام بإبن منطقة الريف كفريق «فولهام الإنجليزي» الذي قدم عرضاً يفوق 5 مليون يورو من أجل ضمه وذلك من أجل لعب ادوار متقدمة في البطولة الإنجليزية، وكذلك فريق «إيفرتون» دخل في الخط من أجل التعاقد مع منير الحمداوي. وللإشارة فإن منير الحمداوي كعادته يقضي عطلة الصيف في بلده الأصلي وبين أحضان عائلته وأصدقائه بالريف.

## فريق شباب ريف الحسيمة لكرة القدم يحقق حلم الصعود إلى القسم الأول

مدرجات الملعب الذي إمتلأ عن آخره بال جماهير التي أتت من كل مناطق الريف لمساندة فريقها.

بعد نهاية المقابلة، انتقلت الإحتفالات إلى شوارع المدينة التي قضت ليلة بيضاء، معلنة عن تحقيق حلم دام أزيد من 57 سنة.

للإشارة فإن المكتب المسير بدأ استعدادات الفريق للموسم المقبل بأول خطوة وهي التعاقد مع الإطار الوطني عبدالقادر يومير الذي أشرف على تأطير عدة فرق وطنية كالنادي المكناسي و شباب المسيرة.

وللإشارة، تميزت المقابلة بطرد القناة الرياضية من طرف الجمهور بسبب تهيمشها لمنطقة الريف وانحيازها لمدن أخرى.



«ليليتا» في الدقيقة 11 من عمر الشوط الأول، أما الهدف الثاني فقد أتى عن طريق ضربة جزاء نفذها بنجاح اللاعب المخضرم حميد تريمينا في الدقيقة 86 من الشوط الثاني، لتبدأ احتفالات الصعود في

احتضن ملعب ميمون العرصي شيبولا بالحسيمة الحاسم لتحديد ورقة الصعود الثانية إلى القسم الأول بعد أن ضمنا فريق قصبه تادلة، ورقة الصعود الأولى، في الجولة ما قبل الأخيرة، وكان اللقاء قد جرى بحضور نجم فريق مالغا الإسباني، ولاعب المنتخب المغربي نبيل باها، الذي يقضي عطلة الصيف بمدينة الحسيمة، وقد ساند عناصر الشباب الحسيمة طيلة أشواط المباراة. الاهداف التي سجلها شباب ريف الحسيمة وقمها كل من محمد اشحشاح الملقب ب

## تأهل فريق رجاء أكادير لكرة اليد النسوية إلى مرحلة نصف نهاية بطولة المغرب

بعد تحقيقه لإنصاريين وهزيمة واحدة، في البطولة الوطنية المصغرة التي جمعتهم نهاية الأسبوع الماضي بالرباط بفريقي أولمبيك اليوسفية واتحاد النواصر وفريق أستويانتس من تطوان، تأهل فريق رجاء أكادير لكرة اليد النسوية إلى مرحلة نصف نهاية بطولة المغرب. وكان الفريق السوسي قد وصل إلى هذه المنافسات بعد فوزه بلقب بطولة عصبة سوس ماسة درعة لكرة اليد، وخلال منافسات أجراها مع مجموعة الرباط، حقق الفريق



السوسي الفوز على أولمبيك اليوسفية بحصة 23 مقابل 69، وانهزم في اللقاء الثاني أمام اتحاد النواصر بحصة 16 مقابل 20، وعاد لتحقيق الفوز في اللقاء الثالث على حساب فريق أستويانتس من تطوان بحصة 25 مقابل 9 وسينتقل الفريق نهاية هذا الأسبوع لأسفي لإجراء لقاء نصف النهائية التي ستجمعه بفريق جماعة الحي المحمدي البيضاء.

## حسنية أكادير تحدد تاريخ جمعها العام

حدد المكتب المسير لفريق حسنية أكادير تاريخ الجمع العام في 16 يوليوز المقبل. ويذكر أن حسنية أكادير انتدبت مجموعة من اللاعبين، كالمدافع برشيد فيلاحي ومحمد الحمير من إتحاد تمارة، إضافة إلى سنيو لاعب إتحاد طنجة، ولاعب سينغالي من النهضة الرياضية السطاطية.

## أطلس خنيفرة لكرة القدم النسوية تودع منافسات البطولة الوطنية المصغرة

خرج فريق أطلس خنيفرة لكرة القدم النسوية من البطولة الوطنية من دائرة المنافسة على لقب البطولة بعد هزيمتها يوم الأربعاء على حساب منافسه النادي البلدي للعيون بسنة أهداف مقابل هدفين لصالح هذا الأخير.

واحتل النادي البلدي للعيون سبورة ترتيب الدوري المصغر لإنات كرة القدم برصيد ثلاث نقط فيما تجمد رصيد فريق شباب خنيفرة في نقطة واحدة حصدها من المباراة التي جمعتهم خلال يوم السبت 12 يونيو مع فريق فتيات برشيد التي انتهت بتعادل هدفين في كل شبكة (2-2).

للتذكير فقد تأهل للدور النهائي لنيل بطولة المغرب كل من فرق النادي البلدي للعيون (بطل شطر الجنوب) وفتيات برشيد (بطل شطر الوسط) وشباب أطلس خنيفرة (بطل شطر الشمال).

أما نتائج المقابلة فكانت على الشكل الآتي:  
السبت 12 يونيو بملعب بوبكر عمار بسلا



فتيات برشيد أطلس خنيفرة 2-2  
الأربعاء 16 يونيو بملعب المسيرة بأسفي  
شباب أطلس خنيفرة والنادي البلدي للعيون 6-2  
الأحد 20 يونيو بالملعب البلدي بأيت ملول  
النادي البلدي للعيون وفتيات برشيد (0-0)  
لذلك توج فتيات النادي البلدي للعيون بلقب البطولة الوطنية لكرة القدم النسوية على كل من فريق فتيات برشيد المحتل للصف الثاني وفتيات أطلس خنيفرة المحتل للصف الثالث.



